

سید مرتضیٰ  
\* کتاب العرق الوثقی \* —

س  
۱۲۷





بسم الله الرحمن الرحيم  
 هو الهادي  
 برآید این عبارت است که محل حوا

هستند از طباق و بر جمیع طبعها کتاب ابواب فصول  
 که بر عبارات آنها حاشیه باشد بنحوی که نوشته شده  
 در هر صفحه قبل از دو جلد و در هر حاشیه جلد  
 دیگری بعنوان مورد برای تعیین مسائل با عناوین  
 منتهیه دیگر نیز در هر دو ابل ابواب فصول  
 اخیرا بمبیز دیگری بنیت از جلد خالی  
 و بعد خواهی بود و احدی  
 غرض از اینها بجا  
 نگذاشته اند

خطی با این صورت رسم شده و هو ولی التوفیق هر فصل





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَسْرَفِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْمُعْتَصِمِينَ  
**أَمَّا بَعْدُ** فَهَذِهِ قُبُورُ عُلُقُوتِهَا أَجَابَةُ لِمَنْ جَاءَ مِنْ جَمَاعَةِ مَنْ أَخَوَانِي الْحَصْبَاءِ  
 وَغَيْرِهِمْ عَلَى كِتَابِ الْعُرُوقِ الْوُثْقَى عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ مُخَالَفًا مَا كُنْتُ أَعْتَقِدُهُ مِنْ  
 الْفُتُوى سِوَى بَعْضِ مَا كَانَ مِنْهُ مُوَافِقًا لِأَحْبَابِ مُبَشِّرَاتِي فِي جُمْلَةٍ مِنْهَا إِلَى الدَّلِيلِ  
 إِشَارَةٌ مُنَبِّهَةٌ وَلَقَدْ خَرَجَ مِنْهَا مَا يَنْعَلِقُ بِالثَّقَلَيْنِ وَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ  
 وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجَّ فَلَا بَأْسَ بِالْعَمَلِ بِهَذِهِ مَعَ رِعَايَةِ مَا عُلِقَ عَلَيْهِمَا مِنَ  
 الْفُتُودِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - كَتَبَهُ الْأَخِيرُ حَسَنُ بْنُ طَبَّاطَبَا الْبَرْجَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المورد المتن الحاشية

## فصل في الثقلين

| مسئلة    | باطل               | بإني التفصيل   |
|----------|--------------------|--|
| مسئلة    | هو الالتزام بالعمل | بل هو نفس العمل ولا مدخلية للالتزام في شيء من الأحكام  |
| مسئلة    | جواز البقاء        | بل الأقوى عدم الجواز   |
| مسئلة    | على الاحوط         | بل الأقوى  |
| مسئلة    | من غير العلم       | مع رعاية العلم منهم فالأعلم  |
| مسئلة    | كان صحيحاً         | مناط صحة عمل الجاهل فاصراً كان ومقتضراً عبادة كان العمل<br>أو غيرهما هو وقوعه مطابقاً للواقع أو لفتوى من كان يجب عليه<br>تقليد حين العمل بغيره يكفي في إحراز الواقع فتوى من يجب عليه<br>تقليده فغلاً |
| مسئلة ٢٢ | والحرية على قول    | صنيف   |
| =        | وان لا يكون مقبلاً | المعتبر من ذلك هو المقدر الذي يغيره العدالة<br>والخبر لا يدل على إزبد من ذلك أيضاً   |

توضيح في الثقلين



# في التقليد

| المورد   | المش                    | الحاشية   |
|----------|-------------------------|---|
| مسئلة ٢٩ | والمباحات               | وجوبه فيها بعد العلم بعدم وجوبها وحرمتها غير ظاهر نعم يجب احراز عدمهما عند اجتماعهما لا ينزك  |
| مسئلة ٣٣ | فالاولى بل الاحوط       |   |
| مسئلة ٣٣ | فالاحوط العدول          | بل هو الاقوى لكن المقتل المرد ولا مناص له الا الاخذ بالاحوط من قوليهما  |
| مسئلة ٣٥ | ولم يكن على وجه التقييد | بل وان كان على وجه التقييد  |
| مسئلة ٣٨ | في شخصين                | ولم يجهلنا وبهما والا كان محزرا مطلقا   |
| مسئلة ٤٠ | فان علم                 | او اجهل   |
| =        | الذي يكون مكلفا         | بل الذي كان مرجوه حين العمل كما مر  |
| مسئلة ٤٢ | عليه الفض               | هذا اذا كان الثابت في جامعته لها من اول الامر واما ان شك في بقائها بعد تحققها فالاقوى عدم الوجوب  |
| مسئلة ٤٣ | الاخذ محققا             | الظاهر ان المحرم في الحق هو الاخذ لا المال المأخوذ نعم ان كان حقه عليه كليا وكان تعينه في المأخوذ باعطاء الحاكم فهما كان المأخوذ ايضا حراما   |
| مسئلة ٤٤ | بشكل                    | لا اشكال فيه  |
| مسئلة ٤٩ | على احد الطرفين         | ان كان احدهما موافقا للاختصاص كان المتعين البناء عليه   |
| مسئلة ٥٠ | او عن الاعلم            | يكفي فيه العمل بالاحوط من احوال من يجهل اعلمتهم   |
| مسئلة ٥٣ | الوصي في مثل            | ليس للوصي هنا عمل سوى الاستبصار واما الصلوة التي يؤتي بها عن الميت فهو فعل الاجر الواجب عليه فيها هو غاية تقليد نفسه لا الميت على الاقوى كما ان التواب عنه نعم الاحوط رعاية التقليد |
| مسئلة ٥٥ | من الطرفين              | تلازم مهمما في الواقع لا بوجوب لتلازم في الحكم الظاهري الظاهري فلا يعبد جواز من يثبت اثار الصحة للبائع  |



# كتاب الطهارة

٣

الحاشية

المثنى

المورد

اطلاقه محل اشكال

قدم ما في الرسالة

مسئلة ٥٩

الاوى هنا جواز الرجوع الى غير العلم

فان امكن الاحتياط بعين

مسئلة ٥٥

نقدم هذا وما فرعه عليه

يكفى في تحقق

مسئلة ٥٢

الاحوط ترك البعض في مثل هذا

حتى انه لو كان

مسئلة ٥٥

الاوى جواز التقليد في الموضوع المستنبط مطلقا لا زاجع الى التقليد في نفس الحكم

المستنبط العرفي والقوي

مسئلة ٥٦

## فصل في المياه

اذا كان المروج به كثير بحيث لا يصدق على المصدق اسم الماء بلا اضافة

يصير مضافا

مسئلة ٢

محل اشكال

بطلب النصيب

مسئلة ٣

نقدم اه واه

بالنصيب

مسئلة ٤

الاوى تجتبه لو فرض وقوعه لكنه تمتع الوقوع بكلا صفتيه

عن وجه

مسئلة ٧

هذا اذا كان المتنجس بمزجاء بعين التجنس بحيث يستند التغير الى ملاقاته التجنس في صفة والآفة للتجنس محل اشكال

بوصف التجنس ايضا

مسئلة ٩

التجنس في الصورة الاولى منها بل الثالثة ايضا لاجل من قوة

بالطهارة على الاوى

مسئلة ١٣

الاحوط اعتبار الامتزاج في طهر المياه مطلقا

ولو حصل الامتزاج

مسئلة ١٣

محل تامل

تجنس

مسئلة ١٤

## فصل في الماء الجاري

الاحوط فيه اجراء حكم الراكد الا ان يصير جاريا ولو بالعلاج

وان كان واقفا

مسئلة ١٥

اذا كان العلو على وجه التيقن والدرج الشبه به

لا تجزى علاه

مسئلة ١٥

فيه تامل

تجنس بالملافات

مسئلة ١٥

## فصل في الراكد

هذا اذا كانت سطوحها متساوية او مختلفة مع عدم الجريان اما اذا جرى من الاعلى الى الاسفل ففي اغصانها العامة بالسائل اشكال نعم يعصم السائل منه بالعالى على الاوى

لا تجزى ايضا لها بالبقية

مسئلة ١٥

الشبه التيقني في كونه منقذ فاقبوه

والسدرجي

مسئلة ١٥

فصل في المياه

فصل في الماء الجاري



# كتاب الطهارة

|                    |                             |  |
|--------------------|-----------------------------|--|
| المورد             | الماء                       | الحاشية  |
| مسئلة ٧            | حكم تلك الحالة              | بعض صورته محل اشكال  |
| مسئلة ٨            | وان علم نارنج الفلة حكم بها | الا فوي فيه ايضا هو الحكم بالطهارة                         |
| فصل ماء الطهر      |                             |  |
| مسئلة ٩            | وان كان الاحوط ذلك          | لا يشترك   |
| مسئلة ١٠           | يطهر بالطهر                 | مع عاينه الامتزاج به او بما اخرج به في حال اغصا على الاحوط |
| مسئلة ١١           | ثم وقع على الارض            | لا يضر هذا بيطهر به على الا فوي                            |
| مسئلة ١٢           | مما جة الى التعدد           | الاحوط التعدد  |
| فصل ماء الحمار     |                             |  |
|                    | لا تضال بالخزانه            | بل بامتنوا جده مع ما يجري عليه من الخزانه على الاحوط       |
| فصل ماء البئر      |                             |  |
|                    | من قبل نفسه طهر             | مع امتزاجه بما يخرج من الماده على الاحوط                   |
|                    | مستحب                       | لا يبغي تركه   |
| مسئلة ١٣           | ولا يعتبر خروج              | مزانة احوط   |
| مسئلة ١٤           | وان لم يحصل الامتزاج        | مزانة الاحوط اعتبارا في طهر البناء مطلقا                   |
| مسئلة ١٥           | قدت البينة                  | ان استندت الى العلم لا الى الاصل والافتقار بها محل اشكال   |
| مسئلة ١٦           | بل لا يبعد ثايفا            | محل ثايف   |
| مسئلة ١٧           | بل ولا لاطفال               | عدم الجواز لا يخلو عن قو                                   |
| فصل الماء المستعمل |                             |  |
|                    | وان كان الاحوط مع وجوب      | لا يشترك   |

في الماء الطهر

في الماء الحمار

في الماء البئر

في الماء المستعمل



المورد المتن الحاشية

و يرفع الحث ايضا

لا يخلو من اشكال

جزء من البول والغاية لا بأس محل اشكال

فصل الماء المشكوك

سؤال ١ كواحد في ألف

كون هذا من غير المحصور محل اشكال

سؤال ٢ يجوز ان يكثر

مع عدم وجود ماء آخر

سؤال ٣ في غير المحصور استعمال

الافوى انه كالمحصور فيجب التكرار بما ينز يد على المصاف المعلوم بينها بواحد

سؤال ٤ والافوى الجمع

بل يجب على الافوى

سؤال ٥ لكن الا حوزك هذا

الافوى بعين السبب مع الاختصاص والظهور غيرهما مع عدم

فصل النجاسة اثناعشر الاول والثاني البول والغائط

في الطبو المحرمة الافوى

بل الافوى هو النجاسة

شرب لبن خنزيرة

حتى اشند به لجه

ليس له دم سائل

حل تامل الا في ما ليس له لحم منها

سؤال ٦ فالأحو الاجتناب عنه

لكن الافوى عدم

سؤال ٧ اذا لم يعلم

من جهة الشبهة الموضوعية

اكل لحم بمقتضى الاصل

هذا اذا مرّد بين ما يحل كله وبين ما لا يقبل التدبكه من غير المأكول والا فمقتضى الاصل هو جواز اكله ايضا

الزائج الميتة

لكن الا حوز في اللبن

لا يترك

سؤال ٨ طاهرة على الافوى

اذا انفصلت منه بنفسها لبلوغها الحد الذي ينفصل عنه

واما المغطوعة منه فبذلك فالافوى نجاسة وانما

ما

في النجاسة

في النجاسة

في النجاسة



# كتاب الطهارة

## الموت المن الحاشية

|                               |  |                              |
|-------------------------------|--|------------------------------|
| ما فيها من المسك ان كان مائعا |  |                              |
| من بدأ المسلم                 | لا حاجة الى بدأ المسلم في الحكم بطهارتها فيها الا اذا علم باحد هاتين الطهارة بعد موتها وشك في نذبتها |                              |
| مسئلة                         | لكن الاحوط   | لا يترك                      |
| مسئلة ١٣                      | المصغة نجسة  | على الاحوط فيها وفيما بعد ها |
| مسئلة ١٥                      | وان علم كونه   | او ثبت باخبار المطلقين       |
| مسئلة ١٦                      | فان كان قليلا  | لا فرق بين القليل والكثير    |
| مسئلة ١٧                      | جواز الانتفاع  | تحل اشكال                    |

## الخامس

|          |                  |                    |
|----------|------------------|--------------------|
| مسئلة ١٨ | لا يخلو عن وجه   | بل هو الاقوى       |
| مسئلة ١٩ | فالاحوط الاجتناب | والاقوى عدم التنجس |
| مسئلة ٢٠ | بل جواز بلعه     | الاحوط المترك      |

## السادس والسابع الكلب المجنون

عن المتولد منهما اذا بنجاسته المتولد منها مطلقا لا يخلو من قوة

## الثامن

|       |                |  |
|-------|----------------|--|
| مسئلة | وهو الاحوط     | لا يترك  |
|       | او بالهواء     | حليته العصبية بالتثليث مما تكون بها اذا كان غليظا وتثليثه كلاهما بالطبخ واما التثليث بالهواء فلا يشر له مطبوخا بالتخليل على الاقوى |
|       | بجود التثليث   | بل الاقوى عدم الحرمة قبل الغليان   |
|       | وان كان الاحوط | لا ينبغي تركه خصوصا في الزبيبي   |
| مسئلة | وان غلت        | فقدم   |

## الحاكم عشرين الحجب الحرام

والاحوط

والاجتناب

والاحوط



| مرئيات | المن            | الحاشية   |
|--------|-----------------|---|
|        | الجنب من الحرام | على الاحوط  |
| مسئلة  | حال الخروج      | مشكل لعدم كونه من الايمان سبي لا الزنيبي لعدم حصول<br>الزنيب بين الايمان والاسير بذلك الاولي ان ينوبه بشان<br>انما حصوله باجمعه تحت الماء |
| مسئلة  | وان كان الاحوط  | لا يترك   |

## فصل طريق ثبوت النجاسة

|       |                    |   |
|-------|--------------------|---|
| مسئلة | فحكم بنجاسته       | على اشكال   |
| مسئلة | وجوب الاجتناب عنها | هذا هو الاقوى   |
| مسئلة | فاظهار وجوب        | لبريظا هو كنهه احوط   |
| مسئلة | ثافطا              | ان لم يكن اخبار المخبر بالطهارة مستندا الى الاصل وكذا ما بعده |

## فصل في كيفية النجس

|       |                       |                                      |
|-------|-----------------------|--------------------------------------|
|       | بالانجس السافل        | لا يخلو من اشكال                     |
| مسئلة | فلا ينجس في الاربع    | فيه اشكال اذا كان الثقب مضللا بالارض |
| مسئلة | وكذا اذا ذهب لذهب     | كلاهما محل تأمل                      |
| مسئلة | خصوصا في الفرض الثاني | لا يترك في هذا الفرض                 |
| مسئلة | انه لا ينجس           | لكن الاقوى نجسته                     |
| مسئلة | طاهره وان             | لا فرق بين الفرضين في الاحتياط       |

## فصل بشرط في صحته لصلاة

|       |                         |  |
|-------|-------------------------|--|
| مسئلة | ولا اختصار له بمن نجسها | بل له جهة اختصاص به ايضا مضافا الى وجوبه الكفاي على الكل<br>فان بقاء النجاسة فيه بقاء لعمله الذي كان محرما عليه حدثا<br>وبقاء فعله اعدام لعمله للنظر الزامه به واخذ مؤنته<br>منه وكذا المصحف |
|-------|-------------------------|--|

النجاسة لا ينجس بها

في كفايتها

في كفايتها



# كتاب الطهارة

١

| مِرْفَا              | المتن                    | الخامس عشر   |
|----------------------|--------------------------|--|
| مسئلة                | لا يخلو ثابتهما          | بل اولهما لما ذكرنا نعم ان ياد ر اليه غيره شرعا لم يكن له الرجوع اليه                    |
| مسئلة ١٣             | وقلنا بجواز              | هذا قول ضعيف والمسئلة غير مبنية عليه اجتنابا   |
| مسئلة ١٤             | البادوة اليها            | في غير المنجد بن   |
| مسئلة ١٥             | الاحوط                   | لا يترك في الصف الجدران  |
| مسئلة ٢٢             | وجب محو                  | او تطهيره ان امكن  |
| مسئلة ٢٤             | فالاحوط والاولى          | بل الاقوى  |
| مسئلة ٢٨             | بل يبل باخصاص            | نقدم انه الاقوى لا بمعنى نفى الكفاي بل بمعنى ثبوت الجنتين او ثبوت الكفاي مرتبا على مناعه |
| مسئلة ٢٩             | بغير ادته اشكال          | الاقوى جواز بل وجوبه ان امنع انما لك من الطهيرة والاذن                                   |
| مسئلة ٣١             | حتى المسببة              | لا يترك الاحتياط فيها  |
| مسئلة ٣٢             | وكذا الشب لا تسعلا       | على الاحوط   |
| فضل اذا صلى في الخمس |                          |  |
|                      | وان كان الاحوط الامتام   | ان امكن تحصيل الشرط لبا في الصلوة بدون فعل المناف ولا يترك حنيئد                         |
|                      | ان امكن التطهير والتبديل | او الالفاء اذا كان عليه سائر غيره  |
|                      | اتمها وكانت صحيحة        | هذا اذا كانت في البدن او في الثوب لا يمكنه نزع الا فالا فوا نزعها وامتامه عاديا          |
|                      | بهما مع الجناسته ولا يشي | الاقوى فيه ايضا هو ما مر من التفضيل  |
| مسئلة ٣٣             | فالظاهر من باب           | الاقوى فيه وجوب لاعادة او القضاء بل الاحوط ذلك في اجتناب الوكيل ايضا                     |

الاجتناب في الاحوط



| باب   | المسئلة                      | الحاشية   |
|-------|------------------------------|---|
| ١     | ثم يبين انها وقت على<br>ثوبه | هذا اذا كانت الارض خارجة عن الابتلاء والا<br>فالافوى بطلان الصلوة |
| ٢     | او دم الفروج المعفو          | هذا وما بعد محل اشكال واشكل منها فرض الشك<br>فيهما                |
| مسئلة | الافوى الاول                 | بل الافوى هو الثاني   |
| مسئلة | في أحدهما الاغاربا           | بل يصلي على باعلى الافوى والاحوط فضاؤها ايضا في ثوب غيرها         |
| مسئلة | نعم لو كان له غرض            | بل يجوز معه ايضا  |
| مسئلة | فلا يعبد الخبيث              | هذا اذا لم يتمكن من نزع الثوب الاغني عن نزع وتطهير<br>البدن       |
| مسئلة | في سعة الوقت                 | هذا هو جو الصلوة معها في سعة الوقت والافوى على                    |
| مسئلة | وان كانت احوط                | لا يترك   |

## فصل فيما يعفى عنه في الصلوة

### الاول

|       |                |                                 |
|-------|----------------|---------------------------------|
| مسئلة | او داخله       | في الداخلة منها ومن غيرها اشكال |
| مسئلة | بقاء العفو     | حل تام                          |
| مسئلة | يبني على العفو | لا يخلو من اشكال                |
| مسئلة | اشكال          | لا اشكال في عدم العفو           |

### الرابع

المحمول المتنجس محل اشكال

### الخامس

الاحوط الافضا على الذكر لا يترك





# كتاب الطهارة

١٠

الحاشية

المسئ

المورد

بل هو احوط

وان كان الاولى

لا يترك

وان كان الاحوط

فصل في المطهرات هي مواضع الماء

كقائه الثاني محل ثامن

بل الثاني ايضا

مسئلة

لا يترك

وان كان احوط

=

بل هو احوط

العسل سببا

مسئلة

على الاحوط

بل والعذبة

مسئلة

بل الظاهر عدم كفايتها

كفاية المرة

مسئلة

نظيره غبار الجيوب بالقليل في غايه الاشكال لعدم  
طريق الى اخراج غسالها بل في الكثير والجاري ايضا  
يعتبر العلم بالسبيل الماء بامنا على اطلاقه على جميعها  
ولا يكفي وصول السداوة اليها وكذا باطن الصابون  
والخبز والخبز والطين واسبائها

نظيره بالقليل

مسئلة

لا يخلو من اشكال

يجعله في طشت

مسئلة

واخرجت عنائه بذلك

الماء النجس

مسئلة

عدم صدق ذلك لا يضر بعد انقائها من ظاهرها الى باطنها

عدم صدق انقصال

مسئلة

وزالت عينه

بحيث لا يخرج منه

مسئلة

محل ثامن

بحكم بطهارته

مسئلة

لا يترك

وان كان احوط

مسئلة

غير معلوم فلا يترك بالقليل

بدون العصر

مسئلة

ان علم بانه لم يمنع من وصول الماء الى الثوب

لا يضر ذلك بنظيره

مسئلة

الثاني من المطهرات الارض

والجواب

والجواب



# كتاب الطهارة

١١

## المؤخر المتن الحاشية

|                        |                          |
|------------------------|--------------------------|
| والأحوط الأفضار        | لكن الأقوى هو التعميم    |
| الغير المسربة غير مضرة | الأحوط اعتبار صدق الجفان |
| اشكال الأذنان          | بل وإن تعارف             |
| مسئلة ٣                | الظاهر كفاية             |
| مسئلة ٥                | وان لم يعلم بزوالها      |
| مسئلة ٦                | بشكل الحكم بمطهرته       |
|                        | بل بقوى عدمها            |

## الثالث من المظهرات الشمس

|                    |   |
|--------------------|---|
| والاشجار وما عليها | طهران الاشجار وسائر النباتات بها محل تردد و<br>كذا الظروف المشبهة والسقبة |
| مسئلة ٤            | واقعة على الارض   |
| مسئلة ٥            | على اشكال تقدم  |
| مسئلة ٦            | طرفة الآخر  |
|                    | فلا يبعد طهارة  |
|                    | بل هي بعيد جدا  |

## الخامس من الانقلاب

|         |   |
|---------|---|
| مسئلة ٤ | الا اذا علم                               |
| مسئلة ٥ | ثم ماء لا يحكم بنجاسته                    |
|         | لوجه لهذا الاستثناء                       |
|         | تقدم الاشكال في المايقات المفطرة بالتصعيد |

## الثاني من هاب الثلثين

|                |   |
|----------------|---|
| وان كان الاحوط | لا يترك كما مر  |
| او بالهواء     | تقدم التفصيل  |
| مسئلة ٣        | بناء عليها ذكرنا من عدم   |
| مسئلة ٤        | فربما فلا بأس به  |
|                | لكن بعشر ميه ذهاب ثلثي المجموع محبة رنه اذ<br>كله بعد الصب لا باعتبار ما كان كذا مما قبله |

الشمس

من الانقلاب

من هاب الثلثين



## الخامس

## المثلث

المثلث هو من العصاة العالي المثلث لا يتنجس بغيره ثانيا  
نجاسته العصاة العالي فهو بائ على نجاسته العريضة  
التي لا تزول بالتشليب بخلاف ما لم يزل بعد فانه يتنجس  
بالغليان نجاسته العصاة التي تزول به

لا يتخلو عن اشكال

تشليبه قبل الغليان لا يمتنع من عروض الحرمة والنجاسة  
عليه بعد على الاقوى

لا يتنجس اذا غلى

مسئلة

تقدم

على الاقوى

مسئلة

الاحوط التوك

لا بأس بجبل

مسئلة

غليانه بالنار لا يثبته في حرمة ونجاسته نعم لو فرض  
غليانه بنفسه لم يبعد التحريم لكن المزبل له جند هو التحليل  
لا غير

الا اذا غلى فانه لا ينجس

مسئلة

## السادس الانفعال

بل وكذا مع الشك في استناده اليه

لا الى البون

مسئلة

## السابع الا سلام

القوة غير ثابتة

وان كان هو الاقوى

لا يصح الرجوع على الاقوى

الرجوع الى زوجته

مسئلة

## الثامن التبعيد

فيه اشكال - التاسع - كالحجار - الاشكال

بنيته الاسير

الثالث

## العاشر والعبث

كلها محل اشكال في باب الطهارة الخبيثة فلا حوط عليها  
وكذا كمالها في كونه من الباطن

وكذا مطبون

مسئلة

في الاشكال  
في التبعيد  
في العاشر



في الغيباء

في حكم الاواني

المسح المني

الخامس عشر الاشباه

والاحوط لا يترك

الخامس عشر متميز المني

على الاقوى محل اشكال

السادس عشر الغيب

|                              |   |
|------------------------------|---|
| لا يبعد البناء عليها         | ان علم بان غيبه الصبي ليث عند الولي اماره على الطهارة |
| الخاف الظلمة                 | محل تامد  |
| مسئلة فيما يشترط منه الطهارة | غير الصلوة كما بان                                    |
| مسئلة قابل للتذكرة           | غير صغار الحشرات                                      |

فصل في ما اذا علم نجاسة شيء

|       |                      |   |
|-------|----------------------|---|
| الخاص | احبنا الوكيل         | في غرضي البدنه اشكال                                    |
| مسئلة | في التطهير عنه ثافطا | بيته العدم لاحكم لها نعم ان شهد بامر جوي مسئلة          |
| مسئلة | حكم عليها بالنجاسة   | بل لا يحكم الابتناء احدها نصوصا في الفرض الثاني والثالث |
| مسئلة | هل ازال العين ام لا  | وكان حين التطهر عالما بها وصدق ازالها بالعسل            |
| مسئلة | وان كان الاحوط       | بل لا يخلو من قوة                                       |

فصل في حكم الاواني

|                             |  |
|-----------------------------|--|
| بل مطلقا                    | بالفي شروط الوضوء                                  |
| مسئلة نجاسة باطنها          | ان كانت على وجه لا شرعي الى الظاهر                 |
| مسئلة وان كان الاحوط        | لا يترك في ظرف الغالبية وما بعد                    |
| مسئلة فان الظاهر حرمه الاكل | بل الظاهر عدمها نعم استعمالها قبل التبريع كان راما |



| المورد   | المتن                | الحاشية  |
|----------|----------------------|--|
| مسألة ١٣ | فالأقوى أيضا البطلان | بل الأقوى هو الصحة إن كان بالأغتراف منهما لأبر من الضنوب بينهما أو الصب منهما عليه |
| مسألة ١٤ | مع الجهل بالحكم      | الأقوى هو البطلان مع الجهل بالحكم  |

## فصل في أحكام النخل

|          |                    |   |
|----------|--------------------|---|
| مسألة ١٥ | فالظاهر عدم        | الأحوط الشرك  |
| مسألة ١٦ | وإن كان الشرك أحوط | لا يشرك   |
| مسألة ١٧ | عدم الوجوب         | نعم إذا كان لهما مع ذلك نخل على النخول المتعارف وحب عليهما تركهما عند ذلك |
| مسألة ١٨ | في حاله أشد        | بل الأقوى حرمتها في هذا الفرض   |
| مسألة ١٩ | كفاية جريان العادة | حل ثامل   |

## فصل في الاستنجاء

|          |                          |                                   |
|----------|--------------------------|-----------------------------------|
| مسألة ٢٠ | وإن كان لا حول له منفصلا | لا يشرك                           |
| مسألة ٢١ | ولو من الأصابع           | محل اشكال                         |
| مسألة ٢٢ | لكن يطهر المحل           | محل اشكال في العظم والروث         |
| مسألة ٢٣ | جرمان قاعدة النجاس       | الأقوى عدم جريانها                |
| مسألة ٢٤ | لكن الأحوط               | لا يشرك                           |
| مسألة ٢٥ | وطهر المحل               | فما أحمل كونه عظاما أو روثا اشكال |

## فصل في الاستبراء

|          |                          |                                  |
|----------|--------------------------|----------------------------------|
| مسألة ٢٦ | ستابنه فوق الذكر وإيمانه | هذا من سبق العلم والصحيح عكس هذا |
| مسألة ٢٧ | إذا كان من المعدة        | أو الأمعاء                       |

## فصل في موجبات الوضوء ونواقضه

الحاشية على كتاب الطهارة

فصل في الاستنجاء

فصل في الاستبراء



الحاشية

المسئ

المورد

وكذا سائر موجبات الغسل غير الجنابة

والمؤسطة

التاد

محل تأمل

كفى ولا يجب عليه ثانيا

مسئلة

فضل في غابات الوضوءات

سبأ في انه غير ثابت

لكن الاقوى ذلك

مسئلة

لا يترك

بالشر ايضا

مسئلة

بل يجب محو عند اعادة الحدث

محو او لا يتم الوضوء

مسئلة

الاقوى هو الجواز

احوط الزك

مسئلة

بل يوجد مع المس ما ناولان تاخر عنه طبعاً فالاقوى هو الحرمة

فان الخط بوجده بعد المس

مسئلة

هذا هو الاحوط

فالظاهر حرمة

مسئلة

اذا كان اكله مستلزماً لمسحاقه قبل محوها

للمحدث اكله

مسئلة

فضل في الوضوءات المستحبة

الاقوى ان المسحبة الفنى هو الكون على الطهارة من الحدث وهو الغاية الاولى لوضوء الحدث بالاصغر وسائر غاياته يترتب في الاكثر على هذه الغاية واما استحباب افعاله بنفسها مع قطع النظر عن هذه الغاية فغير ثابت

حتى الكون على الطهارة

مسئلة

غير معلوم

شرطية في الاقامة

مسئلة

على اشكال خصوصاً الثاني

رجعاً الى الاول

مسئلة

بل صح مطلقاً ولا معنى للتفصيل هنا

صح الا ان يكون

مسئلة

الصحة هنا ايضا لا تخلو من قوة

دون البعض فانه سبيل

مسئلة

فقد البهنة الذي يصح بغلق حكيم مفقود في الوضوء لكن ضد التذب جميع بوجه اخر بان

بالوجوب الاستحباب من جهتين

مسئلة

فضل بعض مستحبات الوضوء

في غابات الوضوءات

في غابات الوضوءات

في غابات الوضوءات



في غسل الرجلين  
والوجه واليدين  
والرجلين

|                                     |                             |  |
|-------------------------------------|-----------------------------|--|
| المورد                              | المسئ                       | الحاشية  |
| الثامن                              | والرجلين                    | وعند الفراغ منه  |
| فصل في بعض منكرات طهارة             |                             |  |
| الحاشية                             | من الحدث الأكبر             | مرات الأحوط تركه   |
| فصل في أفعال الوضوء الأول غسل الوجه |                             |  |
| مسألة ٩                             | يجب لفحصه                   | إذا كان الاحتمال منشأ معنى به عند العقلاء  |
| الثاني غسل اليدين                   |                             |  |
| مسألة ١٣                            | وجبت أزالته                 | الآ إذا كان ما عليه الوسخ معدوداً من الباطن  |
| مسألة ١٥                            | وان كان الأحوط              | لا يترك  |
| مسألة ١٦                            | المجيرة بكفي غسل            | على نحو الأثر في الجباير   |
| مسألة ٢١                            | حال الإخراج من الماء        | ولا بد أن يفضد كونه جريان الماء على العضو بعد الإخراج<br>أيضاً جزء من الوضوء بمعنى كونه بقاء لغسله إلا غادر المحدث<br>فلو قبل حينئذ بجواز فساد الغسل الوضوء من أول الرمس إلى انقضاء<br>الغسل لم يكن بعيداً |
| مسألة ٢٣                            | الأحوط غسله الآ             | بل مطلقاً  |
| الثالث مسح الرأس                    |                             |  |
|                                     | وان كان لا يجب كونه كذلك    | الأحوط الأمضاً على ذلك   |
|                                     | بمك من حد الرأس             | ولا عن حد مفندم الرأس  |
| الرابع مسح الرجلين                  |                             |  |
|                                     | والأحوط الأول كما أن الأحوط | لا ينبغي ترك الاحتياطين  |
|                                     | فالأحوط الجمع بينهما        | المسح على البشرة مجزئاً فلا حاجة إلى الجمع   |
| مسألة ٢٥                            | بالسنداء الباقي في          | لا ينبغي تركه  |





الحاشية

المسئ

المورد

|          |                      |   |
|----------|----------------------|---|
| مسئلة ٢٤ | من تاسير طوبه الماسح | يجب لبند الاراء اليها نفظ                     |
| مسئلة ٣٢ | بالندرج              | الاحوط الافضلا على هذا النحو                  |
| مسئلة ٣٧ | وكذا يجوز الابطال    | محل اشكال                                     |
| مسئلة ٤٠ | فلا حوط              | بل الاقوى خصوصاً اذا تضمن المسح ولو بماء جديد |
| مسئلة ٤١ | عد وجوب اعادته       | بل الاقوى وجوب الاعادة                        |

فصل في شرائط الوضوء

|          |                         |  |
|----------|-------------------------|--|
| الاول    | الى تمام العنل          | بل الى حدود مسماه وان صار مضافاً قبل انتهائه نعم<br>لا يكون بقاءه حينئذ جزء من غسل الوضوء ولا يقيح المسح<br>ببند اذنه                      |
| الثالث   | بجب الفحص               | نفذم التفصيل   |
| الرابع   | وطرفه                   | ان كان منحصراً او كان الوضوء بالادئاس فيه او بالصبي منه<br>واما ان كان غير منحصر وكان الوضوء بالاعتراف منه<br>فهو صحيح على الاقوى          |
| =        | ومكان الوضوء            | معنى الفضاء الذي يوضو فيه واما موضع المشوخي<br>فلا يضرب غضبته الا مع الانحصار  |
| =        | ومصب مائه               | ان كان منحصراً وكان غسل العضو منزهاً للصبي فيه و<br>الا فالاقوى عدم البطلان لعدم اباحته  |
| مسئلة ٤٢ | بكونها مغضوبة او الفسبا | من غير العاصب  |
| =        | بل ومقصر                | الاقوى في المقصر هو البطلان مطلقاً   |
| مسئلة ٤٣ | اقواها الاول لان هذا    | بل الاقوى هو الثاني لانها وان لم تكن ما لا يمكنه الرد<br>لكنها بعد باقية على ملك مالكها ولا يجوز الضرر<br>فيها بغير اذنه وكذا الفرع الثاني |

في شرائط الوضوء



| المورد       | المسئ                  | الحاشية   |
|--------------|------------------------|---|
| مسئلة        | الأمع جربان العاد      | الاستثناء محل ثا مل   |
| مسئلة        | بل لا يترك في صوت      | بل في صورتي العقله واعتقاد عد الاشراف ايضا  |
| مسئلة ١٣     | مشكل                   | نقدم التفصيل  |
| مسئلة ١٥     | باطل                   | بل صبح على الاقوى والحر والبرد لا مدخل لها في صدق<br>التصرف بل في الانقاع وهو غير محرم                                    |
| مسئلة ١٦     | فالظاهر صحته           | اذا لم يكن تصرف فيه بالوضوء زائد على تصرفه بالخروج<br>مثلا اذا كان يجري عليه لمطرفوى به غسل الوضوء<br>والا فالظاهر بطلانه |
| الشرائح      | سواء اغترف منه         | نقدم التفصيل  |
| ٢            | جهلا او دنبا           | اذا كان معدو دنايهما  |
| مسئلة ٢      | ولا يبعد الصحة         | بل البطلان لا يخلو من قوة   |
| الشرائح      | وان كان الاحوط تركه    | لا يترك   |
| الثامن       | ولو ركة منها           | او اقل من ركة   |
| ٣            | بجوالداعي              | الاقوى هو البطلان وان كان بجوالداعي   |
| التاسع       | الا ان الظاهر صحته     | اذا كان قوي بمحمل الوضوء باجرا فيه الماء على العضو لا<br>يصيب الغير   |
| مسئلة ٢٢     | او وجهه تحته صحيح ايضا | لا يخلو من اشكال  |
| الحادي عشر   | الاحوط الاستئناس       | بعد بطلاله او مع رعايه عدم كون المسح بماء جدي   |
| عشرون الثاني | فبل فوات الموالاة      | ويبيد ما انى به كذلك  |
| مسئلة ٢١     | ولا ضد الغاية          | مقتضى الفاعل لزوم ضد ما لان الغايات هي المطلوبات<br>النفسية التي يكون قصد التفرغ بالوضوء باعينا كونه طرفا                 |



| الموقف      | المن                      | الخامسة  |
|-------------|---------------------------|--|
|             |                           | طريقا الى امثال او امرها الذي هو مناط التفرغ<br>لا باعتبار امره الغير الذي لا يكون شيئا في نفسه ولا<br>له امثال حتى يتفرغ به   |
| الثالثة عشر | لكن الا هو في صورة استغلا | لا يترك في الضيقة المباحة بل وفي الراجحة ايضا  |
| مسئلة       | هل يكون الما موبه متعدا   | ليس في وضوء الحديث بالاصغر بخلاف نوعي ولا  |
|             |                           | اختلاف جهة فلا يمكن تغد الامر به ايضا وتقدم<br>ان ملاك مضد التفرغ فيه هو او امر غامض وهي متعددة<br>فيصح عند اجتماعها الوضوء بداعي امثالها او بعضها من<br>دون ابتداء على تغد الوضوء وتغد الامر به واما النذر<br>فلا يوجب تغد نوعا نعم اذا نذر فردين منه وجب<br>الابتيان بهما على حسب ما نذر |
| =           | في تبعد ولا يعني          | مجرد ما ذكر من بيان النذر لا يوجب التغد لجواز<br>الابتيان به لهما معا  |
| مسئلة ٣٤    | يمكن الحكم بطلانه         | لا تبعد الحكم بالصحة في صورة الجهل بالضرر  |
| مسئلة ٣٥    | ولكن الا هو الوضوء        | لا يترك  |
| مسئلة ٣٦    | لكنه مشكل فالاحوط         | بل الاقوى فيه وفيما بعد  |
| مسئلة ٣٩    | اذا صادف الحدث صح         | لا يخلو عند من شوب اشكال فالاحوط في الفرصين الوضوء<br>للصلوات الالهية واما ما صلى بعدهما او بعد كل منهما<br>فلا يجب عادتها على الاقوى لقاعدة الفراغ  |
| مسئلة ٤٠    | فيمكن الحكم بصحتها        | هذا مبني على كفاية التجديدي اذا صادف الحدث<br>والا فيجب عادتها للعلم بطلانها   |



| المسألة               | المسألة                  | الحاشية   |
|-----------------------|--------------------------|---|
| مسألة ١٤              | بجري فاصد النجاوز        | الافوى اخضاص فاعين النجاوز بالصلوء والغسل والنييم حكمهما حكم الوضوء في الاعشاء بالثقل الغارص في الاشياء |
| مسألة ١٥              | والاحوط الاعادة          | لا يترك   |
| فصل في احكامها الجبار |                          |   |
| مسألة ١٦              | اطرافه ووضع حرفه         | على الاحوط منه ومنه ما بعد  |
| مسألة ١٧              | تغيب ذلك                 | والاحوط الجمع بينه وبين وضع الحرف والمسح عليها  |
| مسألة ١٨              | والظاهر عدم تغيب المسح   | بل الظاهر تغيبه والاحوط كونه على وجه يحصل به اقل مستحق الغسل  |
| مسألة ١٩              | والاحوط الجمع بين المسح  | لا يترك   |
| مسألة ٢٠              | فان امكن وضع حرفه ظاهر   | بحيث يعد جزء منها ان امكن عليها   |
| مسألة ٢١              | وتجهان                   | او جهتها الثانية  |
| مسألة ٢٢              | الاحكام المذكورة         | والاحوط منه ضم النيم  |
| مسألة ٢٣              | الى المفضل               | على وجه مبرر بعبارة القدم   |
| مسألة ٢٤              | فالاحوط الجمع            | الافوى بين النيم  |
| مسألة ٢٥              | والاحوط                  | لا يترك   |
| مسألة ٢٦              | فان عدنا النجاوز         | بل لا يجوز وعليه لاسرضاء مطلقا على الافوى   |
| مسألة ٢٧              | فان كان مستحيلا          | تحقق الاستحالة الطهارة في الدم المستخرج في غايته  |
| مسألة ٢٨              | ولو فرض حصولها منه       | فالداء يافى على نجسته   |
| مسألة ٢٩              | والاحوط                  | لا يترك   |
| مسألة ٣٠              | من وجوه كابتفاد          | بعضها غير تام كابتفاد مما تقدم  |
| مسألة ٣١              | هل يغيب عن الغسل شيئا    | الافوى بغيبه  |
| مسألة ٣٢              | عن نفسه لا يخفى عن اشكال | اذا نوضا صاحب الجبيرة وضوءه المروع له لصاوة الموضوءة  |
| مسألة ٣٣              |                          | فجواز انبان بعد بالفضاء عن نفسه او عن غيره بشرط   |

الاحكام الجبار



| المورد                 | المسئ                         | الحاشية  |
|------------------------|-------------------------------|--|
|                        |                               | او بالاجارة السابعة الثابتة لا يخلو من قوة نعم لا يشرع له وضوءه لصلاة القضاء عن نفسه او عن غيره على الاوفى               |
| مسئلة ٣١               | بل الا فوجواز                 | عدم الجواز لا يخلو من قوة  |
| مسئلة ٣٣               | بشرط حصوله فيه                | وكونه معد ورا في عمله لا منجر بآيته  |
|                        | والاحوط الاعادة في الحج       | لا يترك في الاولين اذا كان اليقين بل الفعل المشروط بالوضوء   |
| فصل في حكم دالة الحديث |                               |  |
|                        | لكن الا هو في هذه الصواب ايضا | لا يترك  |
| مسئلة ٣                | وان كان احوط                  | لا يترك  |
| مسئلة ٥                | الا ان يكون المواقبا          | بغير التدور وشبهه ويكون وجوبها هم من حرمة مسما على المحدث والا فلا شك حاله لعدم ثبوت كونه مبيحا بغير الصلوة              |
| فصل في الاغسال         |                               |  |
| مسئلة ١٢               | فعلبه كارة واحد               | بل كارة انما ايضا ان كان المندوك منها الزبان دور العسل اذ المندور هو غسل الزبان او كمالها الذي يحصل بالعدل لا مطلق العسل |
| فصل في غسل الجنابة     |                               |  |
| الاول خرو              | مع عدم الاستبراء بالبول       | ان كانت جنابته بالان ال  |
|                        | وفي المرأة والمرغى يكتفي      | كبابته في ثبوت جنابة المرأة محل اشكال  |
| الثاني                 | ان كان سابغا محدثا            | والعدل فقط ان لم يكن محدثا بالاصغر   |
| مسئلة                  | اذا كان الثوب مختصا به        | لا يترك الاحتياط في هذه القوة  |
| مسئلة ٢                | الا اذا علم                   | بل مطلقا   |
| مسئلة ٣                | وكا فواعدا ولا عنده           | بل وان لم يكونوا عدا ولا عنده اذ يكتفي كونهم محل ابتلاء  |

الحاشية

في الاغسال

في غسل الجنابة



# كِتَابُ الطَّهَارَةِ

٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَبِإِذْنِ اللَّهِ  
وَبِإِذْنِ اللَّهِ  
وَبِإِذْنِ اللَّهِ

## الْحَاشِيَةُ

## الْمَنْعُ

## الْمَوْزُونُ

فِي حُكْمِ مَنْ حَكَّمَ الْجَنَابَةَ وَإِنْ كَانَ غَيْرُكَ الْإِفْتَاءَ

فِيهِ نَامِلٌ مَعَ الْعِلْمِ بَعْدَ النَّصْرِ

بِإِثْنَانٍ أَهْلُهُ وَهُوَ مَوْزُونٌ النَّصْرِ

الْأَفْوَى عَدَمُ الْوُجُوبِ

أَجْنَابُ فَضْهِه

## فَضْلُهُ مَا يَنْبَغُ عَلَى الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

لَا يَحْكُمُ بِالْبُطْلَانِ

مَحْكُومٌ بِالصَّحَّةِ

الْأَطْوَا

## فَضْلُهُ بِحُكْمِهِ عَلَى الْجَنْبِ

بِالْأَفْوَى

عَلَى الْأَحْوِطِ

الْحَاشِيَةُ

إِنْ انْتَقَلَ لَهَا الْكَوْنُ مِنْهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَمِثْلُ  
الْغُسْلِ وَامْتَاعِ اسْمِ رَأْسِهَا فَلَا يَشْرَعُ لَهَا التَّيَمُّمُ  
وَعَلَيْهَا الْمُبَادَّةُ بِالْخُرُوجِ عَلَى الْأَفْوَى

وَكُلُّ مَا خَالَ الْخَاضِ وَالْفُشَا

لَا يَبْرُكُ فِي مِثْلِ النُّجَرَاتِ وَالْجُدْرَانِ

مَسْئَلَةٌ كَانَ الْأَحْوِطُ

بِالْأَفْوَى حُرْمَتُهَا لِمَا مَرَّ مِنْ أَنْ الْحَرَمَ فَرَأَتْهُ وَالسُّورَةُ

مَسْئَلَةٌ وَالْأَفْوَى جَوَانُهُ

بَلْ يَسْتَحْفَظُهَا بِلَا اشْكَالٍ فَإِنَّ الْحَرَمَ هُوَ الدُّخُولُ وَالْمَكَّةُ  
الْكَعْبَةُ

مَسْئَلَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحْفَظُ لَكُونِهِ حَرَامًا

يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ سَبَابُ فِي التَّيَمُّمِ

مَسْئَلَةٌ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ

## فَضْلُهُ أَنْ يَغْسِلَ الْجَنَابَةَ مِثْلَ نَفْسِي

الْأَحْوِطُ كَوْنُ الْأَدْنَى مَعْدُ حُرُوجِ شَيْءٍ مِنْ بِلْبَازِ الْمَاءِ

وَحَرَكَةُ يَدَيْهِ كَفَى عَلَى الْأَفْوَى

مَعَ قَصْدِ بِنَائِهَا عَلَى الْجُرْنِيَّةِ إِلَى مَنَامِ الْغُسْلِ بِوُضُوءِ الْمَاءِ

مَسْئَلَةٌ بِأَدَلِّ جُزْءٍ دَخَلَ فِي الْمَاءِ

إِلَى جَمِيعِ السَّيِّدِ فَالْتَّيَمُّ بِحُكْمِهِ هُوَ فِي حَدُوثِ الْأَجْزَاءِ

وَهَكَذَا

وَالْأَفْوَى مَجْمُوعَةُ الْوُجُودِ فِي زَمَانِ حَدُوثِ الْجُزْءِ الْآخِرِ

مَسْئَلَةٌ

عَلَى الْأَحْوِطِ

يَجِبُ عَلَيْهِ

مَسْئَلَةٌ





| المورد | المثلث                     | الحاشية   |
|--------|----------------------------|---|
| =      | لا يجب غسله                | هو كغيره في الاحواط   |
| مسئلة  | والمسلوس المبطون           | ان كانت له اقرة شع الطهارة والصلوة فقط  |
| مسئلة  | بجوز العدول                | العدول عن التزيب الى الارثاس لا يخلو من اشكال   |
| مسئلة  | رجع ماء الغسل فيه          | بل الاحوط اتمام غسله بماء اخر   |
| =      | نعم لا بعد صدق المستعمل    | صدق عليه لا يضر مع كونه معصيا بالكرية نعم ان يقص عن الكربة كثرة الاغتسال بحته حكمه بعد                          |
| مسئلة  | واباحه ظرفه وعدم كونه      | على نحو ما مر في الوضوء وكذا اباحه المكان والمصتب   |
| مسئلة  | على وجه الداعي يكون صحيحا  | الا فوى هو البطلان مطلقا اذا كان الداعي اليه مشال الامر بالصلوات التي ضاوت فيها الا اذا كان الوقت يمتد بعد ركعة |
| مسئلة  | يشكل في غير شهر رمضان ايضا | لا اشكال فيه من هذه الجهة فان كونه فعلا واحدا لا يوجب صدق اضمار الصوة على نيائه                                 |

## فصل في مستحبات غسل الجنابة

|          |  |
|----------|--|
| وهي امور | لم يثبت اثبات جملة منها لكن لا بأس باتباعها رجاء   |
| مسئلة    | بانها منى يجب الغسل  |
|          | ان كان بال قبل الانزال ولم يشتر بالخرطان فالواجب هو الجمع بين الغسل والوضوء بل الاحوط هو الجمع مطلقا |
| =        | يجب الاحتياط بالوضوء والغسل  |
| مسئلة    | لكن الاحوط   |
|          | لا يترك  |
| مسئلة    | وان كان الاحوط   |
|          | بل الا فوى كما مر  |
| مسئلة    | وكذا الوضوء القربة   |
|          | وكان ناءا بالعنا وبها ايضا والا فوى عند الكفاية عن بي  |
| =        | كفى عن الجمع ايضا على الا فوى  |
|          | حل اشكال   |
| =        | بعض المستحبات كفى  |
|          | الا فوى عند كفايته من غير ما نوى من مستحب فضل اخر الواجب   |
| مسئلة    | كما يكفيه ان يقصد  |
|          | تقدم الاشكال فيه   |
| =        | حقيقة الاغتسال واحد  |
|          | ظاهر الادلة كونها حقا بوقوعه عدة   |

## فصل في الحيض

في كتاب الطهارة

في الحيض



| المورد                      | المتن                         | الحاشية  |
|-----------------------------|-------------------------------|--|
|                             | بلحفا حكم غيرها               | فيه اشكال  |
| مسئلة ٥                     | بدم الاستحاضه يرجع الى الصفات | سباني انها ترجع الى العادة ثم الى الصفات ثم فيها تفصيل   |
| =                           | فصد الفدية                    | وكانت معدورة في تركه على الاحوط  |
| =                           | كالفرخه المحبطة               | لحوقها غير بعيد  |
| مسئلة                       | اعتبر والنوال                 | اعتباره هو الاقوى نعم لا ينبغي ترك الاحتياط  |
| =                           | ولو في قضاء الفرج             | او الرحم   |
| مسئلة ٧                     | وما ذكره محل اشكا             | بل ما ذكره هو الاقوى   |
| مسئلة                       | يبين حكم الاولى               | حل تامل  |
| مسئلة ١٣                    | الاظهر الاول                  | بل الثاني  |
| مسئلة ١٤                    | وفي النقاء المتخلل خنا        | بل هو محسوب من الجحش ايضا كما قرى ولغة المستحاضة في العيادة من سنين الفهم                                  |
| =                           | وان تجاوز المجموع عن العشرة   | وكان النقاء المتخلل اقل من العشرة والافهما جفتان على الاقوى  |
| =                           | منهما واحد للصفاء             | ان كانت لهما عادة عدية وكان بعض الدم الثاني داخل في ذلك العدد فالاقوى والرجوع اليها قبل الرجوع الى التمييز |
| =                           | وتحشا في النقاء               | فقدم انه محسوب من الجحش  |
| مسئلة ١٩                    | بقدم الوث                     | حل اشكال فتحشا مطلقا   |
| مسئلة                       | اذا رأت ازدي من الوث          | لم يظهر معنى لهذه العبارة  |
| مسئلة ٢١                    | موافق للعد والوث              | موافقة كليهما للوث مشقة في مفروض المسئلة   |
| مسئلة ٢٢                    | وتحشا في الاخرى               | بل الاخرى حصة منافقة مطلقا وكذا في الفرع بعده  |
| مسئلة ٢٣                    | بترك العبادة                  | الاحوط الاستظهار بيومين ثم الجمع الى ثلث العشرة  |
| مسئلة ٢٤                    | لما قر من ان في النقاء        | مراته من الجحش   |
| مسئلة                       | سنة الفدية                    | وكانت معدورة في تركه   |
| فصل في حكم تجاوز الدرع عشرة |                               |  |

في كتاب الطهارة



| المورد                       | المتن                    | الحاشية   |
|------------------------------|--------------------------|---|
| مسئلة                        | فلا يعبد زجج الصفا       | لا يعبد زجج العادة هنا ايضا   |
| =                            | الى اثارها في عدد الايام | الاحوط في المضطربة بالمعنى المذكور هو الجمع بين الوظيفتين في الفاصل من عادة الاقارب من السبعة |
| =                            | والاحوط ان نختار السبع   | بل لا يخرج من قول في جميع موارد الاخذ بالعدد  |
| مسئلة                        | الاحوط                   | بل لا يخلو من قوة   |
| مسئلة                        | على الاحوط               | بل الاقوى   |
| مسئلة                        | ونحن اذ في البين         | نقدم انه من الحيز   |
| مسئلة                        | نحن اذ                   | بل هي فائدة التميز  |
| فصل في احكام الخائض وهي امور |                          |   |
| الثالث                       | بل سور ما على الاحوط     | بل الاقوى   |
| الخامس                       | اذا استلزم               | بل وان لم يستلزم  |
| السادس                       | يتم ونخرج                | نقدم في الجناية   |
| السابع                       | غير معلوم                | لا يعبد حرمته   |
| الثامن                       | ولا يعبد الخائض بالزوجة  | هذا يعبد بثوث ثلثة امداد في الاخير يترك الشيعي في الاولين اقرب منه                            |
| =                            | وان كان احوط             | لا يترك في المقصر   |
| مسئلة                        | بل لا يخلو عن قوة        | لا قوة فيه  |
| مسئلة                        | فيما الدينار             | محل تامل  |
| مسئلة                        | والاحوط صرفها            | لم يظهر له وجه  |
| مسئلة                        | او التميز                | محل اشكال   |
| مسئلة                        | لا يطل يمتها             | ما في في التميز   |
| مسئلة                        | وفوائد المذران           | الاولى من كها والافضار على غيرها  |

كتاب الظواهر





في الاستحباب

في الاستحباب

في الاستحباب

| المؤلف              | المؤن                      | الحاشية   |
|---------------------|----------------------------|---|
| =                   | بدلية القيام               | لم تثبت   |
| مسئلة ٤٣            | والا فوى صحة الجمع         | حل اشكال  |
| فصل في الاستحاضة    |                            |   |
|                     | ولم يحكم بحضته             | ولا بنفاسيته  |
| مسئلة ٩             | بل الاحوط                  | والا فوى  |
| =                   | كون ذلك بعد الغسل          | ان لم يكن مستترا للبلان والا فلا بد من الاحتياط فيه   |
| مسئلة ١٠            | فالاحوط                    | بل الا فوى  |
| مسئلة ١٢            | على الاحوط                 | بل الا فوى بل اعتبا غسل عتاني الليلة الماضية فيها ايضا لا يخلو من قوة نعم اذا قدم التارك له غسل صلوة الفجر عليه اجزاء عنه |
| مسئلة ١٣            | بعد الصلوة اعادة           | عدم وجوبها لا يخلو عن قوة   |
| مسئلة ١٤            | لا يضر فعلها               | الاحوط استئناف الغسل  |
| فصل في النفاس       |                            |   |
|                     | لكن الاحوط                 | لا يترك   |
| مسئلة ١٥            | وابتداء الحساب بعد         | فيه اشكال   |
| مسئلة ١٦            | مخاطب بالجمع               | بل هو محسوب من النفاس ان كان يجب عليها في الظاهر العمل بحكام الطاهرة قبل عود الدم   |
| مسئلة ١٧            | وان كان الاحوط             | لا يترك الى العشرة  |
| =                   | انما بما بعد ما الى العشرة | حل اشكال والاحوط الجمع في المتعم  |
| مسئلة ١٨            | والا فوى عدم               | فيه اشكال وقدمت   |
| مسئلة ١٩            | سبغت لها                   | بل هو احوط على نحو ما مر في المحيض  |
| مسئلة ٢٠            | وفرائد اثبات التجدي        | بل سور ما وابتاعها كما مر   |
| فصل في غسل مس المني |                            |   |







# كتاب الطهارة

٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والسلام على من اتبع الهدى

|                        |                     |   |
|------------------------|---------------------|---|
| المورد                 | المستن              | الحاشية   |
| وكذا القبط دار الكفر   | على الاحوط          |   |
| فصل في الغسل           |                     |   |
| تجدد هاء عند كل غسل    | بل لا يخلو من فوق   |   |
| فصل في ما مثل          |                     |   |
| الثاني                 | بل والمطفة الرجعية  | تغسل المطفة للمطلق وعكس كلاهما محل اشكال خصوص الاول ونحوه اذا كان بعد انقضاء عدك الطلاق واما بعد انقضاء العددين فلا اشكال في عدم الجواز |
| مسئلة                  | على الاحوط          | لا يشرك   |
| فصل في عرفات           |                     |   |
| الثانية                | ونبة الغسل من الامر | بل من المغسل على الاقوى وان كان لاحوط الجمع   |
| مسئلة ١٢               | ويجب حنوطها         | ان كان فيها شيء من المساجد السبعة   |
| فصل في كيفية غسل الميت |                     |   |
| مسئلة                  | لغم يجوز            | الاحوط تركه ايضا مع التمكن  |
| مسئلة ١                | الاحوط              | لا يشرك   |
| مسئلة ٨                | ثلاثة يسمات         | مع الاحتمال بضم الرابع او القصد في الثالث الى ما في الذممة كما مر   |
| مسئلة ٩                | الاحوط التدد        | بل لا يخلو من قوة   |
| مسئلة ١٣               | العسلية             | قد مر الاشكال في الميم  |
| فصل في شروط الغسل      |                     |   |
| الثالث                 | بل الاحوط           | لا يشرك كما مر  |
| الخامس                 | اباحة               | على الاحوط في بعض ما ذكر وقد مر في الوضوء ما ينبى عليه  |





| المورد                | المثل                     | الخامسة  |
|-----------------------|---------------------------|--|
| مسئلة                 | جازبل وجبته               | ان كان جديداً لدفن بحيث لا يكون فيه هناك حرمة ولا ابداء الناس برأحه ولا مشقة في تجهيزه   |
| مسئلة                 | وكان الداعي على الغسل فصد | لم يظهر في معنى محصل لذلك  |
| مسئلة                 | وان كان الاحوط            | لا ينبغي تركه  |
| فصل في اداب غسل الميت |                           |  |
| الثامن                | جميع مفاصله               | استحياب ثلثين غير الاصابع غير ثابت   |
| التاسع                | والاولى                   | بل الاحوط  |
| العاشر                | كل من الغسلين لاولين      | لا وجه للتخصيص بها بل الوجه اما تخصيص الاستحياب بما قبل الغسل الاول وبغيره لا لغسل الثلثة والاطهر هو الاول                               |
| فصل في مكروها الغسل   |                           |  |
| الثاس                 | بل الاحوط                 | لا يترك  |
| فصل في تكفين الميت    |                           |  |
|                       | وان لم يمكن فثوبا         | او مبطيا   |
| مسئلة                 | تقديم النجس               | هذا هو الاقوى  |
| =                     | تقديم الحرير              | تقديمه غير واضح ولا بعد النجس  |
| مسئلة                 | او منقطعة                 | فيها وفي الناسة اشكال  |
| مسئلة                 | الثالث عدم مجوده          | لا بعد القول بانه من انفاقائه الواجبه التي يجب على الحاكم اجرائها عليه من امواله ما لم يقسم على عز مائه وان كان هو مجوراً عن التصرف فيها |
| =                     | الخامس عدم بطنها          | اسقاط وصيتها بنفسها كحتمها الذي يحدث لها على الزوج بعد موتها غير مخيعة نعم عمل وصيتها بها مسقط له لانعدام موضوعه                         |

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة



# كتاب الظواهر

٣

## المورد المن الحاشية

مسألة ١٧ مزوجة فعلى زوجها الواجب عليه هو كفنها وأما سائر المودن فعلى مالكها

مسألة ٢٠ فتح لا يبعد محل اشكال

مسألة ٢١ اشكال  
أقواء تقدم الكفن على حقون العزماء في القلنس  
تقدم حتى الرهانة والجنابة على الكفن

مسألة ٢٢ ان يعطى لورثته ان كانوا متخفين لها

## فصل في مستحبات الكفن

الشافع بين رجله اي اليه

شئ من المحوط بل من الذريرة

## فصل في بقية المستحبات

الشافع ان يجعل الطرف الايمن بل الاولى عكس ذلك

## فصل في المحوط

والاحوط

مراعاة غيره لازم

ولا يبعد استحباب

له ثبت استحباب منع غير الكفن منها نعم لا بأس به رجاء وأما الكتان فهما من المساجد ومحمدا واجب

مسألة ٣ واقل الفضل مثقال

الاحوط ان لا يكون اقل من ذلك

مسألة ٤ بل الاحوط تركه

لا يترك

مسألة ٥ يبدء

على الاحوط

## فصل في الجريدتين

مسألة ٦ من الخلاف او الرمان الاولى تقدم الخلاف

مسألة ٧ بمقدار ذراع بمقدار عظم الذراع

كفن

الاحوط

الجريدتين









| المؤيد   | المتن                    | الحاشية  |
|--|--------------------------|--|
|  | وانتم وضوء النافلة       | في الفقه والتهذيب انتم الوضوء عن الحسن انتم وضوء الفريضة   |
| مسئلة  | ثم تمكن منه يوم الجمعة   | فيل الزوال واما بعد فلا يثبت الاعادة   |
| مسئلة  | ففي الصلوات اشكال        | بل الاقوى عدم الصحة مطلقا  |
| مسئلة  | عن غسل الجنابة بل عن غسل | الاقوى عدم اجزائه عنهما كما مر   |
| مسئلة  | يصح التيمم ويجزى         | لويث بدليله التيمم عن الوضوء والاعمال الغير الشرعية<br>للحدث نعم لا بأس بالابتنان به برجاء المطلوسية |
| الثاني من الاغسال الزمانية                           |                          |  |
|  | في اليوم الاول منه       | فيه نامل والاولى فعله برجاء الندب  |
|  | والاكدم منها بالي الغد   | وكذا غسل اول ليلة من الشهر   |
| الثالث غسل يومى لعين                                 |                          |  |
|  | ويجوز الى الغروب         | بل هو الاقوى   |
| فصل في الاعمال الفعلة                                |                          |  |
| الرابع و<br>العشرون                                  | لكن يحتمل                | هذا هو الظاهر من الدليل بلا اشكال  |
| مسئلة  | بل لا يبعد               | نقدم ان الاقوى عدمه  |
| مسئلة  | يقوم التيمم              | نقدم عدم ثبوت بدليله عن مسلمها   |
| فصل في التيمم بسوق غير العجر عن اشبعنا وهو يتجهون به |                          |  |
| مسئلة  | وان كان الاوط            | لا يترك  |
| مسئلة  | كناية الاستنابة          | ان كان اخباره مفيدا للاطمينان  |
| مسئلة  | فالاقوى صحتها            | محل اشكال  |
| مسئلة  | وان كان الاوط            | لا يترك  |
| الثالث<br>الخوف                                      | يكون مخلة شافا           | اذا كانت بحيث لا تشمل عادة   |
| =  | او الاحتمال الموجب للخوف | اذا كان له متشا بعنى العقلاء بمثله   |

ويعبر عن التيمم بالاشبعنا

ويعبر عن التيمم بالاشبعنا

ويعبر عن التيمم بالاشبعنا





# كتاب الطهارة

٣٣

| المورد                      | المن   | الحاشية   |
|-----------------------------|--|---|
| مسئلة ١٨                    | ولكن الا حوط   | لا يترك   |
| مسئلة ١٩                    | لكن الا حوط  | لا يترك في الصورة الاولى  |
| الرابع                      | الحج في تحصيل  | ان كان مما لا يحل عادة  |
| الخامس                      | وان لم تكن مرتبطه به   | ما يكون خوف حدثه فيما بعد مسوغا للنهم فعلا هو<br>فلة الماء عتاجا يحتاج اليه بنفسه وبما يرتبط به من الجوار<br>والانسان المحرم وغيره بل ولو كان واجبا لقتله ون<br>ملا يرتبط به نعم اذا عرض لشخص عطش مهلك فعلا<br>وكان واجبا لحفظه او جائزه نهيان او جاز صرف الماء<br>اليه والنهم مرتبطا كان او غيره |
| مسئلة ٢٢                    | بل وكذا اذا خاف على<br>طفل   | ان كان الطفل مرتبطا به وهو يهونه فلا اشكال في وجوب<br>النهم وايضا الماء الطاهر له بل لا يخلو من قوة في غيره<br>ايضا اذا توقف حفظه عليه وكذا الرفيق  |
| مسئلة ٢٣                    | فقد يتم الثاني   | بل فقد يتم الاول  |
| =                           | ولا يخلو ما ذكره من وجه  | بل هو الاقوى بناء على وجوب لصلاة عاريا عند<br>انحصار الشاظر في الخمس  |
| مسئلة ٢٤                    | والفرق بين الصورتين  | لم يظهر فرق بينهما كيف اختلف الصيغ مستلزم لخوف الغواص   |
| مسئلة ٢٥                    | لان تكفي لصلاة اخرى  | على الا حوط   |
| مسئلة ٢٦                    | فالظاهر وجوب للنهم   | بل الظاهر عدم استباحة المكث في المساجد والعبودية<br>المجذبة لا خذل الماء ولا اغسال بهذا النهم فهو كخاقل الماء<br>ينهم للصلاة وغيرها   |
| فضل في بيان ما يصح النهم به |  |   |
| مراعاة هذا القول احوط       | لا يترك النهم الاول مع امكانه وليكن على وجه<br>تشتدي به الاعضاء كالدهن |   |

كتاب الطهارة



# كُنَّا الظَّاهِرُ

٣٢

| المورد                                   | المتن               | الحاشية  |
|--|---------------------|--|
| مسئلة                                    | الا ان الاحوط       | لا يترك  |
| =  | الاحوط              | لا يترك  |
| مسئلة                                    | يجوز                | مع رعاية الاحتياط المذكور وكذا فيما بعد  |
| مسئلة                                    | يجب ازالته          | وجوبها غير معلوم نعم الاحوط مع الامكان مع احد البدن<br>بالاخرى حتى يزول نكاحه او الصبر عليه حتى يسقط ثم يفرقه<br>ويصح به واما الغسل بالماء فالافوى عدم جوازه |
| مسئلة                                    | وان كان الاحوط      | لا يترك ومع عدمهما يجمع بينهما وبين الغبار   |
| فصل بشرط فيما يتم                        |                     |  |
| مسئلة                                    | ومكان النية         | لا يعتبر اباحة مفر النية مع عدم الاختصار<br>مع قبح النية وازالة الشراب عن اعضائه قبل الوضوء<br>في الصوت الاول  |
| مسئلة                                    | فينقل الى المربيه   | بل يجب الجمع بين النية وبالمربيه اللاحقه   |
| فصل في كيفية النية واما شرط في ايضا امور |                     |  |
| الاول                                    | فقد رفع الحدث       | النية غير رافع للحدث فلا معنى لغضه به واما قصد<br>الاستباحة فلا اعتبار به وجه تقدم في الوضوء   |
| مسئلة                                    | ولا ينقل الى الظاهر | الاحوط الجمع بينهما  |
| مسئلة                                    | والاحوط الاستباحة   | ان لم يكن له ذراع والافى مقدمة على الاستباحة   |
| مسئلة                                    | مع اتحاد ما عليه    | وحد الامر لا يوجب عدم اعتبار النية غايته الاصل<br>انه يمكن معها النية لاجمالي  |
| مسئلة                                    | على وجه التقييد بطل | بل الظاهر بطلانه مطلقا   |
| مسئلة                                    | نية واحد            | مع رعاية الكيفية   |
| مسئلة                                    | وان كان الاحوط      | بل لا يخلو عن قوة نعم لا ينبغي ترك الاحتياط بما جعله<br>اولى   |

في شرط النية





| المورد             | المتن                    | الحاشية   |
|--------------------|--------------------------|---|
| مسألة ١٩           | فان كان بعد تجاوز        | فدنفقدان تجاوز الحل لا اثر له هنا يجب الايمان به وبما بعد |
| =                  | بعد الفراغ ما لم يصم     | بل الاعتناء قوي في هذه الصورة اذا كان الشك في الجزئية     |
| فصل في احكام النية |                          |   |
| مسألة ٢٠           | الاقوى جواز النية في ستة | بل الاقوى عدم جوازه مع رجاء زوال العذر في الوقت           |
| مسألة ٢١           | لكن الاحوط               | لا يترك مع احتمال زوال العذر                              |
| مسألة ٢٢           | مع العلم بزواله          | بل ومع احتمال زواله ايضا محل اشكال                        |
| =                  | بشرط عدم العلم           | وعدم احتماله ايضا   |
| مسألة ٢٣           | حتى وضوء الحائض          | لم يثبت بدلته النية عن الوضوء والغسل العبر                |
|                    |                          | الرافعين للحديث كما مر                                    |
| مسألة ٢٤           | والاحوط الاعادة          | لا يترك   |
| مسألة ٢٥           | اشكال                    | افواه انه يحكم ما بعد الركوع الوجدا في                    |
| مسألة ٢٦           | ويجمل                    | هذا لا يخلو من قوة  |
| مسألة ٢٧           | بطل نية ما جمع           | ان لم يجر جميعه لم يضر احواله به بحيث لم يمكن             |
|                    |                          | احد منهم من التصرف والا فلا يبطل نية احد منهم             |
| مسألة ٢٨           | لكن الاحوط               | لا يترك الاحتياط بهذا حتى في ما هو بدل غسل الجنابة        |
| مسألة ٢٩           | يجري في النية            | محل تامل  |
| مسألة ٣٠           | فصحته منية               | الاقوى هو البطلان مطلقا                                   |
| مسألة ٣١           | فتعتبر للجب              | على الاحوط  |
| مسألة ٣٢           | وجب ان ينهزم             | فدعم الكلام فيه   |
| مسألة ٣٣           | مسح كليهما               | بل مسح البشرة   |
| مسألة ٣٤           | والظاهر سقوط حرمة        | محل اشكال في ما اذا كان في غير مواضع النية                |
|                    | المس                     | بل الانتقال الى النية فيه اقرب                            |

واجاب عن كل واحد



# كتاب الصلوة

٣٦

كتاب الصلوة

كتاب الصلوة

الحاشية

المؤمن

المؤمن

كتاب الصلوة

فصل في أركان الفرض وتوافيقها

لا يترك

وان كان الجلوس حوط

مثل ذهاب الشق الغريب على الاحوط وكذا صلوة الوصية

بين المغرب والعشاء

مسألة

فصل في أوقات اليومين وأوقافها

فيمتد فيها إلى طلوع الفجر

فيه أشكال والاحوط له الاثنان هما فيه بفصل ما في الزمة من دون تعيين الاداء والفضاء وفي اخره بفصل العشاء ثم تقضيها بعد المغرب ايضا

من الزوال اليهما

اي بعد ما ينحصر بالظهر من اوله

لا احتمال ان يكون نصف

مسألة

هذا هو الاقوى انما يدل ان خدار النجوم على سبيل الانتصاف لا على حدوده حبه فيجوز الاثنان بصلوة الليل عنده لكن لا يجوز تأخير العشاء اليه

بل قد فتح مع عدم اذانها ايضا كما لو زعم انه صلى الظهر

مسألة

فان بالعصر ثم ثبت ان الله لم يصل الظهر وان العصر وقع في الوقت المنحصر بالظهر ولكن وقع جزء منها في المشترك اوزعم انه صلى العصر قبل الظهر سهوا فاني بالظهر في الوقت المنحصر بالعصر فضاء على القول به ثم ثبت ان الله لم يصل العصر فان الاقوى صحتهما وباني بالشريعة بعد هما اداء او قضاء

لا احتمال احساب

مسألة

هذا الاحتمال ضعيف جدا

فالمشهور على انه ان كان

مسألة

الشهر في بعض ما ذكر غير ثابتة والاقوى في الفرض هو بطلان العصر والعشاء ان وقع جميعهما في الوقت المنحصر بالظهر والمغرب صحتهما عصر او عشاء ان وقعنا كلا او بعضا في الوقتين واما ان تذكر في الاشياء مع الوقوع في المشترك وبقاء محل العدل بعدل ومع عدم بقاء محله مضى عشاء ومع





| المورد              | المسئ                     | الحاشية  |
|---------------------|---------------------------|--|
|                     |                           | الوقوف في المنحصر اشكال احوط العدول والامنام<br>شم الاعادة   |
| =                   | ان يقال بالتحسين بينهما   | بل يتعين الاثنان بالاولى منهما   |
| مسئلة               | فاظهار بعد بها الى الظاهر | لا يخلو من اشكال   |
| فصل في اوقات الرقاب |                           |  |
| مسئلة               | على الاقوى                | بل الاقوى هو الاول   |
| مسئلة               | المشهور عدم جواز          | وهو الاقوى   |
| مسئلة               | بل ولو قبله               | شمول ادلة التقديم لهما لا يخلو من خفاء   |
| مسئلة               | الثالث في المهم مع خفاء   | تقدم ان الاقوى وجوب لنا خبر معه  |
| مسئلة               | كما مر هنا                | ومر وجوب   |
| =                   | مع غلبه الاتفاق           | يكفي في وجوب تعلم احكام الطواري كاحكام ساير فيها<br>الموضوعات بما له من المعنى احتمال الابتداء بها وان يغلب انفا |
| =                   | والاعادة اذا خالف الواقع  | والاحوط اعادتها مطلقا  |
| مسئلة               | الرجحان قبله مع قطع النظر | بل يعبر في انعقاد السن وذلك وانما خرج عنه قدر<br>الصوم في السفر والاحرام قبل الميقات بدليل خاص                   |
| مسئلة               | وان كان بعد صلوة العصر    | ليس ما بعدهما وقتا لشي من النوافل المرشبه  |
| فصل في احكام اوقات  |                           |  |
| مسئلة               | اذان العارف               | محل اشكال  |
|                     |                           |  |
| مسئلة               | فلا يعبد الحكم بالصحة     | محل اشكال في ما اذا كان مع ذلك عالما بوقوع بعض الصلوة<br>قبل الوقت او احمل ذلك                                   |

لا يكره الجمع بين

في احكام اوقات





| الموج                | المتن                | الحاشية  |
|----------------------|----------------------|--|
| مسئلة                | والا لا يحكم بالصحة  | الفرق غير ظاهر و عدم جواز الشرع فيها لعدم ما يحز به الصلوة لانها<br>احراز صحة ما فرغ منه بقاء هذه الصلوة نعم ان علم بان احرازه للوقت<br>قبل الصلوة كان مستندا الى ما يصلح لذلك حيث الاعادة في الصلوة   |
| مسئلة                | العدل بما وان كان    | نقد الاشكال فيه وان الاحوط العدل والامانة ثم عاد لها   |
|                      | وبني على انها الاولى | نقدم ان الاقوى صحتهما عصرًا وعشاءً ان وقع جميعهما<br>او بعضهما في الوقت المشترك ومطلبا لهما ان وقع جميعهما<br>في الوقت المختص  |
| مسئلة ٩              | فان الاحوط           | نقدم ان الاقوى صحتهما وبانه بالمغرب بعد ما   |
| مسئلة ١٢             | فالاحوط              | لا يترك  |
| مسئلة ١٤             | وجوه                 | افواها هو الاول كما تقدم   |
| مسئلة ١٧             | وان كان احوط         | لا يترك  |
| مسئلة ١٨             | بل ينظر على الاقوى   | لا قوة فيه اذا كان معها مدد كالركعة  |
| فصل في القبلة        |                      |  |
| ولو للبعيد ولا يعبر  | انصال                | قبلة العبد ليست غير الكعبة طعنا استقبا العين لا يمكن<br>بدون انصال الخط المذكور وبها والحاذات العرفية ليست<br>باربع من الواقعية والبعد لا يوجب زيدا بسعة الحاذات<br>كما اشهر بل يزداد به ضيقا كما هو محسوس واستقبال<br>اهل الصفا الطويل لها ليس مبنيا على شيء مما ذكر بل لانهم<br>اذا راعوا رعاية صحته كان لصفهم انحاء غير محسوس لا محالة<br>فالخطوط الخارجة منهم اليها غير موازية فممكن انصال<br>جميعها بها |
| وان كان مرادهم الجهة | العرفية              | بل المراد بها هو السميت الذي يعلم بحسب وضع<br>الارض ونسبة اجزائها بعضها الى بعض بعدم خروج<br>الكعبة عنه فتشاي اجزائها في احوال الحاذات لها وهذا<br>هو الاقوى   |

باب القبلة





| الموضع                         | المتن                      | الحاشية  |
|--------------------------------|----------------------------|--|
| مسألة                          | اشكال                      | اذا كان الكفاية ان كان اخبارها مستندا الى المبادئ الحسية   |
| مسألة                          | ومنها الشمس هل العرق       | في العبارة خلل ظاهر فان اراد ما في كتب الفوم من جعل الشمس عند الزوال على الحاجب لا بمن فهو لا يصح ولا يوافق العلامة الاولى ايضا اذ لازمة انحراف قبلتهم عن القبلة |
| مسألة                          | الافق وجوبها               | الجنوب الى المشرق مع انه ليس بشئ من اهل العراق كذلك اذ الغديون منهم كاهل الموصل قبلتهم فقطة الجنوب وغيرهم يجرؤون عنها الى الغرب على تفاوتهم فيه                  |
| مسألة                          | والاحوط                    | لا قوة فيه نعم هو احوط   |
| مسألة                          | والاوجب الاعادة            | لا يترك  |
| مسألة                          |                            | اي الاثنان ببعضه الرابع  |
| فصل في ما يتقبل له             |                            |  |
| احدها                          | بالعرض بين ر ونحوه         | حل اشكال   |
| فصل في احكام المخلات في القبلة |                            |  |
| مسألة                          | ما بين الميمن واليسار صحته | الا هو هو لا قضا على ما بين مشرق اول الجدي ومغرب   |
| =                              | وان كان الاحوط الاعادة     | بل لا يخلو من قوة في صورة الاستدبار  |
| فصل في السز والشار             |                            |  |
| فالاول                         | كان الاحوط سز الوجه        | لا يترك  |
| واما الثاني                    | والقندمين الى السافين      | الاحوط سز باطن القندمين  |
| مسألة                          | بل وان تخذل زمان           | البطلان معه لا يخلو من وجه   |
| =                              | فالاحوط                    | بل الافق   |
| مسألة                          | وان كان الاحوط             | لا يترك  |
| مسألة                          | كالعامد على الاحوط         | بل الافق   |

في ما يتقبل له

في السز والشار





في شرائط لباس المصلي

| المورد                   | المثل                   | الحاشية  |
|--------------------------|-------------------------|--|
| فصل في شرائط لباس المصلي |                         |  |
| الثاني الإباحة           | بالصحة لا بخبر قوة      | الافوى هو البطلان في المفصر  |
| =                        | هو الغاصب أو غيره       | البطلان فيما إذا كان هو الغاصب لا يخلو من قوة  |
| مسئلة ٢                  | وأما إذا كان للغير فشكل | الافوى فيه البطلان   |
| مسئلة ٣                  | فالظاهر أنه كذلك        | حل اشكال   |
| مسئلة ٤                  | قوزاً                   | أو مبدل أن نفوت الموالاة بين الأجزاء   |
| الثالث                   | وإن كان الاحوط          | لا يترك  |
| مسئلة ١٢                 | لم يجب لأعادة           | فيه اشكال  |
| مسئلة ١٣                 | من جلد الحيوان          | أن يحمل كونه من غير المأكول فهو من جزيئات تلك المسئلة  |
| مسئلة ١٤                 | وكذا الصدق              | كأنه من جزيئات تلك المسئلة أيضاً   |
| مسئلة ١٥                 | وكذا البنجاب            | استثنائه محل تامل  |
| مسئلة ١٦                 | الافوى جواز             | هذه المسئلة عند لا تخلص من شوب اشكال فالاحوط الاجتناب عنه وكذا ما يشك في كونه حريراً أو من الذهب |
| =                        | فلا اشكال فيه           | لا فرق بينه وبين سابقه   |
| مسئلة ١٩                 | صحة صلواته              | حل تامل  |
| مسئلة ٢٢                 | صحتها                   | حل تامل  |
| التاس                    | بالكف به                | فيه اشكال  |
| مسئلة ٢١                 | لاباس                   | حل تامل وكذا المسئلان بعدها  |
| مسئلة ٢٢                 | وإن كان احوط            | لا يترك  |
| مسئلة ٢٣                 | فالافوى                 | فيه اشكال كما مر وكذا ما عيدها بالنسبة الى الصلوة  |
| مسئلة ٢٤                 | فالافوى جواز            | نقد أن الافوى هو الصلوة عارداً   |





منها ما لا يكره

| المورد             | الممن                    | الحاشية   |
|--------------------|--------------------------|---|
| =                  | بل وكذا في صورة          | لا يترك فيها  |
| مسئلة              | ونفتح صلواته فيه         | حل ثامل   |
| مسئلة ٤٦           | بصلواته في الصورة الاولى | وكذا في الثانية على الاقوى كما مر   |
| فصل في مكان المصلي |                          |   |
| احدهما<br>اباحته   | او ناسبا                 | مع كونه غير الغاصب كما مر   |
| مسئلة ٣            | بطلت الصلوة              | الاقوى صححتها تحت السقف والحيمة المغصوبين وان كانت<br>في شدة الحر والبرد اذا الانقاع بهما في الحفظ عن<br>الحر والبرد غير الضرر فيها والممنوع هو الضرر لا<br>الانقاع |
| مسئلة ٤            | بما اذا توقف الانقاع     | توقف الانقاع بها عليه لا يوجب صدق الضرر فيه كما مر  |
| مسئلة ٥            | الا اذا امكن             | بل مشكل معه ايضا  |
| مسئلة ٦            | الاقوى صحة               | بل الاقوى هو البطلان في المفطر  |
| مسئلة ٧            | اداء ما عليه             | او السبب لبرائته منها ولو بالضمان   |
| مسئلة ٨            | علم رضا الدين            | الاحوط بل الاقوى اغنيا اذن ولي المسبب بالوصاية<br>او الحكومة ايضا اذ الحق ليس مختصرا بالعرفاء بل الظاهر<br>كونه للمبتدئين ابتداء ولهم بالشيء                        |
| مسئلة ٩            | الظن الخاص بالفول        | بل يكفي الظهور وان لم يحصل منه الظن   |
| =                  | ولا بد في هذا القسم      | بل يكفي الظهور في مثل هذه الافعال الموضوعة في العرف<br>للافاضة لا يحتاج العقلاء بها على حد احتجاجهم بالافتقار   |
| مسئلة ١٠           | مع ظنها ايضا             | بل الاحوط الاقتصار على صورة شهادة الحال بالرضا  |
| الثاني من<br>شروط  | والا فهو مشكل            | بل ممنوع  |
| مسئلة ١١           | وان كان الاحوط           | لا يترك   |





| آلَمُ                                    | الْمَنْ   | الْحَاشِيَةُ   |
|--|---|--|
| السَّحَابُ                               | وَلَا مَسَاقِلَهُ   | لَا بَاسَ بِالْمَسَاقِلِ عَلَى الْإِقْوَى  |
| الْعَاشِرُ                               | عَلَى الْإِحْوِطِ   | لَا يَشْرِكُ   |
| "  | وَالْأَوَّلَى   | بِلَا الْإِحْوِطِ  |
| "  | وَأِنْ كَانَ الْأَوَّلَى  | بِلَا الْإِحْوِطِ  |
| فَصْلٌ فِي مَبْنَدِ الْجِبْهَةِ          |   |  |
| مَسْأَلَةٌ                               | عَلَى الْفَرْطِ طَس   | سَبَابُ  |
| مَسْأَلَةٌ                               | لَا يَجُوزُ   | عَلَى الْإِحْوِطِ  |
| مَسْأَلَةٌ                               | نَعَمْ يَجُوزُ  | الْإِحْوِطُ الرِّكَعُ فِيهَا وَفِي نَوَى الْمَرْ   |
| مَسْأَلَةٌ                               | يَجُوزُ   | عَدَا الْجَوَازَ لَا يَخْلُو مِنْ قُوَّةِ رَفْعِ نَوَى الْمَرْ   |
| مَسْأَلَةٌ                               | لَا بَاسَ   | مَشْكَالٌ  |
| مَسْأَلَةٌ                               | عَلَى أَشْكَالٍ   | إِحْوِطَةُ الرِّكَعِ   |
| مَسْأَلَةٌ                               | وَأِنْ كَانَ مُتَّخِذًا   | جَوَازُ السُّجُودِ عَلَى مَا أَخَذَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ مَا يَصِحُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ عَلَى أَشْكَالٍ |
| مَسْأَلَةٌ                               | وَالْإِحْوِطُ مُتَّخِذٌ الْأَوَّلَى   | بِلَا تَقْدِيمِ الثَّانِي هُوَ الْإِحْوِطُ   |
| مَسْأَلَةٌ                               | لَكِنْ الْإِحْوِطُ  | بِلَا الْإِقْوَى فِي مَوْرِدِ الْفَرْضِ  |
| فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ كُنْزُ الْكُرُوهَةِ |   |  |
| مَسْأَلَةٌ                               | لَكِنْ الْإِقْوَى   | مَحَلٌّ تَامِلٌ  |
| مَسْأَلَةٌ                               | أَوْ طَائِفَةٌ دُونَ أُخْرَى  | لَا يَخْلُو مِنْ أَشْكَالٍ   |
| فَصْلٌ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْمَبْنَدِ  |   |  |
| مَسْأَلَةٌ                               | لَكِنْ الْإِحْوِطُ  | لَا يَشْرِكُ   |
| فَصْلٌ فِي الْإِذَانِ وَالْإِقَامَةِ     |   |  |
| وَالْإِقْوَى اسْتِجَابُ الْإِذَا         | وَكَذَا الْإِقَامَةُ لَكِنْ لَا يَنْبَغِي تَرْكُهَا خُصُوصًا الْإِقَامَةُ لِمَنْ لَهُ عَنَابَةٌ بِالْأَعْمَالِ وَمَكْمَلَاتُهَا لِكثْرَةِ مَا |  |

مَبْنَدُ الْجِبْهَةِ

فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ كُنْزُ الْكُرُوهَةِ  
فَصْلٌ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْمَبْنَدِ  
فَصْلٌ فِي الْإِذَانِ وَالْإِقَامَةِ



# كتاب الصلوة

٤٣

| الخاصة  | المثنى                          | الرجوع         |
|---|---------------------------------|----------------|
| ماورد فيهما من التاكيدات والمثوبات  |                                 |                |
| لا يترك   | وان كان الاحوط                  | مسألة          |
| بل لا قوى عدم مشروعيتها فيها  | في هذه الصورة لا يخ<br>عن اشكال | مسألة ٣        |
| اعتبار هذه الامور انما هو في محل المجدد مبدأ<br>للصلوة مستفلا عن الجماعة اما جماعة او فردا واما من<br>دخله لا دراهم فوجد هم قد فرغوا ولم يفرغ من الصفوف<br>فالظاهر ان سقوطها عنه بملاك اخ ولا يبعد فيه سقوطها<br>في كل مورد يكون ادراكها قبل الفراغ من قضا<br>الاحوط الترك  | وبشرط في السقوط<br>امور         | =              |
| محل اشكال   | وهو في الصلوة<br>والمرأة        | مسألة<br>مسألة |
| فصل بشرط في الاذان والاقامة   |                                 |                |
| محل اشكال   | و اما البلوغ فالاقوى            | الثاني         |
| فصل في تحب فيهما امور   |                                 |                |
| في غير صلوة المغرب  | بصلوة ركعتين                    | العاشر         |
| او المامومته  | ثم بداله الامامة                | مسألة ٢        |
| فصل في النيّة   |                                 |                |
| الاقوى وجوب تعيين ما اخذ في منغلق الامر من<br>العناوين الفضلية التي لا تنصرف لعمل المشترك الي بعضها<br>الا بالنسبة كعنوان الظهر والعصر والفضاء وكالفريضة<br>والنافلة ان اخذنا معرفتين للمامومته كما في فريضة<br>الغداة وناقلتها من دون فرق بين تعدد ما عليه فعلا<br>وعند نعم في الثاني يمكن التبيين الاجمالي بالعضد الى ما في<br>الذم دون الاول | اذا كان ما عليه فعلا<br>متعددا  | مسألة          |

كتاب الصلوة

في النيّة



# كُنَّا الصَّلَاةَ

٤٤

| المورد   | المثنى                  | الخامسة  |
|----------|-------------------------|--|
| مسئلة ٢  | ويحمل انه امراداني      | مران الادائيه والفضائيه من خصوصيات المامويه لا الامر قد القصد اليهما مبطل فضلا عن ضد الخلا   |
| مسئلة ٣  | يشكل العدول             | ليس لفصر والائتمام من العناوين الفصدية ولا ثابثا لفسد في تعيينهما فلا معنى للعدول بينهما وسباني حكم الثلث المذكور في الخلل   |
| مسئلة ٤  | وان كان الاقوى          | في غير صلوة الاحباط  |
| مسئلة ٥  | عدم بطلانها ايضا        | ان لم يكن له دخل في الداعي اصلا  |
| مسئلة ٦  | بترك الاضداد            | الظاهر انه راجع الى الرباء في ابقاء العمل الا ان يكون مرابطا في تركها بما هي لا بما هي اضداد للعمل   |
| مسئلة ٧  | وان كان الاحوط          | لا يترك  |
| مسئلة ٨  | ولا الخطور الخبالي      | ان كانت الصورة المحضرة بباله بازاء ما قام اليها  |
| مسئلة ٩  | فالا حو الاتمام والاعاد | لا حاجة الى الاعادة في مثل الظهر والعصر اذا كان لم يصل الظهر قبلها بل بينهما ظهرا ونصت على التقديرين   |
| مسئلة ١٠ | وان لم يكن مما قام اليه | هذه الصوة لا تخلو من شكال فالاحوط اتمامها كذلك ثم الاعاد فيما اذا صلى الظهر ثم قام اليها بزمع انه لم يصلها وهرى نفسه في العصر واما اذا لم يصل الظهر قبلها اتمها ظهرا ونصت على اي تقدير وان صلىها وقام الى العصر وهرى نفسه في الظهر كانت باطلة ولا تجري لقاعدة التجاوز فيها |
| مسئلة ١١ | وبعيد العشاء            | نقدم ان الاقوى صحتها وكذا في الثاني  |
| مسئلة ١٢ | كما هو الاقوى           | سباني في الجماعة   |





# كتاب الصلوة

٤٥

| الكتاب   | المسئلة            | الحاشية  |
|----------|--------------------|--|
| السابع   | اذا عرض للاول عارض | واستنب الثاني لانها مهابهم   |
| الثاسع   | بعد ما قصد لها     | ولم يصل صلوته قبلها انما ما ولكن تقدم ان هذا الفرض وما قبله وما بعده لبث من العدد وحقيقة |
| مسئلة ٢٥ | لكن الاحوط         | بل الاقوى  |
| مسئلة ٢٦ | وقدم سابقا         | وقدم قران الاقوى خلافا والصحيحة شاذة فلا عمل عليها                                       |
| مسئلة ٢٧ | فالظاهر الصحة      | ان لم يكن ثبوتها الظاهر صار فالنبتة اليها واما في عكس فضع قطعاً على اني تقدم             |

## فصل في تكبيره الاحرام

|         |                    |   |
|---------|--------------------|---|
| مسئلة ١ | والاحوط عدم صلاحها | لا يترك   |
| مسئلة ٢ | فالاحوط            | لا يترك   |
| مسئلة ٣ | اوسهوا             | على الاحوط في ترك الاستفرا                              |
| مسئلة ٤ | الستون بها         | موالبا بين حروفها                                       |
| مسئلة ٥ | بالجميع ايضا       | هذا محل اشكال   |
| مسئلة ٦ | ان ياتي بها بعضد   | هذا مع انه ليس من الاخطا في شيء باطل على الاقوى         |
| مسئلة ٧ | بل لا يجوز العكس   | ظاهر الادلة كون رفع اليدين مستباحا حال التكبير لا مطلقا |
| مسئلة ٨ | بل لا يجز          | لم يثبت ذلك   |
| مسئلة ٩ | لكن الاحوط         | لا يترك   |

## فصل في القيام

|          |                    |   |
|----------|--------------------|---|
| مسئلة ١٠ | لكن الاحوط         | لا يترك الاستنباف بعضد الاخطا واحتمال جزئيتها |
| مسئلة ١١ | ولو قبل الدخول فيه | محل اشكال                                     |
| مسئلة ١٢ | كفايتها ايضا       | محل اشكال وكذا الوقوف على الواحد              |
| مسئلة ١٣ | لكن الاحوط         | لا يترك                                       |
| مسئلة ١٤ | قدم ترك الاستفرا   | بعض مراتب ترك الاستفرا مؤخر عن ترك الانضاب    |

في تكبيره الاحرام

في القيام



# كتاب الصلاة

٤٤

## الحاشية

## المثنى

سؤال

|         |                          |   |
|---------|--------------------------|---|
| سؤال ١٥ | ويجب الانحناء            | اي على القاعدة المضطجع المثلثي  |
| سؤال ١٦ | والانحناء بالمساجد الاخر | لا يجب الانحناء بها   |
| سؤال ١٧ | واحنى لها بقدر           | الانحناء للجد حال القيام ليس بلام لازم نعم ان يمكن من الجلوس والانحناء المحقق للجد ولو برفع ما يجرد عليه وجب لك والافعال واجب هو الانحناء |
| سؤال ١٨ | بين الامرين              | بل ينحني الاول منهما  |
| سؤال ١٩ | التكرار ايضا             | وفي الضيق ينحني الجلوس  |
| سؤال ٢٠ | لا يبعد جوب تقديم الجلب  | بل لا يبعد وجوب تقديم القيام وكذا ما بعد  |
| سؤال ٢١ | مرعات الاول              | اذا تمكن من القيام استقبل ما بين المشرق والمغرب جب ذلك  |
| سؤال ٢٢ | لكن الاحوط               | بل الاقوى   |
| سؤال ٢٣ | هو منقوسا                | لا يبعد سقوط الذكر وكجاءه الركوع الذي لا به   |
| سؤال ٢٤ | والا وضع                 | الاقوى حينئذ هو وجوب الانحناء بدلا من السجود نعم الاحوط ضم الوضع المذكور الى الانحناء   |

## فصل في الفرائض

|         |                              |   |
|---------|------------------------------|---|
| سؤال ٢٥ | وسجد سجدة السهو              | على الاحوط كما بان  |
| سؤال ٢٦ | ركعة من الوقت ايضا           | الاقوى هو البطلان في هذه الصورة   |
| سؤال ٢٧ | او الفرائض الى ما بعد السجدة | بعض الجزئية   |
| سؤال ٢٨ | فلا حوط انما بها             | اذا تذكر بعد فرائض السجدة فالاقوى هو الاجزاء                            |
| سؤال ٢٩ | بطلت صلوة                    | بذلك السجدة وناجز السجدة الى ما بعد الصلوة ولا يجب الانحناء ولا الاعادة |
| سؤال ٣٠ | فالحكم كما مر                | البطلان غير واضح اذا لم يكن بعض الجزئية                                 |
| سؤال ٣١ |                              | وندم ما هو الاقوى   |

في الفرائض





الخامسة

المن

منها

|          |                   |   |
|----------|-------------------|---|
| سنة ١    | وازوجبت           | حل اشكال  |
| مسئلة ١  | والاحوط           | لا يترك   |
| مسئلة ١١ | الا فوى عدم وجوب  | بل الا فوى وجوبه ولو بنحو الا سركاز الحاصل من الاغنيا |
| مسئلة ١٣ | فله ان يعذر       | بل يعذر ها معينا لها كما مر                           |
| مسئلة ١٤ | كفى               | ان كان معنادا لها                                     |
| مسئلة ١٩ | فان الظاهر جواز   | حل اشكال  |
| مسئلة ٢٠ | بل في الظاهر ايضا | الاحوط الاختلاف فيها                                  |
| مسئلة ٢٤ | كما ان الا فوى    | هذا محل تامل  |
| مسئلة ٢٩ | بل يجوز ذلك للفاد | الاحوط له الترك                                       |
| مسئلة ٣٤ | وان كان حوط       | لا يترك   |
| مسئلة ٣٧ | او مد واجب        | حل اشكال والاحوط الائتمام ثم الاعادة                  |
| مسئلة ٤٢ | همزة              | وكانت في كلمته واحد                                   |
| مسئلة ٤٧ | اعادة الصراط      | بل واعادة اهدنا ايضا ان كان قراها موصولة بها          |
| =        | اعادة المضاف      | بل لا تخلو من قوة                                     |
| مسئلة ٤٩ | الاحوط الادغام    | لا يترك نعم لا باس بترك الغنة مع الواو والياء         |
| مسئلة ٥٠ | الاحوط الفرائد    | لا يترك   |
| مسئلة ٥٢ | الاحوط الادغام    | لا يترك   |
| مسئلة ٥٤ | حتى الادغام في    | تقدم انه احوط   |
| مسئلة ٥٦ | يحذف الشوب        | هذا محل اشكال   |
| مسئلة ٥٧ | بالصا والتين      | الاحوط هو الفرائد بالصناد                             |
| مسئلة ٥٨ | فالاحوط           | بل الا فوى  |

فصل في الركعة الثالثة

في الركعة الثالثة



| المسألة                | المسألة                       | الحاشية   |
|------------------------|-------------------------------|---|
|                        | والاحوط الثالث                | لا يترك   |
| مسألة ١                | احوط                          | لا يترك   |
| مسألة ٢                | وان كان الاحوط                | لا يترك   |
| مسألة ٣                | فالا فوى الاجزاء به           | مع فرض تحقق الفصد منه الى عنوان ما الى به من<br>الشيخ او الفداء ولو على وجه الارتماء بالخاطر<br>الا فالا فوى عدم الاجزاء وكذا الفرع الاول                                 |
| مسألة ٤                | وسجود السهو                   | على الاحوط فيها ومما بعد ما   |
| مسألة ٥                | وان كان مثل                   | هذا محل اشكال واما بعد الدخول في الاستغفار<br>فالا عتاء لا يخلو من قوة  |
| مسألة ٦                | الواجب بآمنها                 | هذا معلوم العد والظاهر من الاجزاء المستحبة للصلوة<br>هي اجزاء الفرد الافضل منها التي به يمثل الامر الوجوب كما<br>يمثل عند تركها بالفرد الاخر ففصد الوجوب فيها بهذا المعنى |
| فصل في مستحبات الفرائض |                               |   |
| الثاني                 | وكذا في الركعتين الاجزئين     | الاحوط الاخضات بها ففهما وكذا خلف الامام  |
| العاشر                 | وكذا في العشاء في ليلة الجمعة | الاولى فرائض الاعلى في الركعة الثابتة من لعاشين<br>في تلك الليلة  |
| مسألة ٧                | اعادة الجمعة                  | الحكم في الجمعة محل اشكال   |
| مسألة ٨                | لا بأس به                     | والاحوط اعادتها مطلقا   |
| مسألة ٩                | لا يبعد اغتفار                | الا فوى عدم الاعتقاد ففهما  |
| فصل في الركوع          |                               |   |
| الثاني الركعة          | والاحوط                       | لا يترك   |
| مسألة ١٠               | وان كان احوط                  | لا يترك وقد مر  |

الاحوط في الصلاة

لا بأس به





الخامسة

المثنى

سجدة

|       |                      |   |
|-------|----------------------|---|
| مسئلة | وكذا لو تذكر بعد     | الا فؤى هو البطلان بالدخول في السجدة الاولى نعم<br>الاحوط هو العود والائتمام ثم الاعادة |
| مسئلة | او الغناء بقصد الرفع | هذا هو المنع من الوجهين نعم لا يترك الاحتياط بالاعادة                                   |
| مسئلة | قبل الوصول والائتمام | الاحوط هو الثاني  |
| مسئلة | السابعة عشر ان يصلي  | لا بقصد الخصوصية وكذا في السجود   |

فصل في السجود

|              |                             |  |
|--------------|-----------------------------|--|
| الثاني الذكر | وان كان الاحوط              | لا يترك  |
| مسئلة        | ولا يعتبر                   | لا بعد اعتباره في رعاية الاحتياط   |
| مسئلة        | مثل الوسخ                   | اذا كانت له جسمية ولم يكن من غير اللون محبة العرف  |
| =            | رفعها اذا توفقت             | لا يوقف صدق على رفعها فظا اذا ما لصفى بجهته جزء من الارض<br>فخلو هيتها السجود منه بصدقة ساجد على الارض نعم<br>رفعها لعله احوط              |
| مسئلة        | لا يجب                      | الاحوط الاسبق باب العرف  |
| مسئلة        | الاحوط                      | لا يترك  |
| مسئلة        | كما يجوز جرّها              | جواز الجر هنا محل اشكال فالاحوط رفعها ووضعها<br>على ما يصدق معه السجود   |
| مسئلة        | وان كان الاحوط              | لا يترك بينهما   |
| مسئلة        | على الاحتناء الممكن         | مع وضع شيء من وجهه على ما يسجد عليه والاولى<br>تقديم الخاجبة ثم الانف وان تغذر وضع الوجه باجمعه<br>وضع شيء من مقدم رأسه محض لا طهية السجود |
| مسئلة        | مع رفع المجد الى جهته       | ووضع جهته عليه على وجه يصدق السجود عليه  |
| =            | وكذا الاحوط وضع ما<br>يتمكن | الا فؤى عدم وجوب ذلك اذا ايماء بدل عن السجود لا<br>عن وضع الجبهة فقط   |

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط



# كتاب الصلوة

٥٠

| المسئلة  | المسئلة              | الحاشية   |
|----------|----------------------|---|
| مسئلة ١٣ | نصوص الاصابع         | نفذم انه محل اشكال  |
| مسئلة ١٤ | طلبت الصلوة ان كان   | سببا ان الاقوى هو الصحة والنداءك وبأني حكم الواحدة  |
| مسئلة ١٥ | فاظا هر تقديم الثاني | هذا صحيح ان كان المفروض في الدوران وضع الجبهة على ما يرفع بحيث يتحقق بعض مراتب السجود والافندمران التواجب هو لا بناء ومعه لا يجب وضع اليد فمران الاحوط ضم الوضع على الجبهة اليه |

## فصل في منجيات السجود

| الحاشية  | اختبار               | مران احوط                       |
|----------|----------------------|---------------------------------|
| مسئلة ١٤ | لا يخلو عن قوة       | محل نامثل                       |
| مسئلة ١٥ | رجع اليها ما لم يدخل | محل اشكال بل عدمه لا يخلو عن قو |

## فصل في سائر اقسام السجود

| مسئلة ١٦ | او في للسجود           | نفذم حكمه                                |
|----------|------------------------|--|
| مسئلة ١٧ | بل مفارنا له           | لا يكفي المفارنة بل لا بد من نفذتها عليه |
| مسئلة ١٨ | الاحوط السجود في الجمع | لا يترك                                  |

## فصل في الشهادتين

| مسئلة ١٩ | و يجزى على الاقوى | الاحوط الاقتصار على الكيفية الاولى |
|----------|-------------------|------------------------------------|
| مسئلة ٢٠ | وان كان الاولى    | والاحوط                            |
| الناسخ   | حين الضم          | اي حين النهوض اليه كما مر          |

## فصل في التسليم

| لا يجب تدارك | الاقوى هو بطلان اذا اني بما يبطئها عدا وسهوا قبل فوت الموالاة واما اذا استمر السهو الى ان فات الموالاته وسقطت |
|--------------|---|
|              | عن قابلية اللحوق فالاقوى هو الصحة وان اني بالثانية بعد  |

و في منجيات السجود

و في سائر اقسام السجود

و في الشهادتين

و في التسليم



# كُنَّا الصَّلَاةَ

٥١

| المسألة                             | المتن                            | الحاشية  |
|-------------------------------------|----------------------------------|--|
| =                                   | كانت الثانية مستحبة              | الاحوط عند الاقتصار على الاولى بل ياتى بعدها بالثانية ايضا نعم لا بأس بالاقتصار على الثانية وحدها  |
| =                                   | وان كانت الاحوط ذكره             | لا يترك  |
| مسئلة ٢                             | فالاحوط                          | لا يترك  |
| فصل في الترتيب                      |                                  |  |
| نعم يجزى عليه سجدتان لكل على الاحوط |                                  |  |
| فصل في الفنون                       |                                  |  |
|                                     | بل لا بعد استحباب حسن            | هذا هو الاقوى بل لم يثبت ما ذكره من استحبابه فثبت فيها   |
|                                     | لا يشترط فيه رفع اليدين          | لا ينبغي تركه  |
| مسئلة ٣                             | يجوز                             | لكنه مخالف للحزم   |
| مسئلة ٤                             | كما يجوز                         | الاحوط تركه  |
| مسئلة ٥                             | لكن الاحوط                       | لا يترك  |
| فصل في مبطلات الصلوة                |                                  |  |
| الثاني                              | نعم يوسى السلام ثم احدث          | مقدم التفصيل فيه في السلام   |
| الرابع                              | بالوجه الى الخلف مع فرض مكانه    | الاقوى بطلان الصلوة بتعد الالتفات بالوجه الى حيث يرى ما خلفه وهذا هو المراد المشهور بالالتفات الى ما وراء الخلف الذي اقوا باطلاله عمدا لاسهوا لاجل الوجه بخلاف حتى يحتاج الى فرض مكانه والظاهر انه هو المراد بالافتات في النصوص ايضا |
| =                                   | فالاقوى كراهته مع عدم كونه فاحشا | المكروه هو الالتفات بالوجه لرؤية ما في الميادين او البساتين وهو المراد بغير الفاحش لانه لا يبرح جدارا وما نحو ذلك الوجه نحو الميادين   |

في الترتيب  
في الفنون  
في مبطلات الصلوة



| الخاصة   | المتن                       | الرجوع   |
|--|-----------------------------|----------|
| نحو اليمين البتة فهو مبطل على الاقوى كما ذكرناه وهو فاحش مطلقاً  |                             |          |
| واما فيما ذكرناه فالشهور على عدم الابطال اذا صدق سهواً لكنه لا يخلو من اشكال   | سهواً فيما كان عمداً مبطلاً | =        |
| بل الاقوى  | والاحوط                     | مسئلة ٢  |
| لا يخلو من اشكال وكذا في حروف المعاني  | لا يبطل بمدة                | مسئلة ٣  |
| لا يترك  | والا فاحوط                  | مسئلة ٧  |
| محلل ثاملاً  | بل هو مبطل للصلوة           | مسئلة ٩  |
| لا يترك  | الاحوط                      | مسئلة ١٠ |
| محلل اشكال اذا لا يصح عليه نه مما كلم وناج الله تعالى به وقول برحمتك الله للعاطس لستم ببيت جواره وهو رد السلام مع ان المعارف فيه عند العرب ضد الدعاء به لا يثبت به غيره فالاحوط تركه | مع مخاطبة النهر             | مسئلة ١٣ |
| مر الاشكال فيه   | فلا بأس                     | مسئلة ١٥ |
| الاحوط فيه ضد الدعاء اي بقصد طلب سلامة له من الله تعالى لا طلب جودها مطلقاً  | يجوز رد سلام النجبة         | مسئلة ١٦ |
| الظاهر ان ضد الفرائض هنا في كونه جواباً ورد للسلام   | لوضد الفرائض في الجواب      | مسئلة ١٧ |
| الاقوى هو وجوب الجواب بتقديم السلام على الطرفين ومرت ان الاحوط ضد الدعاء مطلقاً  | فالاحوط في الجواب           | مسئلة ١٨ |
| هذا اذا كان اللحن غير مخرج له عن كونه سلاماً والا فالاقوى عدم الوجوب الاحتياط فقد ظهر مما تقدم انه غير ممكن فيه وفي غيره من موارد الشك في وجوب الرد                                  | وجب الجواب صحيحاً           | مسئلة ١٩ |



| مربع    | المنز                          | الخامس   |
|---------|--------------------------------|--|
| سؤال ٢١ | ففي كتابه أشكال                | اثواه الكفاية ومران الاحتياط لا يحصل بما ذكر   |
| سؤال ٢٢ | وجب الجواب                     | ان علم ان المسلم قد الطرف قصد معناه والا فالجواب بل الجواز في الصلوة مشكل بل لا يبعد العدم |
| سؤال ٢٣ | يكفي في الجواب مرة             | ان كان المسلم قصد بالثكرار ناكدا لاول والا فثبته المرة غير ظاهرة الوجه                     |
| سؤال ٢٤ | نعم لا بأس به بقصد             | لا بأس هنا بقصد القرآن لكن قصد الدعاء مشكل لما مر  |
| سؤال ٢٥ | وجب ان كان                     | لا يخلو من اشكال ولا احتياط في ما ذكر كما مر   |
| سؤال ٢٦ | ومشي سريعا                     | وجوب الرد حينئذ غير معلوم  |
| سؤال ٢٧ | وان كان هو الا حوط             | لا يترك في غير الصلوة واما فيها فالأقرب لزك ومران قصد الدعاء ليس باحوط                     |
| سؤال ٢٨ | بقصد القرآن والدعاء            | بل بقصد الدعاء كما مر  |
| سؤال ٢٩ | ولكن الظاهر عدم سقوط           | في غير الصلوة  |
| سؤال ٣٠ | والظاهر عدم كفاية              | بل الظاهر كفاية كما مر   |
| سؤال ٣١ | او بقوله سلام                  | حصول الاحتياط به مشكل وان ورد في بعض الاخبار   |
| سؤال ٣٢ | منحى في منحى                   | ليس من المنحى في المنحى بل الاستحباب في حقه ما أكد منه في حق غيرهم                         |
| سؤال ٣٣ | او برجم الله وان كان في الصلوة | نقد انه محل اشكال  |
| سؤال ٣٤ | ولا بالمهفهة سهوا              | لا يخلو من اشكال   |
| سؤال ٣٥ | حكمه حكم المهفهة               | على الا حوط  |
| سؤال ٣٦ | اذا كان سهوا                   | محل تأمل   |
| سؤال ٣٧ | وكذا بابيلاع فليد              | لا يخلو من اشكال اذا الغد وضعت القدم لا يبدل في الصلوة                                     |
| سؤال ٣٨ | فصل في                         | مكروهات الصلوة   |

في مكروهات الصلوة



# كِتَابُ الصَّلَاةِ

٥٤

## الْحَاسِبُ

الْمَنْ

لَمْ

الثَّالِثُ

وَأَنْ كَانَ الْأَحْوُطُ

لَا يَبْرُكُ كَمَا مَرَّ

الْعَاشِرُ

الْإِبْنُ

أِذَا مَحَدَّثَ مِنْهُ حَرْفًا وَالْأَخْلَ اشْكَالًا وَكَذَا النَّائِيَّةُ وَالْمَنْفَعُ

## فصل في صلوة الإِبَاتِ

وَأَمَّا

وَالْأَحْوُطُ عَدَمُ النَّاجِزِ

هَذَا الْإِحْتِيَاظُ لَا يَبْرُكُ

كَيْفِيَّتُهَا

لَوْ رَكَعَ الرُّكُوعَ الْخَامِسَ مِنْ بَعْضِ

الْأَحْوُطُ أَمَّا السُّورَةُ فَبِنِثْلِ الرُّكُوعِ الْخَامِسِ

مَسْئَلَةٌ

وَيَجُوزُ الْأَجْزَاءُ بَقِيَّةُ

لَمْ يَثْبُتْ اسْتِحْبَابُهُ بِنِثْلِ الرُّكُوعِ الْخَامِسِ

مَسْئَلَةٌ

وَكُلُّ رَفْعٍ مِنْهُ

إِلَّا الرِّفْعَ مِنَ الرُّكُوعِ الْخَامِسِ وَالْعَاشِرِ

مَسْئَلَةٌ

إِذَا ضَاقَ وَفَتْ فُضِّلَتْهَا

الْأَفْوَى هُوَ عَدَمُ جَوَازِ قَطْعِهَا لِذَلِكَ

مَسْئَلَةٌ

وَالْأَحْوُطُ فُضِّلَتْهَا

لَكِنْ الْأَفْوَى عَدَمُ الْوَجُوبِ بِغَيْرِ الْأَحْوُطِ الْإِبْنَانِ بِغَيْرِ الْمَوْقِفِ

مِنْهَا بَعْدَ الظُّهْرِ

مَسْئَلَةٌ

وَأَنْ كَانَ أَحْوُطُ

لَا يَبْرُكُ

مَسْئَلَةٌ

لَكِنْ الْأَحْوُطُ

لَا يَبْرُكُ

## فصل في صلوة الْقَضَاءِ

مَسْئَلَةٌ

وَأَنْ كَانَ الْأَحْوُطُ

لَا يَبْرُكُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ

مَسْئَلَةٌ

يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ

عَلَى الْأَحْوُطِ

مَسْئَلَةٌ

لَا يَبْعُدُ الْجَنَابُ

الْجَنَابُ يَعْنِي دُمُورَاتِ وَفَتْ الْفَوْتُ أَوْ جِهَ لَكِنْ لَا يَبْرُكُ

الْإِحْتِيَاظُ بِالْجَمْعِ

مَسْئَلَةٌ

بَعْدَ أَنْ يَحْتَمَلَ

بَلْ هُوَ أَحْوُطُ

مَسْئَلَةٌ

فَيَكْفِي الْإِبْنَانُ صَلَاتَهُ

كَهَاتِهِ ذَلِكَ فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ أَوِ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ مَحَلُّ

اشْكَالٍ لَغَمٍّ هُوَ كَانَتْ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

مَسْئَلَةٌ

مَا اسْتَغْلَتْ ذَمَّتْ

أَيُّ بَعْدَ مَا لَمْ تَكُنْ مَشْغُولَةً بِشَيْءٍ مِنْهُمَا

بِهِ أَوَّلًا

فصل في صلوة الإِبَاتِ

فصل في صلوة الْقَضَاءِ



# كتاب الصلاة

٥٥

الحاشية

المن

مرتب

والعصر

دكتان مرد و نان بین  
الصبح والظهر

مسئلة ٢٣

لا يترك في هذه الصوة

نحو صا مع سبق

مسئلة ٢٤

لا يترك مع الامكان وكذا العدول

وان كان الاحوط

مسئلة ٢٥

هذا الاستثناء مستوعب

او خاف مفاجاة

مسئلة ٢٦

فقدت ان حرمها لا تخلو من قوت

بل حرمه منا ولها لهم

مسئلة ٢٧

محل اشكال

فالاقوى عدم وجوب منع

مسئلة ٢٨

## فصل في صلاة الابطحار

نظر اداء دين الغير

مسئلة ٢٩

البتع باداء دين الغير الى غريمه لا يعتبر كون الاداء صادرا عن المدين بل هو اعطاء المبتع بنفسه ما في ذمته المدينون اليه واما هنا فلا بد من صدق انه صلى عنه وصام عنه وهو موقوف على نتر بل ينسب منزله او نتر بل فعله منزله فعله

لكن الجحيفون

مسئلة ٣٠

بل الجحيفون هو ان ضد الغريب يعتبر فيه بما ان فعل المنز عنه بحسب الاعيان الذي يحج الشرع والقرية المتوبة فيه هي فريضة اما النيابة التي هي فعل النائب فهي توصلية لا يعتبر فيها الغريب فان ضده استحق بها الثواب الا فلا واما ما ذكره من الوجهين فلا سند فيهما الاشكال

من الاصل لا يخلو عن حصة

مسئلة ٣١

بل الاقوى هو الخروج من الثلث خصوصا اذا كان له ولي بحسب عليه فضاها عنه

وان لم يوص به

مسئلة ٣٢

هذا مبني على الخروج من الاصل والاقوى خفضه الى المائتة والربع كما مر

من الاصل ايضا

مسئلة ٣٣

ان كان الاحباء في المائتة والربع كما مر

لا يبعد

مسئلة ٣٤

الاحوط التارك مطلقا

باب في صلاة الابطحار



# كتاب الصلوة

٥٦

| المسئلة           | المسئلة                   | الحاشية   |
|-------------------|---------------------------|---|
| مسئلة ١٧          | ولا يلقى الا ببيان        | الا فوى كفاية الامع شرط الزايد في عمدة الاجزاء والاحوط رعاية الاحوط منهما   |
| مسئلة ١٨          | واما لو انعكس فالاحوط     | بل الا فوى اما احاط الصحة فضعف جدا وضاع المناجر غير   |
| مسئلة ١٩          | اما اذا علم               | بل بشكل مع العلم ايضا   |
| مسئلة ٢٠          | اذا انقضت وقته            | شكل الا كفاء اذا كان الشك في ان الله انى بالعمل ام لا بل الظاهر عند الاكفاء نعم ان كان الشك في صحته بعد العلم بالبيان كان الحكم بالصحة بخلافها وان كانت المدعى منقضية |
| مسئلة ٢١          | فراجع الموجر              | هو من سبب الفلم والمراد رجوع المسناجر   |
| مسئلة ٢٢          | ملك الاجرة                | ان لم يشرط عليه المباشر   |
| مسئلة ٢٣          | اشكال                     | افواه وجوب صلوة الوقت   |
| فصل في قضاء الوقت |                           |   |
| مسئلة ٢٤          | ما فاته من الصلوة يعذر    | الا فوى هو الغمهم لموجبات القوان في الصلوة والصوم نعم لا يعذر عوى انصراف الدليل عن نكث الترك عالماعا مداعلى وجه العصيان والطغيان                                      |
| مسئلة ٢٥          | من مرض او سفر او حبس      | النسبيل بها هنا غير مناسب للمريض والمسافر لا يعذران في ترك الصلوة والحاضر لا يجب عليها قضاء ما واما هي اعذار عنها مسطرة للقضاء في باب اصول الصلوة                     |
| مسئلة ٢٦          | ولم يتمكن من قضاائه       | المعبر في وجوب القضاء عن المعدور وهو تمكن من القضاء لا عدم التمكن منه   |
| مسئلة ٢٧          | من سفر وكهوه وان لم يتمكن | التمكن من القضاء معبر في غير السفر نعم الاحوط ان الغيم في المسافر   |
| مسئلة ٢٨          | خصوصا                     | لا يترك في هذه الصورة   |

في وقتها





| الرجوع  | المسئ                  | الحاشية  |
|---------|------------------------|--|
| سؤال ٣  | لا يجب على غيره        | لا يعبد الوجوب إذا كان موثلاً لا كبر قبل مضي ما<br>يمكن فيه من القضاء  |
| سؤال ٥  | فإنه يراعى تكليف الميت | بل تكليف نفسه كما مر والاحوط رعاية الاحوط منهما و<br>كذا إذا اختلفا في أصل الوجوب لا يعبد فيه عدم وجوبه<br>على كلا التقديرين |
| سؤال ٦  | أولاً لعدم الإيجاب     | هذا يندرج على مختاره   |
| سؤال ٢٠ | وجب على الولي قضاءها   | لكن لا ينوي القضاء إن أتى بها عنه قبل مضي الوقت  |
| سؤال ٢١ | وجب لأبنته             | هذا مبني على المغلوق بأصل الزكوة وقد مر أن الأقوى عدمه<br>نعم يجب ما وصى به وكان من الثلث أو أمضا الورثة                     |
| سؤال ٢٣ | أولى بالحوط            | لا ينبغي ترك هذا الاحتياط  |
| سؤال ٢٤ | اشكال                  | لا يعبد الوجوب على الأكبر بعده من أول الامر كما مر   |
| سؤال ٢٥ | فانظروا                | بل المعلوم   |

## فصل في الجماعة

|         |                            |  |
|---------|----------------------------|--|
| سؤال ١  | وكذا إذا ضاق الوقت عن تعلم | على الاحوط   |
| سؤال ٢  | لو خالف صحته الصلوة        | الأذا كانت علة لغدر الوفاء بالند و فيما بعد  |
| سؤال ٣  | كما يجوز العكس             | كلها محل اشكال بل الاحوط ترك الجماعة في صلوة الطلوع  |
| سؤال ٥  | بل الاحوط                  | لا يترك  |
| سؤال ٩  | في غير الجمعة والعيد       | بل بينهما أيضاً نعم يعتبر فيهما العلم بصيرة و ردة صلواته<br>جماعة بنية المأمومين الإبتداء به ولعل هذا هو<br>المناط في ترتيب ثوابها أيضاً لانية الامامة التي ليست<br>هي مما حصل له بعضه أتاها |
| سؤال ١٠ | وضع فزادى إن أتى           | صحفها فزادى في غايه الاشكال و كذا في كل مورد<br>نوى الإبتداء و لم يحصل له لفظ شرط من شروطه   |

لا يجوز العكس



| المسئلة  | المسئلة                   | الحاشية  |
|----------|---------------------------|--|
| مسئلة ١١ | فلا قوى عدم الالتفات      | يعبر في عدم الالتفات كونه مشغولاً بشئ مما هو عليه المأموم  |
| مسئلة ١٢ | والأصحت                   | نقد أنها محل اشكال وكذا ما بعد   |
| مسئلة ١٣ | إذا كانت مخالفة           | بل مطلقاً على الاحوط بل لا يحتل من فوق   |
| مسئلة ١٤ | تقديم امام آخر            | من انفسهم ان لم يشب امام واحد منهم   |
| مسئلة ١٥ | من الابتسام الى الانفراد  | هذه المسئلة عند في غاية الاشكال فالاحوط الافضا على موارد الضرورة   |
| مسئلة ١٦ | شم العدول                 | نقد الاشكال فيه وكذا ما بعد  |
| مسئلة ١٧ | وان كان الاحوط            | لا يترك في موارد تحقق الانفراد   |
| مسئلة ١٨ | الحجاء او مطلب آخر        | هذا في غاية الاشكال  |
| مسئلة ١٩ | عددا الى الانفراد وصحت    | لو صح صلوة لم يخرج الى قصد الانفراد لكن تقدم ان صحتها محل اشكال  |
| مسئلة ٢٠ | واما في الركعات الاخر فلا | هذا اذا كان ادرك معه القيام قبل الركوع فانفق نأخوة عنه في الركوع واما اذا لم يدركها معاً كما اذا منعه الزحام بعد سجود الركعة السابقة عن القيام الى التلاوة فلم يدرك الامام الا بعد دفع الرأس من الركوع فكونه مدك كالنكاح الكفر محل اشكال |
| مسئلة ٢١ | الانفراد او الانشطار      | والاحوط الانشطار ان امكن   |
| مسئلة ٢٢ | فضل الجماعة قوى وكبر      | الاحوط ان ينوي المتابعة للامام فيما يفي من افعال صلواته ويكبر لذلك رجاء لدرك ثواب الجماعة واما اذا نوى الصلوة وكبر للافتتاح فلا يترك الاحتياط بالامتنان ثم الاعادة   |
| مسئلة ٢٣ | لعم لا يضر العبد الذي     | الظاهر ان هذا الحكم استثناء من كراهة الوقوف منفرداً عن الصف فقط فلا بد من تحقق جميع شرط الجماعة فيه حتى عدم البعد  |





شرح ابن حجر

في أحكام الجماعة

| الكتاب                             | المبحث               | الحاشية  |
|------------------------------------|----------------------|--|
| فضل شرط في الجماعة مضافا إلى ما مر |                      |  |
| الثاني                             | دون الشبر            | التقدير بالشبر لا دليل عليه بعد اختلاف النسخ في الحديث نعم لا بأس بالعلو البسر الذي لا يقدر به بشرط أن لا يكون بحيث لا يصدف معه الاجتماع |
| الثالث                             | ولو بكثير            | لا يترك هذا الاحتياط   |
| الرابع                             | وان كان الاحوط       | لا يترك  |
| مسئلة                              | وان كان الاحوط       | لا يترك  |
| مسئلة                              | بل وكذا من على جانبه | محل اشكال فلا يترك الاحتياط فيه وفيما بعد نعم لا بأس بصلوة الصفوف المشاذرة عن يكون بجبال الباب اذا لم يكن حائل بينهم وبينه               |
| مسئلة                              | وبصير منفردا         | ان نوى الانفراد بمجرد تحذره والا فصح صلواته وانفراد فصرامع كونه ناويا للفندق محل اشكال بل البطلان لا يخلو من وجه وكذا في المسئلة التالية |
| مسئلة                              | وكذا لو شك قبل       | احراز عدمه حينئذ بالاستصحاب محل تامل   |
| مسئلة                              | وصامنفردا وان        | حكمه حكم تحذد الحائل وقد تقدم  |
| مسئلة                              | منهتة للجماعة        | نهتة وثريا من العمل واقتضى على هيئة المصلحة  |
| مسئلة                              | الا ان يكون          | بل مطلقا على الاحوط  |
| مسئلة                              | صار منفردا           | حكمه حكم تحذد الحائل وقد مر  |
| مسئلة                              | يجوز                 | محل تامل   |
| فضل في احكام الجماعة               |                      |  |
| مسئلة                              | الاحوط ترك           | لا يترك هذا الاحتياط   |
| مسئلة                              | وان كان الاحوط       | لا يترك  |
|                                    | وكذا لا تجب          | بل يجب على الاقوى الامع العدة  |



| سؤال    | المسألة                      | الحاشية  |
|---------|------------------------------|--|
| سؤال ١  | وان كان الاحوط               | لا يترك فيهما  |
| سؤال ٢  | حبث متابعة                   | بل يتوهم بانها متبعة ان يشين والامام بعد في الجدة<br>الارلى لا يترك الاحتياط في الصوريين                                       |
| سؤال ٣  | لا يجوز له المتابعة          | واكن محتاطا بالاعادة بعد الائتمام وكذا في صورة السهو   |
| =       | سواء وجبت المتابعة           | وجوبها محل تامل واشكال   |
| =       | بان ياتي بالذكر ثم يترك      | المتابعة بعد ما تركها متعمدا للامتنان بالذكر في غايته<br>الاشكال اللهم الا ان ياتي بواحدة صغيرة حتى لا<br>ينان في فوريتها عرفا |
| =       | البطلان مع ترك المتابعة      | ان تركها عمدا وكان يدك شيئا من فرائض الامام لو تابع  |
| سؤال ٤  | وان كان الاحوط               | لا يترك مع السماع والعلم   |
| =       | لم يطل                       | فيه اشكال  |
| سؤال ٥  | يجوز                         | اذا لم يخل بالمتابعة في افعال اخر  |
| سؤال ٦  | اتمامها والتمسك في<br>التجود | هذا عند اقرب الوجوه ولكن ينبغي معه الاحتياط<br>بالاعادة ايضا   |
| سؤال ٧  | من انه يهملها                | تقدم انه لا يترك   |
| سؤال ٨  | وان كان الاحوط               | لا يترك  |
| سؤال ٩  | اذا تم ذلك                   | لا يخلو من اشكال   |
| سؤال ١٠ | جاهلا                        | محل تامل في الجاهل   |
| =       | نعم لا بعد استحياب           | عدم الاستحياب لا يخلو من قوة   |
| سؤال ١١ | ويشهد                        | ويقتصر على ما هو الواجب منه  |
| سؤال ١٢ | ولكن قبل                     | هذا غير بعيد   |



| الخاصة   | المش                              | رابع     |
|--|-----------------------------------|----------|
| علمه بترك الامام ما هو واجب افعالا بترك العلم بطلان صلواته بعد فرض كونه معتقدا لعدم وجوب اجتهاد او تقليد نعم الاحوط عدم الافتداء مع الحاق في الاعتقاد                        | لان المأموم عالم بطلان            | مسئلة ٣١ |
| بل وان زاد لان ظاهر الادلة هو صحته جماعة لا فرادى فيظهر منها ان المعبر في الجماعة هو الامام الحافظ لاجتماعهم المحرزا وصا وصلوا بالامارات الاصول وان يبين بعد مخالفتها للواقع | لكن صلوة المأموم صحيحة اذا لم يزد | مسئلة ٣٢ |
| في هذا بشكل قصد الانفراد   | او تركه فبينه                     | مسئلة ٣٣ |
| بمعنى انه لا يجوز له البقاء على العمل بل يجب عليه الاستحلاف والخروج  | فالظاهر وجوبه                     | مسئلة ٣٤ |
| اولاى الاعلم مع فرض عدم التقصير في كلا الاستثنائين   | موافقة للواقع                     | مسئلة ٣٥ |

## فصل في شرائط امام الجماعة

|  |                   |          |
|--|-------------------|----------|
| لا يترك فيه وفيما بعد  | وان كان الاحوط    | مسئلة ٣٦ |
| على الاحوط   | نعم يجب           | مسئلة ٣٧ |
| لا يترك  | الاحوط            | مسئلة ٣٨ |
| او هناك جماعة صالحون لها واراد المأمون نقد بيم واحد منهم من دون تشايع بينهم ولا بين الائمة | هناك ائمة متعددون | مسئلة ٣٩ |
| هذا غير محتمل  | يحمل اختصاص       | =        |
| نقد الملاحين في بعضها  | بكر               | مسئلة ٤٠ |

## فصل في مستحبات الجماعة

|      |           |               |
|------|-----------|---------------|
| احدا | بل الاحوط | لا ينبغي تركه |
|------|-----------|---------------|

في شرائط امام الجماعة

في مستحبات الجماعة





في كتاب الصلوة

في كتاب الصلوة

| المسألة                          | المسألة                 | الخامس |
|----------------------------------|-------------------------|--------|
| هذا الاستثناء لا يناسب هذا الحكم | هذا في غير صلوة الجنازة | الخامس |
| بقدم أنه أحوط                    | بأن لا يكون             | السادس |

## وأما المكرهات

|  |                        |        |
|--|------------------------|--------|
| بل مطلقاً فينبغي في المأمورة بقية مواضع الاختصاص إلى التعميم   | إذا اخرج               | الثالث |
| مع رابعه الإمام وكذا في الفرض الثاني يشهد ويقيم معه  | أنه بالقبض             | مسألة  |
| على الأحوط كما يأتي  | ثم يجحد                | مسألة  |
| أما بشكل إجراء حكمها من طرف الإمام لا من طرف المأمور فيجوز للمأمور الرجوع إلى الإمام عند الشك وينبغي له زيادة الركن للمتابعة نعم بشكل رجوع الإمام إليه إذا عرض الشك له | بشكل إجراء حكم الجماعة | مسألة  |
| بل هو أحوط   | ليجحد                  | مسألة  |
| إن كانت الشبهة موضوعية   | وشك أنه موجب           | مسألة  |
| لا يترك كما مر   | الأحوط                 | مسألة  |
| محل ثامثل  | بل يجحد جواز           | مسألة  |

## فصل في الخلل الواقعة في الصلوة

|  |                         |       |
|--|-------------------------|-------|
| أو ما بينهما كما تقدم  | أو إلى اليمين أو اليسار | مسألة |
| بل لا تؤثر هو المطلقان إلا في الجهر في موضع الاحتفات وعكسه في الأمانام في موضع العطر | لكن لا تؤثر إجراء       | مسألة |
| تقدم أن الأحوط الأمانام في الأعادة   | في الإثناء مع سعة       | مسألة |
| تقدم التفصيل   | وكذا لو اخل             | مسألة |





# كُنَّا الصَّلَاةَ

٤٣

| الخاصة  | المسألة                        | الركعة   |
|---|--------------------------------|----------|
| لأبرك في مسألة المحاذات   | وان كان احوط                   | مسألة ٩  |
| نقدم مرارا ان البطلان فيه لا يخلو من قوة  | اذا كان هو الغاصب              | ١٠       |
| لأبرك كما مر  | وان كان هو الاحوط              | مسألة ١١ |
| على الاحوط  | سجدنا السهو                    | مسألة ١٢ |
| الامتناء مقصود على ناسي الموضع على الاقوى   | اولسني ان حكمه الفطر           | مسألة ١٣ |
| الاقوى هو البطلان بالدخول في السجدة الاولى  | وصحت صلواته                    | مسألة ١٤ |
| بل الاقوى هو وجوب نداء ركعتهما راعادة الشهد والسليم مع سجد في السهو للسليم  | فالاقوى ايضا لطال              | مسألة ١٥ |
| السلام الواجب ليس مفقودا محل السجدة بين الركعة الاجرة على الاقوى كما مر واما السجدة الواحدة والشهد منها اذا نذر بعد مثل المنان في قبضتهما اشكال احوط الاثنان بهما بقصد ما في الذمة وبما يثبت عليهما وسجدنا السهو لما في ذمته بسبب نقص السجدة او الشهد او زيادة السلام | واما بالثبوت بعد السلام الواجب | مسألة ١٦ |
| لا اشكال في قوت محل القيام بعد الركوع بالدخول في السجدة الاولى ومحل الجلوس بين السجدة بين بالدخول في الثانية  | واما لو نذر قبله فلا بعد وجوب  | =        |
| كون الطمانينة فيه وفي غيره واجبا حالها لا شرط فيها لا يخلو عن قوة نعم اذا نذر وهو جالس بعد الاولى والاحوط الاثنان به بقصد الفرية المطلقة  | الطمانينة في الشهد فالحال      | =        |



في المسئلة

| المسئلة | المسئلة | المسئلة |
|---------|---------|---------|
|---------|---------|---------|

فصل في الشك

|       |                        |   |
|-------|------------------------|---|
| مسئلة | فان الاحوط             | لا يترك   |
| =     | لكن الاحوط             | لا يترك فيما اذا كان شاكاً في الايمان بالعرض ايضاً  |
| مسئلة | فالا فوى               | حل ثامتل  |
| مسئلة | او مفند مانها          | الظاهر عدم كفاية الدخول في المفند مات   |
| =     | وفي الحاق الشهد        | الا فوى هو الا لحاق   |
| مسئلة | هو بدل عن القيام       | لا يكون الجلوس بدلاً عن القيام الا بالشروع في القعدة او السجدة  |
| مسئلة | فالا فوى عدم الالفان   | بل الا فوى هو الالفان والنداءك وليس منه الشك في واجبات الركوع والسجود بعد الرفع منهما لانها ليست بشرط في صحتهما |
| مسئلة | نعم يجب                | على الاحوط فيه وفي ما بعد   |
| مسئلة | او بعد الايمان بالثبات | لا يكفي ذلك بل لا بد معه من صدق الانصراف عن حال الصلوة عرفاً  |
| مسئلة | لم يلبثت               | لا يكفي ذلك كونه بهيئة المومنين بل لا بد من الاشتغال بما هو مشرب على تكبير الاحرام                              |
| مسئلة | اذا شك                 | ليرفع للفرع المذكور في هذه المسئلة معني محتمل جبال الذك   |

فصل في الشك في الركعات

|       |                  |   |
|-------|------------------|---|
| مسئلة | بين الاربع والست | الاحوط فيه اذا عرض بعد اكمال السجدة بين هو الايمان بعمل الشك بين الاربع والخمس ثم الاعادة |
| مسئلة | وان كان الاحوط   | لا يترك بل وكذا اذا كان عرضة بعد تحقق السجدة الاولى                                       |

في المسئلة





الحاشية

المن

مربع

|          |  |   |
|----------|--|---|
| الساس    | ويجلس ويرجع شكه الى ما بين الثلث والاربع | بل هو حال القيام شك بين الثلث والاربع بالنسبة الى الركعات الثامنة فلا بد من ثلث اصل او اربعاً فلاجل حكم الشرع بالبناء على الاكثر فيها والائتمام عليه كان كانه صلى اربعاً ووجب عليه هدم القيام لكونه زائداً عليها ولو كان هدمه موجبا لانقلاب شك الفعلى الى احز لم يكن له موجب ولا مصحح |
| مسئلة ٣  | والاربع والست                            | ان كان بعد اكمال السجدتين كما مر  |
| =        | وعمل الشك بين الثلث والاربع              | ثم عمل الشك بين الاربع والزيادة   |
| =        | او البناء على الاقل                      | لا يجوز البناء على الاقل بل المستحب لمن اراد الاحتياط عند الرد بين النقص والتمام والزيادة هو البناء على التمام وائتمام الصلوة وجبر النقص المحتمل بصلوة الاحتياط ثم سجدة السهو للزيادة المحتملة ثم الاعادة   |
| مسئلة ٤  | جواز الانبطل                             | بل لا فؤى عدم جوازه الامع الياس منضما   |
| مسئلة ٥  | وكذا العكس                               | في عكسه شطل الصلوة باول الشكين لانه بين الاثنين والاربع مثل الاكمال   |
| مسئلة ٩  | وان كان احوط                             | بل هو فؤى حداً  |
| مسئلة ١٢ | استأنف الصلوة                            | بعد الايثان بموجب الشكوك البصحة   |
| مسئلة ١٤ | والاحوط                                  | لا يترك   |
| مسئلة ١٥ | فالافؤى عدم وجوب شئ                      | بمعنى ان الضمان الذي عرض زوال حكم له بعد زواله وكذا ما لم يكن حال الصلوة وحده بعد التلام  |



# كتاب الصلوة

٤٤

| الربيع                                       | المن  | الحاشية  |
|--|---|--|
| عمل الشك الثاني ثم<br>اعادة                  | لا وجه للاختصاص بالاعادة اذا لم يكن الثاني من النكول<br>المبطله كما هو المفروض  |  |
| ثم انقلب الى الثالث<br>والاربع وعكس الصوابين | في انقلاب الثالث بين الثنتين الثالث والاربع<br>ما بين الثالث والاربع وعكس العمل بموجب الشك<br>بين الثالث والاربع لان الزائل من الاحتمال ان<br>الصورة الاولى والحادث بعد الصلوة في الثامنة<br>هو احتمال الثنتين دون الثالث والاربع |  |
| مسئلة ١                                      | يجري عليه حكم   | ان حصل الظن قبل الفراغ   |
| مسئلة ٢                                      | وجوه افواها الاول   | بل الاجبر  |
| مسئلة ٣                                      | لم يفت وان انى بالمنا   | الاخرى مع الايمان بالمنا هو صحة الصلوة المسألة<br>وسقوط الاحتياط   |
| مسئلة ٤                                      | وجهان   | افواهما البطلان  |
| مسئلة ٥                                      | فاظهار الصحة  | البطلان فيه وفي غيره من اشكال المبطله لا يوجب منقصة  |
| مسئلة ٦                                      | لا يجوز له العدول الى<br>النمام والبناء   | لا يبعد الصحة بالبناء على الثالث مطلقا من دون<br>حاجة الى العدول الى الامنام بالبناء فعلا او<br>سابقا لما مر من ان البناء غير مؤثرة في تعين الفرض<br>والامنام ابتداء ولا في الانشاء والاحوط الاعا<br>بعده ايضا |
| مسئلة ٧                                      | وان كان احوط  | لا يترك  |
|  | فانه يجب فضائلا   | على الاحوط   |
| فضل في كيفيت صلوة الخطا                      |   |  |

كتاب الصلوة  
في بيان حكمها  
وواجباتها  
وغير ذلك مما  
يتعلق بها



| زمن                             | المسئ                  | الحاشية   |
|---------------------------------|------------------------|---|
| مسئلة                           | على الاحوط             | لا يترك   |
| مسئلة                           | بل يجب عليه عاده لصلوة | بعد تيميم صل الصلوة ان كان السبب قبل الاثنان بالمائة  |
| مسئلة                           | والمسئلة محل اشكال     | والا قرب الفضيل بان النفس لم يمتد ان كان هو الذي جعلت هذه الصلوة جابرة له شرعا فلو اوجب انما هي وان خالفته في الكم والكيف كالركعتين من جلوس مع نيت النفس بركته بل وكذا اذا امكن تيميمها كذلك كالركعتين من قيام اذا نيت ثلث قبل بركه في الثانية منها واما في غير ما ذكر فلو اوجب قطعها وانما صل الصلوة ولا يترك الاحتياط بالاعادة فيها خصوصا الثانية |
| =                               | لا يبعد الكفاء به      | بل لا اشكال فيه اصلا  |
| مسئلة                           | بني على عدمه           | بل يراعى حاله الحاضر ويعمل على حكمه   |
| مسئلة                           | وجهان                  | اقرها ما الاول  |
| مسئلة                           | وجهان                  | اقرها العدم   |
| فصل في حكم قضاء الاجزاء المنسية |                        |   |
| مسئلة                           | من الركعة الاخيرة      | مقدم في السهو وكذا الشاهد   |
| مسئلة                           | فلا حوط                | لا يترك   |
| مسئلة                           | فلا حوط                | لا يترك   |
| مسئلة                           | وكذا الحال لو علم      | لكن لا يلزم هنا الاحتياط بالترك   |
| مسئلة                           | فلا حوط                | بل لا فؤى   |

هذا هو الحكم في الصلاة



الحاشية

المثنى

مرجع

|          |                  |  |
|----------|------------------|--|
| مسألة ١٣ | وان كان الاحوط   | لا يترك كما مر                             |
| مسألة ١٥ | فالظاهر عد وجوب  | بل الظاهر وجوبه                            |
| مسألة ١٩ | في فرضه          | ان كانت مرتبة على الاولى واما غيرها فبشكال |
| مسألة ٢٠ | وجب عليه الاعادة | على الاحوط                                 |

فصل في موجبات سجو السهو

|             |                         |  |
|-------------|-------------------------|--|
| مسألة الاول | اودعاء لو وجب           | صحة الصلوة معه محل اشكال ولو قيل يصحها معه لكان اجابته ليجوز السهو قوتاً |
| =           | فلا بعد سهواً           | محل تأمل   |
| الثاني      | نعم بوجبه من حيث        | على الاحوط   |
| الثالث      | او العكس                | على الاحوط بينهما  |
| =           | بل لكل                  | على الاحوط وان كان عد لا يخلو من وجبه                                    |
| مسألة ٧     | بسم الله وبالله التلاوة | اختيار هذا الذكر اوفق بالاحتياط  |
| =           | لكن الاحوط هناك         | لا يترك هناك ولا هنا   |
| =           | كما ان الاحوط مراعاة    | بل لا يخلو من قوة  |
| مسألة ١٣    | لم يثبت                 | لا يخلو من اشكال وكذا ما بعده  |

فصل في الشكوك التي لا اغتيا بها

|         |                  |                           |
|---------|------------------|---------------------------|
| الثاني  | لا في الافعال    | محل تردد                  |
| =       | يرجع الى الميقن  | عدم الرجوع لا يخلو من قوة |
| =       | والشك لا يرجع    | مرجوع اليه لا يخلو من قوة |
| مسألة ٨ | ورجع الثالث منهم | محل اشكال                 |

مرجع مرجع مرجع

مرجع مرجع مرجع





| الْحَاشِيَةُ  | الْمَنْ                             | زِيَادَةُ  |
|---|-------------------------------------|------------|
| لَا يَنْزِلُ  | وَأَنْ كَانَ لَاحِظًا               | مَسْأَلَةٌ |
| بَلِ الْمَنْفَعَةِ فِي الْأَحْطَا هُوَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ وَلَا يَنْبَغِي<br>رُكُوعُ مَهَابِلَ وَلَا فِي الرُّكْعَاتِ فِي غَيْرِ الْأَخْيَرِ مِنْ<br>الرَّابِعَةِ | وَلَهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ بِالظَّنِّ | مَسْأَلَةٌ |
| لَا يَنْبَغِي الْمَضَرُّ عَلَى الشَّكِّ قَبْلَ الشَّرْوَى   | يَجُوزُ لَهُ                        | مَسْأَلَةٌ |

خَمَامِيسَ كُلِّ مَنْفَرَقَةٍ

|   |  |              |
|---|--|--------------|
| صَحَّتْهَا الْأَخْلُوسُ مِنْ فَوْقِ أَنْ كَانَ عَرَضَ الشَّكِّ بَعْدَ<br>الدُّخُولِ فِي الرُّكُوعِ وَأَمَّا قَبْلَهُ فَاشْكَالٌ فَلَا يَنْزِلُ<br>الْأَحْيَانُ طَائِفَةً  | بَطَلَتْ صَلَاتُهُ                                     | السَّادَةُ   |
| هَذَا ضَعِيفٌ وَأَنْ وَرَثَ بِهِ رَوَايَةُ سَادَةٌ<br>بَلَدًا لَا تَحِلُّ لِنَدَارِكَ مَا عَلِمَ رُكُوعُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالنِّبَاءِ عَلَى الْأَكْثَرِ<br>كَأَنَّهُ الصُّورَةُ السَّابِقَةُ وَلَا يَجْرِي لِقَاعِدِ الْبُخَاوَزِ بَعْدَ مَعْنَى<br>الْعِلْمِ بِرُكُوعِهِ          | وَيُحْتَمَلُ الْعُدُولُ                                | الْعِشْرَةُ  |
| فِي الْمَسْأَلَةِ وَجُوهٌ أَفْرَقَهَا بِنَاءً عَلَى الْأَدْبَعِ وَالْإِبْنَانِ بِالرُّكُوعِ<br>وَالْأَوَّلَى الْأَحْيَانُ بِأَعَادَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ صَلَاحِ الْأَحْيَانِ طَائِفَةً<br>أَيْضًا   | بَعْدَ السَّلَامِ لِأَنَّ الشَّكَّ<br>بَعْدَ بُخَاوَزِ | الْحَادِيَةُ |
| الْأَفْوَى صَحَّتْ الصَّلَاةُ فِي الْفَرْضِ الْأَوَّلِ وَلِزَوْمِ الْأَحْيَانِ<br>الْمَذْكُورِ فِي الْفَرْضِ الثَّانِي وَلَا يَنْبَغِي رُكُوعُ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا   | فَيُحْتَمَلُ وَجُوبُ                                   | الثَّانِيَةُ |
| الْأَشْكَالُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمَّا هُوَ فِي هَذَا الْمَوْرِدِ<br>أَمَّا قَبْلَ الْفَنُوتِ فَلَا أَشْكَالَ فِي وَجُوبِ الْفَرَاغَةِ<br>فَقَطَ إِذَا الشَّكُّ عَرَضَ فِيهَا قَبْلَ الْبُخَاوَزِ بِخِلَافِ<br>الْجَدِّ بَيْنَ فَاتِهِ بَخَاوَزَ بِالْفَتَامِ عَنْ مَحَلِّهَا | وَحَبَبَ عَلَيْهِ الْأَعَادَةُ                         | الْخَامِسَةُ |
|   | إِذَا كَانَتْ ذَلِكَ بَعْدَ                            | السَّادَةُ   |

بَابُ مَنْفَرَقَةِ



# كُنَّا الصَّلَاةَ

٧٠

| الْحَاثِمِينَ  | الْمَنْ                             | مَرْبِحًا              |
|--|-------------------------------------|------------------------|
| بل هو القيام كما مر  | في الغبر الذي هو القنوت             |                        |
| هذا الاحتمال ضعيف فيلزم الاثنان هبما على الاقوى  | يحمل ان يقال                        | السابع عشر             |
| حال النهوض الى القيام كحال الجلوس على الاقوى كما مر  | حال النهوض الى القيام               | الثامن عشر             |
| هذا هو المستثنى ولكن لا تجب الاعادة على الاقوى   | ويحمل وجوب العود                    |                        |
| هذا هو المستعبر ولا تجب الاعادة كما في سابقها  | ويحمل وجوب العود                    | العاشر                 |
| ان كانت السببه عرضت بعد الفراغ او بعد النجا وزعن محل الجزاء الواجب   | ولا شيء عليه                        | الحادي عشر             |
| لا يترك  | ولكن الاحوط                         | الثاني عشر والثالث عشر |
| الحكم بنهاية الظهر ظاهر لا يستلزم الحكم بنقص العصر وان ما بين ثلثتها وليس الواجب عند الثلث في الثلث والاربع هو الالتزام بعدم النقص وانها اربع بل انما هي على ما بين كائنا ما كان مع جبر النقص المحمل فيها صلوته الاحتياط فلا ندفع بين القاعدة ولا بينهما وبين العلم الاجمالي والعمل بهما متعين | لا يمكن اعمال القاعدة معا لان الظهر | الرابع عشر والسادس عشر |
| بل الاحوط هو اعادة الصلوتين بعد صلوته الاحتياط   | نعم الاحوط الاثنان                  |                        |
| بل الوجه هو العمل بهما لان استلزام صحة الظهر لكون العصر اربعا يجب الواقع لا يوجب استلزامها له في الحكم الظاهري مع ان الموضوع لصلوة الاحتياط هو حال النقص لا النقص هو متحقق بالوجدان  | ولا وجه لاعمال قاعدة                | الثامن عشر والعشرون    |





# كتاب الصلاة

٧١

| المشرك                   | المشرك                     | الحاشية   |
|--------------------------|----------------------------|---|
| الثلاثون                 | وسجد لله                   | يمكن ان يقال بعدم الحاجة الى سجود الهولان زيادة الركعة غير محتملة في صلوة الظهر الواقعة منها  |
| الثانية والثلاثون        | له ان يتم الثانية          | ولكنه ليس بواجب لان صلواته الاولى محكومة بالضعف لقاعد الفداغ ولا اثر للعلم الاجمالي المذكور أصلاً   |
| الرابعة والثلاثون        | اجراء فاعين الشك بعد       | ان كان عرض العلم بالتبديل الجاوز عن محل الشك بحيث لو كان العارض شكاً لكان التدارك واجباً فاجراً فاعين الجاوز حينئذ في غايه الاشكال بل لا يبعد العدم |
| والثلاثون السادسة        | ويجمل جريان                | هذه الاحتمال ضعيف   |
| الثلاثون الثامنة         | والاوجه الاول              | بل الثاني في غايه الضعف   |
| الاربعون                 | والاوجه الاول              | محل اشكال والاشيان بعمل الشك بين الاربع والخمس ثم انما  |
| اربعون الحادية والاربعون | وجهان                      | اوهما الاول   |
| الاربعون الثانية         | ويجمل الفنون               | هذه في غايه الضعف   |
| والاربعون الثالثة        | بل للعلم الاجمالي          | لا تأثير لهذا العلم في احراز بطلان الصلوة اذ نفى الركعة المحبوبة بصلوة الاحباط عند الشك غير مبطل وانما وركت الركن مستكوك بالوجدان ومحكوم بالعدم     |
| والاربعون السادسة        | وجهان والاحوط              | بل لا فوى   |
| الحادية والخمسون         | وجب عليه                   | ان مبطل بوجوب سجدتي الهول كل زيادة ونقصه والا فلا يجب شيء   |
| الخمسون الثالثة          | وكذا ان علم انه لم يصل الا | في هذا العرض يجب الاشيان بالخمس   |



# كُنَّا الصَّلَاةَ

٧٢

| المسألة                                | المتن                    | الحاشية  |
|--|--------------------------|--|
| الناسعة والخمسون                       | فالظاهر البناء           | حل اشكال بل لا يبعد وجوب الاثنان فالأحوط الاثنان به والائتمام ثم الاعادة   |
| الحادية والستون                        | فالأحوط سجدة السهو       | بل هو الأقوى ان صحت الصلوة معه لكنها محل تأمل  |
| =                                      | في سبق اللسان            | لا يبعد الوجوب ان كان ما سبق اليه من كلام الأدميين   |
| الثانية والستون                        | بل مرة اخرى لاحتمال      | هذا أقوى على القول بوجوبها لكل زيادة ونقصان  |
| الثالثة والستون                        | وجب عليه اخرى ما لم يدخل | الأقوى عدم وجوب لندارك قبل الركوع ولا الفضا بعد الصلوة اذا دخل في الركوع نعم على القول بوجوب سجدة السهو لكل زيادة ونقصان يجب ذلك لكن يجب سجدة السهو مرات عديدة |
| الرابعة والستون                        | على الأحوط               | بل الأقوى  |
| فضل في صلوة العبد                      |                          |  |
| مسألة ١                                | بني على الاصل            | ان كان لم يبتأ وزعته   |
| مسألة ٢                                | كما يحتمل ان يجوز        | بل هو الأقوى   |
| مسألة ٣                                | فالأحوط                  | لا يترك  |
| فضل جميع الصلوات المنذرة بجزائها جالسا |                          |  |
| مسألة ٤                                | بجوزله الجلوس            | وان كان الأحوط لا يترك كما مر  |
| =                                      | انفعا دندره              | محل تأمل   |
| فضل في صلوة المستلزم                   |                          |  |
| الاول المشا                            | اربعة اواز بدبل مطلقا    | واما شروط القصر فأمور  |
|  |                          | يعتبر في المشا الملققة عدم كون الذهاب قدام اربعة فرائض على الأقوى نعم لا يعتبر ذلك في الاياب بعد كون المجموع ثمانية  |

في صلوة العبد

في صلوة المستلزم





# بِكَتَابِ الصَّلَاةِ

١٣٣

| الخاصة   | المثنى                   | الرباعي      |
|--|--------------------------|--------------|
| لا يترك  | اوليته احوط              | =            |
| بل الاحوط  | الا فوى                  | مسئلة        |
| تقدم عدم التليف في الاقل                               | اربعة او اقل             | مسئلة ١٣     |
| تقدم انه الا فوى                                       | وعلى القول الآخر يعتبر   | مسئلة ١٤     |
| حل اشكال بل منع الا اذا فرض في الكبر بحيث بعد          | واخر المحلة في           | مسئلة ١٥     |
| الخارج من محلة منه الى اخرى ساقر في العرف وهو بعد      |                          |              |
| ولم يكن بنفسه اقل من اربعة                             | مع ضم العوم مائة         | الشرط الثاني |
| تقدم اعتبار ذلك  | وان لم يكن اربعة         | =            |
| على الاحوط   | ويجب الاستنجاار          | مسئلة ١٦     |
| بل الظاهر هو الا تمام الا اذا كان الشك ناسبا من        | فالظاهر الفصر            | مسئلة ١٨     |
| احتمال حدث مانع بمنعه من التبعية غير معتد به عند العقل |                          |              |
| بل الظاهر وجوب الا تمام الا اذا كان الباء في مائة      | وجوب الفصر عليه و        | مسئلة ٢٠     |
| الا حوط به الجمع كما تقدم                              | ان لم يكن                |              |
| هذا الوجه هو الا فوى                                   | وان لم يرجع لبومه        | الثالث       |
| بمعنى انه يجمل عروض ما بمنعه من العمل بعزمه بحيث       | ان لم يكن مائة في وجه    | مسئلة ٢٣     |
| يضطر الى احدهما والا فالانما هو المنع                  | عروض مفضن لذلك           | الرابع       |
| تقدم بيان ما يعتبر في التليف                           | الفصر في كل تليف         | مسئلة ٢٥     |
| تقدم عدم الاشكال مع عدم التحلل                         | اشكال                    | مسئلة ٢٦     |
| لا يترك خصوصاً في الثاني وخصوصاً مع الانحصار           | وان كان الاحوط           | مسئلة ٢١     |
| ولا حرم ما يجبه اخرى                                   | لم بعد اعانة على الظلم   | مسئلة ٢٢     |
| لا يترك في الصلوة واما في الصوفية فلا اشكال            | وان كان الاحوط فيه الجمع | مسئلة ٢٣     |
| تقدم اغنياء فيه  | وان لم يكن الذبا اربعة   | مسئلة ٢٤     |
| بل الا فوى هو الا تمام                                 | وان كان الا فوى لفضر     | =            |



# كُنَّا الصَّلَاةَ

ع ٧

| مَرْفُوعٌ  | الْمَثْنِ                            | الْحَاشِيَةُ  |
|------------|--------------------------------------|---|
| سُئِلَ     | لَا يَجِبُ جُوبُ الْإِثْمَامِ        | وَجُوبُ الْفَضْرِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالْإِثْمَامِ فِي الثَّانِيَةِ لَا يَخْلُو مِنْ قُوَّةٍ   |
| سُئِلَ     | أَشْكَالٌ                            | وَجُوبُ الْفَضْرِ عِنْدَ انْقِطَاعِ الْحَلْبَةِ أَوْ انْقِضَاءِ أَصْلِهَا مَعَ كَوْنِهِ مُحَرَّمًا فِي الْوَاقِعِ لَا أَشْكَالَ فِيهِ أَصْلًا نَعْمَ عَلَيْهِ مَحَلُّ أَشْكَالٍ لَكِنْ الْأَفْوَى فِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْمَذَارِعَ عَلَى الْأَفْوَى مَعَ وجودِهِ وَعَلَى الْأَصُولِ عِنْدَ عِلْمِهِ           |
| سُئِلَ     | إِذَا نَذَرَ أَنْ يَتِمَّ الصَّلَاةُ | الْإِغْفَادُ غَيْرُ مَعْلُومٍ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى نَذَرِ رُكْعٍ لِسَفَرٍ وَبِكَوْنِ رَاحِمًا فِي حَقِّهِ وَعَلَيْهِ يَكُونُ السَّفَرُ مَعْصِيَةً بِنَفْسِهِ  |
| سُئِلَ     | وَمَا دَامَ عَلَيْهَا يَفْضَرُ       | هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَطَعَ شَيْئًا مِنْ مَسَافَةِ سَفَرِهِ الْأَوَّلِ فِي خِلَةِ الْحَاجَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَحْرَمِ وَأَوْ قَطَعَ وَكَانَ مَا بَعْدَ مَسَافَةِ الْأَوَّلِ أَنْ يَنْتَهِيَ أَنْ يَبْلُغَهَا الْمَقْدَارَ الْمُبَاحَ جَمْعُ أَنْ يَبْلُغَهَا مَجْمُوعُ مَا قَبْلَ الْعَصَا وَمَا بَعْدَ |
|            | الْمَسَافَةِ أَوْ أَقْلَ             | بَلْ يَحْتَسِبُ كَوْنُهُ مَسَافَةً  |
| سُئِلَ     | يُمْكِنُ الْفَوَلُ                   | بَلْ هُوَ الْأَفْوَى بِلَا أَشْكَالَ  |
| سُئِلَ     | خُصُوصًا إِذَا لَمْ يَكُنْ           | لَا خُصُوصِيَّةَ لِهَذَا فِي الْأَحْثَابِ بِالْجَمْعِ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ وَالْأَفْوَى هُوَ الْإِثْمَامُ فِي ذَلِكَ الْمَقْدَارِ مَعَ إِشْرَاكِ الثَّانِيَةِ فِي الْفَضْرِ فِي الْبَاءِ أَنْ يَبْلُغَ بِنَفْسِهِ مَسَافَةَ الْجَمْعِ فِيهِ أَنْ يَبْلُغَهَا بِنَفْسِهِ مَا قَبْلَ الْحَرَمِ إِلَيْهِ          |
| سُئِلَ     | وَجِهَانٌ                            | أَوْ جِهَتُهُمَا الصَّحْرَاءُ وَوَجُوبُ الْإِثْمَامِ  |
| السَّابِقُ | وَلَوْ كَانَ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ      | وَجُوبُ الْفَضْرِ فِي السَّفَرِ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا لَا يَخْلُو مِنْ قُوَّةٍ   |
| سُئِلَ     | يُمْكِنُ أَنْ يُفْعَلَ               | لَكِنَّهُ مَحَلُّ أَشْكَالٍ إِلَّا أَنْ يَصِيرَ السَّفَرُ إِلَى الْمَشَاقِعِ أَعْلَاهُ  |
| سُئِلَ     | مَعَ إِقَامَةِ النِّجْمَةِ الْجَمْعُ | فِي خُصُوصِ صَلَاةِ النَّهَارِ مَقْصُودٌ وَبِتِمِّ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ بِلَا أَشْكَالَ  |
|            | بَلْ وَكَذَا فِي غَيْرِ بَلَدٍ       | اعْتَبَرْنَا النَّبِيَّةَ إِذَا كَانَتْ فِي غَيْرِ بَلَدٍ لَا يَخْلُو مِنْ حُجَّاتٍ وَلَكِنْ لَا يَنْزِلُ إِلَّا بِزَكَاةٍ مَعَ الْأَمْكَانِ  |





| الخاصة   | المسئلة  | المرجع                |
|--|----------|-----------------------|
| ان كان غارما على اتخاذ ولم يجعل السفر عملا               | مسئلة ٥٥ | لم يتخذ وضعا غير بفصر |
| لا يشرك  | النامن   | بل الاحوط مراعاة      |
| بل لا يخلو من قوة مع يميز كونه اذا نا                    | مسئلة ٥٦ | وان كان الاحوط        |
| بل الظاهر اعتبار ذلك                                     | مسئلة ٥٧ | الظاهر عدم            |
| ينبغي دعاية الاحتيال فيه                                 | مسئلة ٥٨ | فجرى في محل           |
| باغتفاد انه لا يصل الى الحد قبل انماها والا              | مسئلة ٥٩ | بل وكذا اذا دخل فيه   |
| فصحتها ايضا محل اشكال                                    | مسئلة ٦٠ | الاعادة او القضاء     |
| لا وجه لتغير اليمين بل يجب الاعادة على حسب               | مسئلة ٦١ | تماما                 |
| حالة حين العمل والقضاء على حسب ما فانه كذا في الفروع الا | مسئلة ٦٢ | اذا كان الباقي مسافة  |
| بل وان لم يكن مسافة ايضا لان الدخول في الحد على وجه      |          |                       |
| الاستطراف لا غوجا الجادة وشبهه لا يقطع سفر               |          |                       |
| الاول لمفروض كونه مسافة من البلد                         |          |                       |
| الاحتمال ضعيف بينهما فزون                                |          |                       |

فصل في قواطع السفر موضوعا وحكما وهي

|   |          |                     |
|---|----------|---------------------|
| الظاهر عدم اعتبار الالتفات الى الدوام والعزم      | احدها    | ومقدراه دائما       |
| عليه في ضد خصوص في الاصل نعم بغير التوقيت         | الوطن    |                     |
| في المستجند منه                                   |          |                     |
| واعرض فعلا  | مسئلة ٦٣ | الا اذا فسد الاعراض |
| الظاهر انه لا مدخلية للبلوغ الشرعي وعدمه في ذلك   | =        | وهو معهما مع كونه   |
| بل المدار على عذ في العرف بنهايهما وعدا فربما بعد |          | بالعنا              |
| نا بجامع البلوغ ولا بعد مع عدمه                   |          |                     |
| افواه بقاؤه على الوطنية الى الاعراض والخروج فعلا  | مسئلة ٦٤ | اشكال               |
| بل لا بعد ذلك في المستجند منه ايضا                |          |                     |

في قواطع السفر موضوعا وحكما





# كُنَّا الصَّلَاةَ

٧٤

| المسألة                                   | المسألة                          | الحاشية  |
|---|----------------------------------|--|
| الثاني من فوطح السفر العبر على اقامه عشرة |                                  |  |
| ١   | الا اذا كان كبيراً               | الاستثناء محل تأمل   |
| ٢   | من نية الخروج نهاراً او الرجوع   | الا فوى عدم جريان حكم المقيم على مثله لان اقامته المأوى في منزل يوماً او اياماً عبارة في العرف عن بقائه فيه منعظاً عما هو شغل المسافر في كل يوم من طي مرحلة فطرته او طوبله لاجعله ذلك المنزل محل استراحته ونومه عند فراغه من شغل المسافر في يومه |
| ٣   | لا يبعد كتابته                   | الظاهر عدم كتابته في تحفظها وكذا في التابع لرؤفها  |
| ٤   | كفى وان لم يكن عالماً            | عد الكفاية مع عد العلم لا بخلو من قوة  |
| ٥   | وان دخل في ركوع                  | حل اشكال فلا يترك فيه الاحتياط   |
| ٦   | ولو مع الغفلة                    | هذا الفرض لا يتصور وقوعه بدون الغفلة عنها ولا بترك الاحتياط فيه  |
| ٧   | على الا فوى من كتابته التلخيص    | بل وعلى القول بعدم كتابته ذلك ايضا اذ لا يلحق هنا من الذهاب الا ياب بعد ما فرض من عدم عود الله   |
| ٨   | الثالثة في الذهاب والمقصود محل   | لكن ينبغي الاحتياط في الذهاب المقصود   |
| ٩   | والا فوى في هذه                  | بل كونها كالثالثة هو الا فوى   |
| ١٠  | وجوب لتمام                       | ان كان مع ذهوله عن الاقامه ذاهلاً عن المسافرة منه بعد العود ايضا والا فوى هو الفرض كما في الثالثة  |
| ١١  | التعليق ولا يترك الاحتياط بالجمع | لكن الا فوى هو البقاء على الاتمام الا ان يكون مع ذهوله او تردده في العود عازماً على السفر الى مسافة بعصر بلا اقامه عشرة فيفصر حينئذ  |





# كُنَّا الصَّلَاةَ

٧٧

| الْحَاشِيَةُ  | الْمُنْ                        | الرُّبْعُ |
|---|--------------------------------|-----------|
| وحرر الاشكال فيه  | فقد مر                         | =         |
| لا يترك فيما اذا دخل في الركوع منها كما مر  | وان كان الاحوط                 | مسئلة ٢٤  |
| الرجوع الى الفصر فيما اذا كان الشك بين الاثنين والاذ بدلا من قوة وفي غيره لا يترك الاحتياط بالجمع | بصلوة الاحتياط                 | مسئلة ٣٤  |
| بل صوة واحدة اذا لمعنى للتقيد فيما ذكر من الفرض   | فيه صورتان                     | مسئلة ٣٥  |
| بل الاحوط هو الجمع في يوم الاثنين   | وان كان الاحوط عدم الاكتفاء به | مسئلة ٣٦  |
| حل اشكال كما مر في الاقامته   | يكفي                           | مسئلة ٣١  |
| هذا لا يخلو من اشكال  | بل وبعد ذلك اليوم              | مسئلة ٣٢  |

## فصل في احكام صلوة المسافر

|   |                            |          |
|---|----------------------------|----------|
| هذا التغيل صغيف ذو لمهم عليهم السلام لو صلحت النافلة لمثل الفريضة انما يدل على ان صلاة النافلة مثلزمته لتمام الفريضة لا العكس والافرب السقوط في الفروض المذكورة | فانه اذا تمت الفريضة صلحت  | مسئلة ٢  |
| الناسي للحكم يجب عليه قضاء كالعامة على الاقوى   | ناسيا سفره او ان حكم       | مسئلة ٣  |
| الا ان الناسي يجب عليه قضاء الصوم   | فيما ذكر حكم الصلوة        | مسئلة ٣  |
| الاقوى عدم معد وربة الجاهل هناك   | الا في المقيم المفسر للجمل | مسئلة ٥  |
| لا يترك في الاول منهما  | لكن الاحوط في المقاتلين    | مسئلة ٩  |
| لا يترك   | واحوط منه                  | مسئلة ١٠ |
| بل لا يترك  | لكن لا ينبغي               | مسئلة ١١ |

## كتاب الصوم

بجزر بجنه عشرين سوطا لم يثبت هذا التفيد برقي غير الجماع

## فصل في النية

لا يترك في المقاتلين

كتاب الصوم

في النية



# كتاب الصلوة

٧٨

| المسألة | المتن                    | الحاشية  |
|---------|--------------------------|--|
|         | يعتبر بعين نوعه          | انما يعتبر ذلك في صبره ونزول النوع واما حصول طبيعته الصو الذي هو ايضا مطلوب فلا يعتبر فيه ذلك بل ولا في الصو الخاص ايضا اذا كانت خصوصيته بوقوع تلك الطبيعة في زمان خاص كايام البيض |
|         | قبل الزوال لم يجزه هنا   | على الاحوط   |
|         | بل قصد الصوم في الغد     | الا فوى فيه هو الاجزاء   |
| مسألة   | للاداء والقضاء           | بل يعتبر الغرض للقضاء ولكل ما اخذ في متعلق الامر من الخصوصية القصدية نعم لا يعتبر الغرض لخصوصية الامر  |
|         | ففسد فضا صح              | بل يبطل بذلك وقد تقدم ان الاداء والقضاء من خصوصيات المأمور به لا الامر   |
| مسألة   | السنة السابفة وبالعكس    | حل اشكال الا اذا قصد القضاء الذي في ذمته وفي اخطاءه في التطبيق   |
| مسألة   | في نية الامساك بعداء     | صحته لا يخرج من قوة مع القصد الى عنوان الصوم   |
| مسألة   | يكفي ان يفسد ما في الذمة | حصول عنوان النية عن الغير بذلك القصد محل تامل  |
| مسألة   | عليه كفارتان             | وجوب التعيين بينهما لا يخلو من وجه وكذا في النذر ان اذا كانا من ندرى الشكر والزجر  |
| مسألة   | وان قصد احدهما           | لا يبعد وجوب قصدهما بعد فرض كون قصدهما محصلا للوفاء بهما ولكن المسئلة بعد غير صافية عن الاشكال   |
| مسألة   | بفسد ما في الذمة         | ان لم يكن عليه واجبا آخر كفاه نيته صو الغد مع التفتيش من دون حاجة الى قصد ما في الذمة وان كان عليه واجبا آخر فالفرض الرابع محل اشكال سواء كان ما عليه واحدا ام متعددا              |





# كتاب الصوم

كتاب الصوم

٧٩

كتاب الصوم

| المسألة               | المسألة                 | الحاشية  |
|-----------------------|-------------------------|--|
| مسألة ٢٢              | لم يطل                  | ان لم يستتبع الشك في البطلان نزل داله فعلا في دفع البدع عن صومه  |
| مسألة ٢٤              | بل من جهة ان وقتها موسع | لا يتم هذا بعد ما مر من انه لا فرق في هذا الحكم بين ان يثبت الوافع قبل الزوال او بعده نعم لعدم كونه من العدول وجه آخر                                |
| فصل فيما يجب الامتناع |                         |  |
| مسألة ٢٤              | اذا لم يصب الاكل والشرب | الاحوط ترك ما تعارف في زماننا من يلفح مواد الادوية والاعذية الذي يكون ثابته في البدن اقوى براتب من الاكل والشرب                                      |
| الثالث                | لم يطل                  | حل اشكال   |
| مسألة ٢٦              | فانه يطل                | فيما اذا كان حين مضى ملتقنا الى كونه مبطلا للصوم على اشكال فيه احوط لك وامام مع عدم الالتفات الى ذلك فالاقوى هو الصحة وكذا مضى الادخال وغيره مما شبا |
| مسألة ٢٨              | فالاحوط تركه            | لا يترك مع العلم وعدم المحرج   |
| مسألة ٢٨              | فالاقوى عدم البطلان     | هذا اذا كان معناد العد الانزال بحيث يكون وانما بعد والا فالبطلان مع الانزال لا يخلو من قوة   |
| الخامس                | او نحو الفتوى           | ان كانت على وجه الاخبار عن الله تعالى  |
| مسألة ٢٩              | وان كان الاحوط          | لا يترك  |
| السادس                | والاقوى الثاني          | حل تامل نعم هو احوط  |
| =                     | فقط عدم الوصول          | مشكل نعم لا بأس مع الجزم بعدم الوصول   |



# كتاب الصوم

٨١

| المن    | الحاشية   |
|---------|---|
| سؤال ٣٢ | وان كان الاحوط لا يترك في الماء المضيق بل في مثل الجلاب لا يخلو   |
| سؤال ٣٣ | الا فوى عدم البطلان   |
| سؤال ٣٤ | هذا مع فرض زيادة احدهما وعدم تميزه عن الاصل<br>واما لو كان كلاهما اصليا بفعل بكل منهما ما بفعل<br>بالآخر فالافوى بطلانه برمس احدهما ايضا                                |
| سؤال ٣٥ | لا يخلو من اشكال  |
| سؤال ٣٦ | تقدم الكلام في المضاف   |
| سؤال ٣٧ | الا فوى هو الصحة اذا تاب خرج ولا تأثير للمنى السابق<br>في هذا الفرض كذا الخروج عن المغصوب   |
| =       | لا وجه لهذا الاشكال اذا العنوان المنى عنه بالمنى<br>السابق لا يصدق هنا على المكث والخروج بخلاف المكث<br>في المغصوب والخروج عنه  |
| سؤال ٣٨ | وكان صومه واجبا معينا والاصح غسله وبطل صومه   |
| الثامن  | وان كان الاحوط تركه في غيرها لا يترك  |
| =       | وان كان الاحوط الحاق لا يترك  |
| =       | لا وجه للحكم بالعصا بعد البناء على صحة الصوم لكن صحته محل<br>اشكال والاحوط فعله باليتم ثم فناء  |
| =       | الاحوط الحاق غيره به بل لا يخلو من وجه  |
| =       | ان كان واجبا معينا اما غير المعين فصحته محل اشكال وكذا<br>مشروعية التيمم مع الشاع الوقت له فقط في غير المعين<br>محل تأمل فيهما وفي الجنب ايضا بل البطلان لا يخرج من وجه |



| سؤال                             | المتن                     | الحاشية  |
|----------------------------------|---------------------------|--|
| سؤال ٣٩                          | وكذا لا يعتبر فيها        | الاحوط الاثنان بغسل اللبلة الماصنة نعم اذا تركته وقدمت غسل صلوة الفجر على الفجر الاثنان بصلوة الليل اجزاء عنه وصح صومها على الاقوى   |
| سؤال ٥٠                          | والاحوط الحاف             | لا يترك  |
| سؤال ٥٢                          | وان كان الاحوط            | لا يترك  |
| سؤال ٥٥                          | وان كان الاحوط            | لا يترك  |
| سؤال ٥٦                          | بل الاحوط ذلك ان كان      | لا يترك  |
| =                                | وان كان الاحوط            | بل لا يخلو من وجه  |
| =                                | ولا بعد النوم الذي احل    | حل اشكال والاحوط عدم منه   |
| سؤال ٦٣                          | اشراط رفع الحدث للصوم     | اذا كان واجبا معينا  |
| سؤال ٦٤                          | ما يجب عليه فيه في النهار | بان لم يكن الصوم واجبا معينا او كان هواهم من الصوم على اشكال يشاء من ان ترك الفتي جزء للصوم او الفتي صند وجودي له فعلى الثاني يصح الصوم ان عصي لم يفتاء                    |
| سؤال ٦٥                          | بعد الوصول اليه فلا يجب   | الوصول الى الحلق لا يثبت له في جواز بلعه وعدم ابطاله للصوم فخرج ما لم ينزل الى الجوف لا بعد اخراج مثله   |
| سؤال ٦٦                          | وان كان مثل بقايا الطعام  | نقد عدا الفرق بين الوصول الى الحلق وعدمه في وجوب اخراج مع امكان اخراجه بغيره والا فالاحوط اخراجه به والتمام ثم القضاء  |
| سؤال ٦٧                          | فالاحوط الترك             |  |
| فضل المفطر المذكور ما عدا البقاء |                           |  |
| سؤال ٢                           | بطل صومه                  | ان كانت الفتي من غير الخالفين او منهم ترك الصوم كما اذا فطر في يوم يروى عبدا واما اذا اتقى منهم في كسبة الصوم بان ان في يوم الصوم الا بغيره ومفطرا فالاقوى فيه عدم البطلان |

في المفطر المذكور ما عدا البقاء



كل ما كان من الصوم  
فإنه من الصوم  
وإن كان من غيره  
فإنه من غيره

| المش  | الحاشية  |
|---|--|
| فصل في ما من للصائمين   |  |
| أو الزوجة إذا لم يكن عليه رطوبة ولا حدث الرطوبة عليه بمصه لكن الظاهر أنه مجرد فرض |  |
| فصل المفطر المذكور كما أنها موجبة   |  |
| والصبي  | الأقوى فيه عدم الوجوب  |
| خصوصاً الثالث   | تقدم مؤثر فيه  |
| على الأحوط  | لأنه في المفطر   |
| مسئلة ويجب الجمع  | على الأحوط   |
| مسئلة بل الأقوى   | القوة محل منع  |
| مسئلة من الأقطاب بالحرمان لكذب  | نعم لكن الأقوى فيه عدم وجوب كراهة الجمع                                      |
| مسئلة وجب   | على الأحوط كما ولا يبعد أن يلحق بشكر الجماعة ما إذا جامع بعد ما أتى بفطر آخر |
| مسئلة التكفير مرة   | على القول بشكر الجماعة بقوى التكرار هذا الفرض                                |
| =   | لكن الأقوى عدم وجوبها منكم به أحدياً خصوصاً إذا كانا من الجماعة              |
| مسئلة بل له الاكتفاء بعثرة  | محل أشكال  |
| مسئلة على الأقوى  | بل على الأحوط  |
| مسئلة وإن كان الأحوط  | لأنه في شك   |
| مسئلة بالزوجة الآمنة  | سئل دليل التحمل للآمنة غير بعيد  |
| مسئلة منها أني بها  | على الأحوط   |









# كتاب الصوم

٨٤

## الحاشية

## المسئ

## الرج

هو الامتثال فان لم يفعل فالفناء بل الحكم في المجنون ايضا  
يخلو من شوب شك

والله المقتد به كما مر

النهارية

الراج

خوف الصبح الناشئ من مجزئ الاحمال لا يكفي في بطلان  
الصوم ولا في رفع وجوبه وكذا فيما بعد بل لا يفيها من مثا  
معنى به عند العقلاء

بل لو خاف الصبح

الناس

## فصل في سبب وجوب الصوم

بل الا حوط هو الامتثال وان لم يفعل فالفناء

الامتثال والفناء

الاول الثاني

اوحيد ما بعد اذا صح قبل الزوال لا يبرأ الاحتياط

مثل الغناء

الثالث

بل الوجوب هو الاقوى

وان كان الاقوى عدم

الرابع

على الا حوط كما مر

وجوب

مسئلة

## فصل في رتبة الرخصة

عدم وجوبه في صورة التعلل لا يخلو من قوة وكذا في العطا

بل في صورة التندر

الاول الثاني

وجوب التندر في هذه القوة محل تأمل وكذا في الرخصة

بغيرها الصوم

الرابع

القوة محل منع

بل الاقوى

الخامس

## فصل في احكام الفضا

محل تأمل مع الالتفات الى حصوله

او من فعله

لا وجه لهذا الاحتياط اذا كان اني بالمفطر قبل اسلامه  
نفسه اذا لم يات به قبله واسلم قبل الزوال فلا حوط  
له بخلاف النية والصوم وان خالف فالفناء كما مر

وان كان الا حوط الفضا

او الى الزوال

الى الغروب

مسئلة

في اثرها وجوب الصوم  
في رتبة الرخصة  
في احكام الفضا





الحاشية

المتن

الرموز

|         |                   |  |
|---------|-------------------|--|
| سؤال ١٢ | خصوصاً            | لا يترك في هذه الصورة  |
| سؤال ١٣ | الجمع بين الكفارة | الافوى هنا عدم وجوب لفديته   |
| ٦       | او غيره           | على الاحوط   |
| سؤال ١٩ | اعداد             | تقدم قوة الثعيب لموجبات الفوات الا ان يكون تركه عمداً على وجه الطغيان والعصيان |
| سؤال ٢٥ | فالظاهر عدم       | محل تأمل   |
| سؤال ٢٦ | وان كان الاحوط    | لا يترك  |

فضل في صوم الكفارة وهو فاسم

|        |                      |   |
|--------|----------------------|---|
| منها   | من افطر على حرم      | على الاحوط كما مر                                       |
| ومنها  | وكفارة شئ الرجل ثوبه | وكذا شئ المرأة شعرها في المصا او خدشها وجهها حتى ان مات |
| سؤال ١ | تأمل واشكال          | الافوى وجوبه في غير جزاء الصدم منها                     |
| سؤال ٢ | وان كان الاحوط       | لا يترك بل هو الافوى فيما اذا كان متردداً فيه           |

فضل فاسم الصوم اربعه

|                 |                  |  |
|-----------------|------------------|--|
| المكره          | بمعنى فلة الثواب | او بمعنى المزاحمة بما هو افضل منه        |
| الضيق ومنها صوم | بل الاحوط        | لا يترك                                  |
| السابع          | والاحوط          | لا يترك                                  |
| الثامن          | والاحوط          | لا يترك                                  |
| سؤال ٣          | وان كان الاحوط   | بل هو الافوى كما مر                      |
| الرابع          | ام لا            | تقدم الاشكال فيه وكذا في تاليه في الجملة |

كتاب الاعتيكاف

وهو كذا في الكفارة

في فاسم الصوم

كتاب الاعتيكاف



| المرجع | المتن                  | الحاشية  |
|--------|------------------------|--|
|        | بناءً على قوله لا يبعد | حل تامل  |
| الاول  | الإيمان                | على نحو ما ذكرناه في الصوم وأما الإسلام فهو شرط في صحته  |
| الواحد | فصل بين أيام الاعتكاف  | الظاهر عد صحته الاعتكاف لو اُحِد مع الفصل بين أيامه نعم يصح ما ذكره على أن يكون لبثه بعد العبد اعتكافاً آخر لا متمماً لما قبله فحينئذ يعتبر فيه مقارنته السنة لاوله وعد كونه اقل من ثلثه |
| التابع | وأما مع عدم المنافاة   | عدم منافاته لحق الزوج غير منصوص  |
| الثامن | ولا يجب الاعتكاف       | بل ويجوز للجنب في المسجد من مطلقاً وفي غيرها اذا توقف على المكث  |
| مسئلة  | استنجاؤها              | كفاية الصوع عن العيز في الاعتكاف عن نفسه وعن غيره من يكون صائماً عنه حل تامل   |
| مسئلة  | بطل                    | لا وجه بالبطلان على الإطلاق فلو اراد اعتكاف من حين القدوم وكان صاماً في ذلك اليوم صح وجب عليه اعتكافه وتيممه ثلثة أيام   |
| مسئلة  | وان كان ناصتاً         | لكن يجب تيممه يوم آخر على القول بوجوب كل ثالث من ثلثة  |
| مسئلة  | يوماً فبوماً وبضم      | او يومين فبومين بضم الي كل يومين آخر   |
| مسئلة  | والاولى                | بل الا حوط   |
| مسئلة  | بعد الشروع فيه         | بل وقبله ايضاً   |
| مسئلة  | او بحضور الجماعة       | لا يخلو من اشكال الا في مكة  |





# كتاب الاعتكاف

| المسألة  | المسألة          | الحاشية                   |
|----------|------------------|---------------------------|
| مسألة ٣١ | ولم يمكن         | بل وان امكن كما مر        |
| مسألة ٣٢ | فلا قوى البطلان  | محلاً تاملاً وكذا ما بعد  |
| مسألة ٣٣ | فلا يبعد التجنيز | عقب الخروج لا يخلو من قوة |
| مسألة ٣٤ | خصوصاً الأول     | لا يترك الاحتياط في هذا   |

## فصل في اجزاء الاعتكاف

| مسألة    | الحاشية           | الثالث  |
|----------|-------------------|---|
| مسألة ٣٥ | بل لا يخلو عن قوة | الفائدة لحاشية الشم لا يتم الطيب اصلاً لا الله بسمه ولا يخلو ذبه والا فوى مع محقق الشم عدم الفرق بين التلذذ وعلمه |
| مسألة ٣٦ | العوة محل منع     |   |

لا يجوز تركه





# كتاب الزكاة

١٨

كتاب الزكاة

| الرجل                | المتن                           | الحاشية  |
|----------------------|---------------------------------|--|
| كتاب الزكاة          |                                 |  |
| وبشرط في وجوبها أمور |                                 |  |
| الاول                | غير بالغ في بعضه                | محل اشكال وكذا في المجنون قبل اخراجه   |
| الرابع               | او قبل القبض                    | لا يعتبر القبض في حصول الملك بالوصية ولعله اراد به القبض الذي يكون في معنى القبول بالقبول القولي منه   |
| مسئلة                | قدم من يريد الاخراج             | بمعنى انه اذا اخرجها لم يكن منع لآخر مؤثرا في ابطالها  |
| مسئلة                | اشكال                           | افواه عدم الوجوب   |
| مسئلة                | من اخذ سرفه                     | من دون مشقة ولا مهانة  |
| =                    | تخليصه ببعضه                    | عدم وجوبها في هذا الفرض لا يخلو من قوة   |
| السئلة               | والاحوط                         | لا يترك  |
| =                    | صح                              | ولكن لا يبرء المفترض عن الزكاة بنقض الشرط بل بآداء المفترض لها   |
| مسئلة                | لم يجب الزكاة فيها              | على اشكال فيه وفي نظائره وسباني منه قوة الاشكال فيها   |
| =                    | اخراجها او لا ثم الوفاء بالتندر | بما مه ان كان علق بعزم مقدار الزكاة منها او بجميعها وكان قادرا على اخراج ذكوبها من غيرها بالقيمة والا كان الواجب لوفاء به فيما عدا الزكاة منها |
| =                    | الحول بالعصيان                  | بل بنقض التندر   |
| =                    | وان حصل بعده وجبت               | محل اشكال  |
| مسئلة                | وسقط وجوب الزكاة                | بل يجب الزكاة ان كان النصاب باقيا الى تمام الحول فلا يجب الحج اذا خرج عن الاستطاعة باخراجها  |





كتاب الزكوة

| المثلث  | الخامس   |
|---|--|
| وان كانت العين موجبة  | سقوطها مع بناء العين محل ثامن  |
| فصل في زكوة الأنعام الثلاثة   |  |
| الأول النضار وهو في الإبل ثنا عشر   |  |
| الثاني  | بمعنى انه يجوز ان يحسب بل انه يجب اخراج بنت لبون في كل واحد من أربعين بنتا وحقة في كل مائة من الخيول من دون تكرار فيعتبر الاخذ بما استوعب لعفو منها ولو بالتفريق بان يحاسب بعضها في الاربعين بعضها بالخمسين ويختار فيما اذا حصل الاستيعاب من او ازيد وعلى هذا لا يكون عفو في شي من العفود ويختار في الاحاد بينها |
| =   | مراعاة الاقل عفوا  |
| =   | وفي المائة والخمسين الا هو   |
| =   | الا هو احب الاربعين  |
| =   | يكون الخمسون اقل عفوا  |
| =   | يكون الاربعون اقل عفوا   |
| واما في البقر   | وفيما زاد يختار  |
| بل يفتى في الاخذ بما استوعب لعفود سواء حصل بها ثلثين ثلثين او اربعين اربعين او بالتفريق ويختار فيما يحصل بها من او ازيد كما مر في الاصل نعم هنا يكون العفو في عقد الخمسين فقط ويكون الاخذ بالاربعين منه اقل عفوا ويقتضى الاخذ بها بلا اشكال |  |



| الرقع               | المتن                           | الحاشية  |
|---------------------|---------------------------------|--|
| مسئلة               | ودخل في الثانية                 | على الاحوط فيه وفيما بعد   |
| مسئلة               | فيه البلد التي هي فيه           | لا يخلو من اشكال والاحوط اخراج الاكثر منها ومن فيه بلد الاخراج   |
| الشرط               | نعم لا يفتح                     | على الاحوط   |
| الشرط الثاني        | ولا يضر                         | على الاحوط   |
| مسئلة               | على اشكال                       | اذا ما ذكره من كون تلفه عليه وعدم نفقته عليه من الزكاة   |
| مسئلة               | عن فطره او ماله ولكن المتولى    | هذا يصح في المرتبة عن مسئلة واما في الفطري فالمتولى للاخراج هو ورثته   |
| =                   | فانه يجوز له الاحتساب           | اي بعد التوبة واما قبلها فامر الى الحاكم وله الاحتساب  |
| مسئلة               | لثلاثة اصناف اربع شيئا          | هذا اذا ما لم يكن فيها ما يوجب عليه من ثمن شيئا والا كان الواجب في الثلاثة اصناف شيئا                            |
| مسئلة               | من النصف الذي يرجع الى الزوج    | بل يجب عليها اخراجها من الغنم فان امتنعنا عنها الشاعى من النصف الذي عند الزوج ويرجع الزوج عليها بغيره ما اخذ منه |
| فصل في زكاة النفدين |                                 |  |
| اشكال               | فان خرج عن رواج المعاملة لم يجب | فيه اشكال ان كان صيد وعليه الدرهم والدينار   |
| مسئلة               | بل عرف                          | فدق الاشكال فيه  |
| مسئلة               | لكن الاحوط                      | لا يترك  |
| مسئلة               | احوطه                           | لا يترك  |

لا يجوز الاحتساب



في زكاة الزروع

| المسألة                   | المسألة                | الحاشية  |
|---------------------------|------------------------|--|
| مسألة ١                   | وان كان اخوط           | لا يترك الا خيطا باخراجهما او الضميمة  |
| فصل في زكاة الغلات الاربع |                        |  |
| مسألة ٢                   | عند انقضاء جهما        | بل عند استناده فيها على من السهرة لكنها غير ثابتة  |
| مسألة ٣                   | القول الاول اخوط       | لا يترك في ثمرة الفحل والكرم بعد بدو صلاحهما   |
| مسألة ٤                   | وجب عليه ضمان          | على الاخوط   |
| مسألة ٥                   | فانه يجب على الشاعى    | وجوبه غير واضح   |
| مسألة ٦                   | وفي نصفه نصف العشر     | الاخوط اخراج العشر فيما اذا كان سقيته بالجارى والمطر اكثر وان لم يصل الى حد غلته الصدق                                       |
| مسألة ٧                   | باسم الخراج ايضا       | اذا كان مضروبا على الارض باعثا ما يزرع فيها من الغلة الزكوة  |
| مسألة ٨                   | اذا كان الظلم عامتا    | بحيث بعد الماخوذ جزء من الخراج والمقاسمة عرفا والظاهر كالتخصي  |
| مسألة ٩                   | خصوا اللاحقة           | في مقام اعتبار النصاب خصوصا الشائفة في مقام اداء الزكوة  |
| مسألة ١٠                  | فيه البذر              | بل مثله نعم اذا كان اشراه للزرع فالمعبر بثمرته المسمى لامثله ولا يمينه   |
| مسألة ١١                  | فمنه من المونة         | بعد اخراج فمينه الثين منه  |
| مسألة ١٢                  | اذا اشراها منها        | ان كان منها من الزراعة بدون شرائها او بيعت بعدها وافيته فمينها بثمرتها المسمى والا فكون ثمنها كلا او بعضا منها لا يخلو من حق |
| مسألة ١٣                  | على الزكوى وغيره       | اذا كان موضوعا عليها   |
| مسألة ١٤                  | ينظر به حتى يترك الآخر | ان حمل عدم بلوغ المجموع حدا النصاب بعد الادراك   |



| الزكاة                                 | المسئ                    | الحاشية   |
|--|--------------------------|---|
|  |                          | والأجاز بل وجب خراج زكاة ما ادرك منها وبلغ وقت الاداء   |
| مسئلة ٢٨                               | ففي الوجوب وعدة اشكال    | اثر به عدم الوجوب فيه مع استغناء الدين لجميع الزكاة وفي ما قابله مع استغنايه لباقي الزكاة مع بعض المثر  |
|  | حق الغرماء به            | تعلق حق الغرماء ببناء الشركة مع استغناء الدين لهما لا يخلو من قوة وعليه لا فرق بين كون الموت قبل الظهور او بعده   |
| مسئلة ٣٠                               | فالاحوط الاخذ            | لا يترك   |
| مسئلة ٣١                               | بل على وجه الكل          | معتن كون تعلقها بالعين على هذا الوجه محل تأمل   |
|  | بعض الضاب صحت            | خصوصا اذا بنى على اذاتها من غيره ولكن للساعي تتبعه اذا غدر عليه اخذها من غيره فحينئذ يرجع المشتري على البائع بما قابله من الثمن وله الفسخ مع الجهل بالحال |
| مسئلة ٣٢                               | بل والزرع                | محل اشكال   |
| مسئلة ٣٣                               | يكون الرجح للفقر بالنسبة | مع اجازة ولي امر الزكاة واما بدونها فبینه اشكال وان وردت به رواية مرسله   |
| فصل ما يشترط فيه الزكاة الاولى الجارية |                          |   |
|  | فالاقوى انه مطلق المال   | بل الاقوى انه المال الذي جرى في التجارة ولا يقيدون بمجرد النية بل بالمعاوضته به بعض الاستزاج  |
| الثاني                                 | من حين ضد التكب          | بل من حين الجريان في التجارة كما مر   |
| الرابع                                 | بقاء راس المال بعينه     | بقائه ليس شرط بل لا اشكال في اعتبار بعضه بقاء السلعة التي استزيت به طول الحول والظاهر عدم اعتبارها ايضا   |
| الخامس                                 | والاقوى تعلقها بالعين    | اي لا بالذمة وان كان الظاهر تعلقها بها بما لها  |



| مرجع                                 | المن                      | الحاشية   |
|--------------------------------------|---------------------------|---|
|                                      |                           | من المالبة فان اخرجها باحد التقديرين فقد ادى<br>عن الزكوة لا يمتنها   |
| مسئلة ٢                              | لا شرط بقاء               | فعدم عدم اشتراطه  |
| مسئلة ٣                              | بل لا يبعد كفايه          | الا فوى عدم كفايه   |
| مسئلة ٤                              | فبل حلول المالبه<br>سقطت  | سقوط المالبة باء زكوة مال الجان في غايه الاشكال   |
| فصل اصناف المستحقين للزكوة ومصاديقها |                           |   |
| مسئلة ٢                              | وان كان الاحوط            | لا يترك   |
| مسئلة ٣                              | فالاحوط بغيرها            | لكن الا فوى عدم وجوبه   |
| مسئلة ٤                              | خاص                       | العصيان غير واضح  |
| مسئلة ٥                              | يجوز                      | فيه اشكال   |
| مسئلة ٦                              | الامع الظن                | بل الوثوق   |
| مسئلة ٧                              | فالظاهر الجواز            | لا يخلو من اشكال  |
| مسئلة ٨                              | جاز                       | ان كانت المصلحة مما يوجب الكذب  |
| =                                    | اذا لم يقصد الفاحش        | بل وان قصد اذلة مدخلية القصد في النخبين   |
| مسئلة ٩                              | اذا لم يكن على وجه التقيد | بل يفتح في الاولين مطلقا بل وكذا الثالث الا ان<br>يفرض انه قصد اعطاء رتبة اعطاء الشخص بمخيل ان يزيد                                       |
| الراجح<br>المؤلفه                    | الضعفاء العقول            | بل صنعاء الاعفاد الذين دخلوا في الاسلام ولم يثبت<br>في قلوبهم وخاف عليهم ان يعودوا الى الكفر فبنا القون<br>بها للثبات والاعانة على الجهاد |
| الخامس<br>الرقاب                     | عاجز اعز الثكيب للاداء    | لكن دخوله في الضعفاء بسبب عجزه عنه محل تامل<br>نعم يجوز اذا كان فقيرا من غير تلك الجحنه   |
| =                                    | والاحوط الاسم اربعا       | لا يترك   |



| مرتب                            | المثل                    | الحاشية  |
|---------------------------------|--------------------------|--|
| التاد من الغارمون               | اولم يتب                 | فيه اشكال  |
| =                               | من سهم سبيل الله         | ان كانت منطبقة عليه  |
| =                               | وان كان الاحوط           | لا يترك  |
| -                               | او الحكم                 | اذا كان عن قصور واما المنقص فلا يجوز اعطائه كالعالم                        |
| سؤال ١٨                         | فما الاحوط               | لا يترك  |
| سؤال ١٩                         | جواز اعطائه              | لحل اشكال بل الاقوى عدم الجواز ان امكنه الاستدانة من غيره ثم وفاته من كسبه |
| سؤال ٢٠                         | من سهم الفقراء           | اذا تاب على الاحوط   |
| سؤال ٢١                         | وباخذها مفاصة            | لا حاجة الى الاعتبار بالمفاصة بعد اخذها وفاء للدين بل المعنى لها جيند      |
| سؤال ٢٢                         | وفاء عما في ذمة الغادم   | فيما اذا كانا من جنس واحد  |
| التابع سبيل الله                | فكل فريضة                | اذا كانت من المصلحة العامة الدينية   |
| سؤال ٢٣                         | او مطلقا                 | انفقائه مع عدم الجبهه الرجحة غير واضح                                      |
| =                               | منعدا اجزاء ايضا         | لحل اشكال  |
| فصل في اوصاف المستحقين بهي اموا |                          |  |
| سؤال ٢٤                         | سبيل الله                | ان كانت منطبقة عليه  |
| سؤال ٢٥                         | ابن الزنا من المؤمنين    | ان كان اسلامه ببيع احد والديه  |
| سؤال ٢٦                         | فحب الفحص عنه            | الظاهر كقائه دعواه وعدم وجوب الفحص   |
| الثاني                          | ولا عدم ارتكاب الكبار    | الاحوط عدم اعطاء المنجهر بالمحرمات منها                                    |
| الثالث                          | نفقها بشرط               | سقوط نفقة الزوجة الدائمة بالشرط محل تا مل بل الظاهر عدمه                   |
| =                               | بل ولا للتوسع على الاحوط | لا يترك  |

وإذا كان المستحق من المؤمنين





| مرجع     | الممن                         | الحا شية   |
|----------|-------------------------------|--|
| مسئلة    | او ابن السبيل                 | في ما زاد على نفقة حضره  |
| مسئلة ١٩ | او من سائر السهام             | يقدم جوازه من سائر السهام نعم لا يجوز احتساب الانفاق الواجب عليه زكاة مطلقا كما مثل به |
| مسئلة ٢٠ | ايضا                          | فيه اشكال  |
| الرابع   | حتى سهم الغاملين<br>سبيل الله | المنع من سهم سبيل الله ان انضمت عليه محل ثامن اذ المصروف فيها هو الحجة لا الا لشخاص    |
| مسئلة ٢١ | واحوط منه                     | لا يترك في الواجبه مطلقا وفي المندوب من الزكاة   |

## فصل في بغير احكام الزكاة وفيه مسائل

|                 |                  |  |
|-----------------|------------------|--|
| الاولى          | وكان مقلدا له    | فيما اذا كان طلبه لها على وجه الفتوى واما اذا كان على وجه الحكم فالظاهر وجوب الدفع سواء كان مقلدا له ام لا |
| التابعة         | الرجل للفقير     | على الاحوط كما مر  |
| الثامنة         | جاز احتسابه عليه | اي ناديه ولي امر البيت زكوة الى وادته من تركه  |
| عشرة<br>الثامنة | خصوصا المحرف     | لا يترك فيه  |
| =               | ولكن الاحوط      | لا يترك لعدم القضا عن جنسه وراهم مطلقا عينا او قيمته   |

## فصل في وقت وجوب اخراج الزكاة

|                                     |   |
|-------------------------------------|---|
| هو المحرم والصرم في<br>النخل والكرم | بل هو عند صبر ودرهما من اوزن بيا بالبحفاف<br>بالشمش وعينه |
| وان كان الاحوط                      | لا ينبغي تركه   |

## فصل الزكاة من العبادات

الزكاة من العبادات  
التي هي من العبادات  
التي هي من العبادات  
التي هي من العبادات



# كتاب الزكاة

٩٤

| الرجوع | المسئ                     | الحاشية   |
|--------|---------------------------|---|
|        | مع تعدد ما عليه           | بل ومع وحدته ايضا لما من ان المناط في لزوم اربعين<br>هو اشتراك صورة العمل بين عنوانين او اكثر واحدا<br>تخصه باحد ها الى فضل لا تعد الامر    |
|        | سواء كان المدفوع من<br>حس | لكن ينصرف المدفوع حينئذ الى ما كان من جنسه و<br>بحسب انصرافه الى غيره الى فضله او بدله او قيمته   |
| سئلة   | للسنة ايضا حين الدفع      | بان ينوي الزكاة في دفع الوكيل الى المسحق لا دفع<br>اياه الى الوكيل  |
| =      | والاحوط استمرارها         | بل ينوي حينئذ لزومها عند دفع الوكيل الى الفقير  |
| سئلة   | او عند الدفع              | هذا ايضا موقوف على ان ينوي زكاة عند اخذ منه   |
| سئلة   | فهو صدقة مستحقة           | لو نجز اول سنة كونه زكاة ثم نوى منجز الصدقة المدونة<br>حتى لا يكون من الغيلوث في النية بل من الردد في<br>ما هو المؤثر منهما لكان احوط واغرب |

## خاتمة فصول متفرقة

|         |                          |   |
|---------|--------------------------|---|
| الاولى  | ليس للصبي بعد بلوغه افشا | بعض صورته محل اتمل  |
| =       | الاختطاب وجوبيا          | كيف يكون وجوبيا مع احتمال حرمة بل معه ليس<br>من الاحتياط  |
| الثانية | او بعد تجاوز المحلل      | ليس هذا من موضوع هذه القاعدة بل ولا الاولى<br>ايضا اذ ليس الزكاة موقفة بحسب الاخر نعم لو كانت<br>اخراجها اول حلولها مثلا وشك في انه اخراجها فيه<br>او سمي عنها لم يسعد الحكم بالمضرة على اشكال فيه ايضا |
| الثالثة | فانه لا يجب عليه الا اذا | لكن لا يلزم هب الحق المعلوم ضابطا بل للساعي تتبع<br>العين اخذ الزكاة منها للعلم بتعلقها بها وان لم يعلم   |





| المرتب      | المرتبة              | الحاشية   |
|-------------|----------------------|---|
|             |                      | ثانيه ثم ليس للمشتري الرجوع على البائع بما قابلهما من<br>المرتبة لعدم احرار ووقع البيع عليها حال غلبتها بها<br>سواء جهل الثاريجان او احدهما واستصحاب عدم<br>البيع الى زمان الثعلوث في بعضها لا يثبت حدوثه<br>بعده |
| الرابعة     | فان الاحوط           | بل الاقوى   |
| الخامسة     | لان تكليف الوارث     | بل لانه لا علم للوارث بحدوث اشتغال ذمة<br>المورث حين تلف انصاف بيد الزكاة نحو ان يفسد<br>ولو فرض من علمه بذلك وان تلفه كان على وجه تضمنها<br>كان شكه في بقاءه كافيا في استصحابه                                   |
| =           | التجاوز والمضي وحمل  | جميعها محل اشكال ومنع   |
| السادس      | اخذ بالامثل          | محل ثامن  |
| التابعة     | اقلهما منه على اشكال | افتربه وجوب خراج الاكثر   |
| الثامن      | اشكال                | افواه الجواز  |
| التاسعة     | لا يسجد الجواز       | بل يجوز بلا اشكال اذ الزكاة على العبد التي يقدر<br>الى المشتري لا على البائع وبما تدركه عدم رجوعه عليه<br>بما قابلهما ان اخذت منه بثبوت التجارله ان يخلف  |
| عشر         | لا يسجد جواز         | بل لا يجوز الا كفاء الا اذا اجر بالاداء على اشكال في ايضا   |
| الحادية عشر | فالظاهر الصحة        | نية العناوين الفضيلة اشبه بشيء بالانشاء<br>فان نوى ملك العناوين مربية على نحو الشجر كان له<br>غاية الامر ان يثمرها في وقوع المنوى مربية على ثبوت<br>موضوعة كما مر سابقا   |



| المرجع           | المثل                       | الحاشية  |
|------------------|-----------------------------|--|
| الثالثة عشر      | فالظاهر التوزيع             | بل الظاهر وقوعه عن بعض ما عليه من الزكاة بلا عيب<br>زائد على ذلك   |
| الخامسة عشر      | المقام فان الدين على الزكاة | كون الدين على الزكاة مستلزماً لكون ما اخذ فرضاً<br>ملكاً للزكاة لا زكاة كما افاد فلو عي لوجب صرفه فيما<br>يحتاج اليه لزكاة لا في مصارفها كما في الاستدانة<br>على الوفاء حيث يصرف في غيره لا في الوفاء عليهم<br>ثم ان الزكاة ملكا وخولست عنها وليت من<br>الجهات التي يعتبر لها ملك وذمة |
| =                | راجع الى استغالاته          | مر عدم رجوع اليه فهو ان كان وجهاً اخر ولكن<br>فيه اشكالات لا يبيها المقام والحكم محل<br>ثاملاً وان كان له وجه اخر بما ذكر  |
| =                | وجهان                       | افواهما القدم  |
| السادسة عشر      | بأحد الوجوه المذكور         | لكن لا يصح الاول من الحاشية في الاغلب الثاني من<br>الخير والثالث منهما اللهم الا ان يكون بخو<br>الاشترأ باريد من الضمة ثم الاحتيا فحينئذ<br>يصح من الضمة   |
| =                | ان يشترط عليه               | لا يفي موضوع لهذا الشرط في الاول والثالث   |
| السابعة عشر      | واشكال                      | افواه الاعتبار لكن اذا تمكن منه قبل التلف فالأحوط<br>الاحتياط  |
| الثامن والعشرون  | فيه اشكال                   | بل لا يجوز على الاقوى  |
| الثانية والعشرون | لا يجوز                     | بل يجوز بعدما فرض من كونه غير انعم لا يجوز اعطائه<br>لها بعد اخذ مضافا وكفايته لسنه  |





# كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

٩٩

## الحاشية

## المثنى

## الزكاة

|                    |                   |  |
|--------------------|-------------------|--|
| الثالثون والعشرون  | في كل ضرب         | إذا كانت من المصالح العامة الدينية   |
| الرابعون والعشرون  | لأنه ماله له      | صحة النذر على هذا الوجه محل تامل   |
| الثلاثون           | فهرأ عليه         | إذا لم يكن له ذمة  |
| الرابعون           | فان الظاهر جزائه  | محل اشكال فان العزل افراطها وما يكون من العبادات هو ابناء الزكاة   |
| الخامسون           | ففي الاجزاء اشكال | افترية الاجزاء   |
| السادسون والثلاثون | اشكال الاجزاء     | والا فرب الاجزاء كما مر وكذا ان كان لحصيل الربا غير المحرمة بل والمحرم ايضا ان كانت تزول ولا يثبت الا خبر بذلك |
| السابعون           | لا يخلو عن اشكال  | لا اشكال فيه بعد ثبوت بطلانه على اخذ من الممنوع  |
| الثمانون           | وجبت زكوة         | على الاحوط   |

## فصل في شرائط وجوبها

|        |                          |  |
|--------|--------------------------|--|
| الرابع | وامدأ على ما يقابل الدين | إذا كان محل عليه تلك السنة             |
| سؤال   | الولي الاخذ له والا      | جواز اعطائه عنه بعد الاخذ له محل اشكال |

## فصل في من يجب عنه

|      |                        |   |
|------|------------------------|---|
| سؤال | على البقاء عنده مدة    | بل وان لم يكن تابيا على البقاء كذلك على الاقوي                    |
| سؤال | فالاقوي وجوبا على نفسه | القوة غير ثابتة نعم هو احوط سواء تكلف من غاله باخر اجها عنه ام لا |
| سؤال | بازنه او لا بازنه      | الثاني محل اشكال  |
| سؤال | اجزئ                   | ان كان بازنه منه  |
| سؤال | الا اذا وكلهم          | وكان واثقا بانهم يخرجونها عنه                                     |
| سؤال | زكوة عليهما            | على اشكال احوط ذلك  |

في شرائط وجوبها

في من يجب عنه



# كتاب الزكوة

١٠٠

| المسألة             | المتن                                  | الحاشية  |
|---------------------|--|--|
| =                   | في نوبة أحدهما                         | لا يبعد الوجوب على صاحب النوبة   |
| =                   | لكن الأولى والأخيرة                    | لا يترك هنا في المسئلة التالية   |
| مسئلة ١٥            | فالظاهر الوجوب                         | الوجوب غير واضح إذا انفاد من مال نفسه منافع<br>تكونه عينا لا على غيره وإن كان هو الذي وهب إليه   |
| مسئلة ١٩            | على وجهها دون الباش                    | لا فرق بينهما بعد كون المبدأ العبدولة دون وجوب<br>الانقاف  |
| فضل في جنسها وقدرها |  |  |
| مسئلة ٢             | بل يكفي البدق والخبرو<br>الماش والعديس | كفايتها محل تأمل وأشكال  |
| مسئلة ٢             | أو غيرهما                              | الأحوط الأفضل على الأمان ولو بني على التعيين فالأحوط<br>الأفضل على غيرهما هو من الأجناس الأصلية فاجزاء<br>المعيب المزوج والملقوث من جنس منها بعنوان<br>الغيب في غاية الأشكال |
| فضل في وقت جوبها    |  |  |
| مسئلة ٢             | وإن كان الأحوط                         | لا يترك  |
| مسئلة ٤             | والأحوط                                | لا يترك  |
| فضل في مَصْرُفِها   |  |  |
| مسئلة ١             | نعم الأحوط                             | لا يترك  |
| مسئلة ٣             | الأحوط                                 | لا يترك  |
| مسئلة ٥             | أو الظن                                | بل الوثوق  |
| مسئلة ٨             | مع تعدد                                | بل ومع تعدده أيضا كما مر   |

لا يترك في جنسها وقدرها

لا يترك في وقت جوبها

لا يترك في مَصْرُفِها





## كتاب الخمس

|        |         |         |
|--------|---------|---------|
| الكتاب | المسألة | الحاشية |
|--------|---------|---------|

## كتاب الخمس

## فصل في ما يجب فيه الخمس وهو سبعة اشياء

|                |                       |   |
|----------------|-----------------------|---|
| سؤال           | فلا حوط بل الاقوى     | القوة فيه وفي المأخوذ بالسرقه والعيلة غير ثابتة   |
| =              | او بالدعوى الباطلة    | لا فرق بينها وبين السرقة والعيلة نعم بقوى ذلك في المأخوذ بالربوا اذ لا ريب بين المسلم والكافر فهو من ادباج المكاسب  |
| سؤال           | فنجب اخراج حقه        | الظاهر عدم الوجوب سواء قلنا بان كان من الجعائل كما هو الظاهر او قلنا بان يحقق له بحكم الشرع   |
| الثاني المعاني | اجبنا الكافر          | غير الذي المثل من بشرط الذمة  |
| =              | عشرين ديناراً         | الاحوط فيه اخراج الخمس اذا بلغ قيمته نصيباً احد المفدين في الزكوة ذهباً كان المعد او فضة او غيرها   |
| =              | فكذلك على الاحوط      | بل على الاقوى اذا كان بداله وعاد الى شغله   |
| =              | مع الاتحاد والنقارب   | ان كان النقارب بحيث يعد مجموعها معدناً واحداً والا فلا قوى عدم الكفاية  |
| سؤال           | او ان كان له يخرج حقه | ولا قصد حيازته ومثلكه والاخرج عن موضوع هذه المسئلة  |
| =              | اخرج حقه ملاً         | ان كان الثلث في اخراج المستخرج له حقه بعد حرا كونه قاصداً للحيازة والتملك كان من اللفظة ولا يجب على واحد خمس المعد اللهم الا ان يراد بالعبادة التملك في قصد الحيازة |

كتاب الخمس



| سؤال    | المن                  | الحاشية   |
|---------|-----------------------|---|
| سؤال ٩  | ملكه                  | ان كان باذن ولي امر المسلمين  |
| سؤال ١٠ | استجار الفقيه         | لا فرق بين الفقيه والفقير في ذلك  |
| سؤال ١١ | الاجير بملكه لم يملكه | ان كان المستاجر مالكا للارض وله حق اختصاص بها او كان الاجير مضربا لعمل سليم ما استحق منه اليه والا كان الحكم بعدم ملكه محل نظر  |
| سؤال ١٢ | وكذا الواجبه فزوج     | صحح الا بخار بجله وكون الزوج باجمعه له كلاهما محل اشكال   |
| سؤال ١٣ | ارباب الخمس           | ان اجازة ولي امر الخمس  |
| سؤال ١٤ | فالاحوط               | بل الاقوى   |
| سؤال ١٥ | وهو عشرون دينارا      | الا حطبا السابق في المبدأ جازها ايضا الا شك بل  |
| سؤال ١٦ | وفي اخراج الخمس       | هنا اشد   |
| سؤال ١٧ | واحوط منه             | على الاحوط  |
| سؤال ١٨ | والاحوط ان يكون       | لا يترك   |
| سؤال ١٩ | اذا كان المال في بيت  | لا يترك   |
| سؤال ٢٠ | وان كان الاحوط        | انما يصح نفى الزيادة بالبدل فيما اذا علم حرمة اعيان بعضها وشك في الزائد واما اذا مررد الامر بين متباينين احدهما اكثر عددا او ثمة من الآخر فلا يصح ذلك ولا يتعد فيه لزوم التضييق في الزائد على المقدار المعلوم بل يحاط باخراج مجموع ما علم من الحرام الى الحاكم والمصالح معه في المقدار المررد ثم الاحوط للحاكم التطبيق على المصرفين في مقدار الخمس منه بل مطلقا وان كان اجراء حكم مهور المالك في مجموع لا يخلو من رجحان |





| الخاصة  | المتن   | المرجع   |
|---|---|----------|
| على الاحوط وان كان الاكتفاء بالمقدار المعلوم و<br>اجراء حكم مجهول المالك لا يخلو من وجوبك لا يترك<br>الاختصاص به على نحو ما مر في سابقه   | وكذا في صورة                                    | مسألة ٢٩ |
| فدفع المقتضى في الرد بين الاقل والاكثر<br>او بالتفصيل بين ان يكون الرد بين الاقل والزيد عليهم<br>او بين مستأينين احدهما اقل من الآخر كما مر في الثاني<br>لا يبعد هنا توزيع المقدار المعلوم على العدد المحصور<br>والزائد عليه عليهم وعلى من بين المال على حسب<br>الرؤس | بالاقل كما هو الاقوى<br>او الاكثر كما هو الاحوط | مسألة ٣٠ |
| رجوع الفهم الى القيمة عند ثبوت في الذمة انما هو<br>في باب الضمانات فقط والافتقار يستلزم الذمة<br>بغير الاجناس القيمة بسبب العهود  | اذ يرجع الى القيمة                              | مسألة ٣١ |
| لا يبعد الانتقال الى القيمة في امثال ذلك بتوضيف<br>الزائد على المقدار المعلوم كما مر في المختار والاختصاص<br>بالقيمة اليه   | وجهاً   | =        |
| لواحظ في هذا الخمس باخراج جميعه الى الحاكم كما<br>حسنا  | الى المالك كما في سابق                          | مسألة ٣٢ |
| محل اشكال هو احوط   | فالاقوى ضمانه                                   | مسألة ٣٣ |
| على الاحوط  | لا يرد الزائد                                   | مسألة ٣٤ |
| لا يترك   | احوطهما   | =        |
| هذا التعليل ضعيف لان مالك مجهول المالك<br>مثل الضد في هو مالك المجهول وانما يملك الصغير<br>بالضد في به عن مالكه ولكن ما ذكره هو الاقوى  | ان مالكه الفقراء                                | مسألة ٣٥ |



| المورد       | الخامس  |
|--------------|---|
| مسئلة ٣٨     | وهل الواجب هو اخراج خمس الادعية اخماس للباقين او كلنا بمثل حليته وما يعلم حليته او يصفى الفقاوت بين الاخيرين بدينه وبين ارباب الخمس وجوه احوطها الثاني وان كان الاخير لا يخ من وجه  |
| مسئلة ٣٩     | بل لا فوى جريان حكم رد المظالم عليه كما اذا كان في دمه من اول الامر   |
| وجهان        | لا يبعد تضييفا لمقتدار المشكوك كما مر   |
| مسئلة ٣٩     | فجوز لولي الخمس الرجوع غايه ما ثبت من لادله هو ان اداء خمس المال المختلط به قوم مقام اداء الحرام منه الى مالكه لان الحرام منه قبل اداء الخمس ينفذ وبالمختل ومنه غل عن مالكه الى ارباب الخمس فلا رجوع لولي الخمس على احد نعم الحاكم بولايته على المالكين المجهولين امضا البيع فان امضا كان الممن عند البائع من المال المختلط والآن للممن عند المشتري |
| السادس الارض | اي اشراط ناديه خنها بما لبسته الى ارباب الخمس بحيث لو كان ثابتا في الواقع لتدخل حقه وحق البائع  |
| مسئلة ٤٠     | وان قلنا بعد دخول الاضوى عدم الوجوب على هذا القول وكذا اذا باعها منه اهل الخمس بعد اخذ  |
| مسئلة ٤١     | محل تامل  |
| مسئلة ٤٢     | نعم لكن صحه هذا الشرط بل البيع ايضا محل تامل  |





| المسألة        | المسألة                     | الحاشية   |
|----------------|-----------------------------|---|
| السؤال ما يفضل | بل لا ينج عن قوة            | لا قوة فيه نعم لا ينبغي ترك الاحتياط فيها وفي النقد والميراث ممن لا يحب   |
| =              | لا يترك في حاصل الوقت       | بل هو الاقوى فيما اذا كان حصوله باستثناء اعطاء اخره العين الموقوفة بذراعة او غرس او نحوها   |
| السؤال         | وجوب المحن في ذلك النماء    | على الاقوى فيما اذا كان ضد من افقائها الاستثناء وعلى الاحوط في غيره   |
| =              | لو باعها لم يعبد وجوب       | لكن الاقوى عدمه   |
| =              | اذا امكن بيعها واخذ         | بل اذا باعها واخذ فممنها  |
| السؤال         | واستفاد وجوب المحن          | الظاهر عدم استفاد الوجب قبل البيع اذا كان امسك به من الزيادة على الوجه المتعارف عند التجار  |
| السؤال         | لو يجب المحن في نمو         | وجوبه في نموها المتصل ايضا لا يخلو من قوة   |
| السؤال         | خمس البرج والقائدة استفادته | استفاد ملك ما منه الفائت غير معتبر في وجوب محن الفائت ادلا بتركه في ملكها بل وكذا البرج ان قلنا بصحة البيع في زمن حيا والبائع             |
| السؤال         | لو سقط المحن الا            | بل سقط مطلقا على الاقوى   |
| السؤال         | الاحوط اخراج محن اس المال   | الا اذا كان محتاجا في اعاشة سنه او حفظ مفا الى تجارة مفقومة بمجموع محبت اذا خرج عنه لزمه التزل الى كسب يعني بموتها او لا يلحق بمقامه شأنه |
| السؤال         | اشكال                       | نقدم التفصيل فيه وكذا حكم الا لاشكال  |



| المسألة   | المسألة                 | الحاشية  |
|-----------|-------------------------|--|
| مسألة ١٧٠ | فكذلك على الأحوط        | بل على الأقوى كذا في المقدار المتم لها إذا عصى ولو بغيره عامة  |
| مسألة ١٧١ | أداء الدين من المؤنة    | إذا كان ركو به بأسباب فخرية أو استدانة لمواجبة لا لتكثير المال وشراء الضياع والعقار ونعم إن تلف ما حصل به واضطر إلى أدائه من غير كان أدائه أيضا محسوبا من المؤنة |
| =         | ولكن لو تمكن            | بل وإن تمكن  |
| =         | فالأحوط إخراج الحسن     | بل هو الأقوى نعم إذا كان ارتكابه لمؤن سنه فالأقوى سننائه مضاربه من بجهها وإن لم يؤده فيها لكن لا يجب حنث من مؤن سنة الأداء إذا أداه في سنة أخرى                  |
| مسألة ١٧٢ | وكذا لو وهبه            | هبة غير لا بينة بحاله  |
| مسألة ١٧٣ | أذ ليس محسوبا من المؤنة | إلا إذا كان الثأف مما يحتاج إليه في سنه واشترى مبدله فيها  |
| مسألة ١٧٤ | فالأحوط عدم جبره        | لكن الأقوى فيه هو التفصيل الذي ذكرناه في المسألة الخامسة والخمسين كذا في الفروع الأربعة في المسألة   |
| =         | فقد الجبر لا يجر عن قوة | عدم جبر الحنث إن لا قوة فيه نصوا إذا لم يكن مقصودا من الزراعة إلا استئثار المال بما هو مال كما في النخا لكتنه أحوط   |
| مسألة ١٧٥ | عدي وجه لكل في المعين   | كونه على هذا الوجه محل أشكال   |
| مسألة ١٧٦ | من الربح لا ربا به      | إن أمضاء ولي أمر الحسن   |
| مسألة ١٧٧ | انكشف فساد الصلح        | صحته قبل تمام الحول محل أشكال مطر  |
| مسألة ١٧٨ | والحرية                 | إن قلنا بما لكبة المملوك   |





